

الطلس

البحر اثر والعالم

تحرير النص

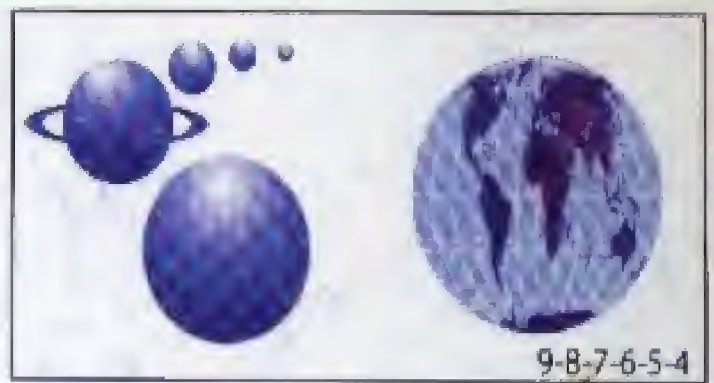
عصيم الخرائط والإشراف الفني

الأستاذ / الدكتور محمد الهادي لعروق

سمير بوريمة



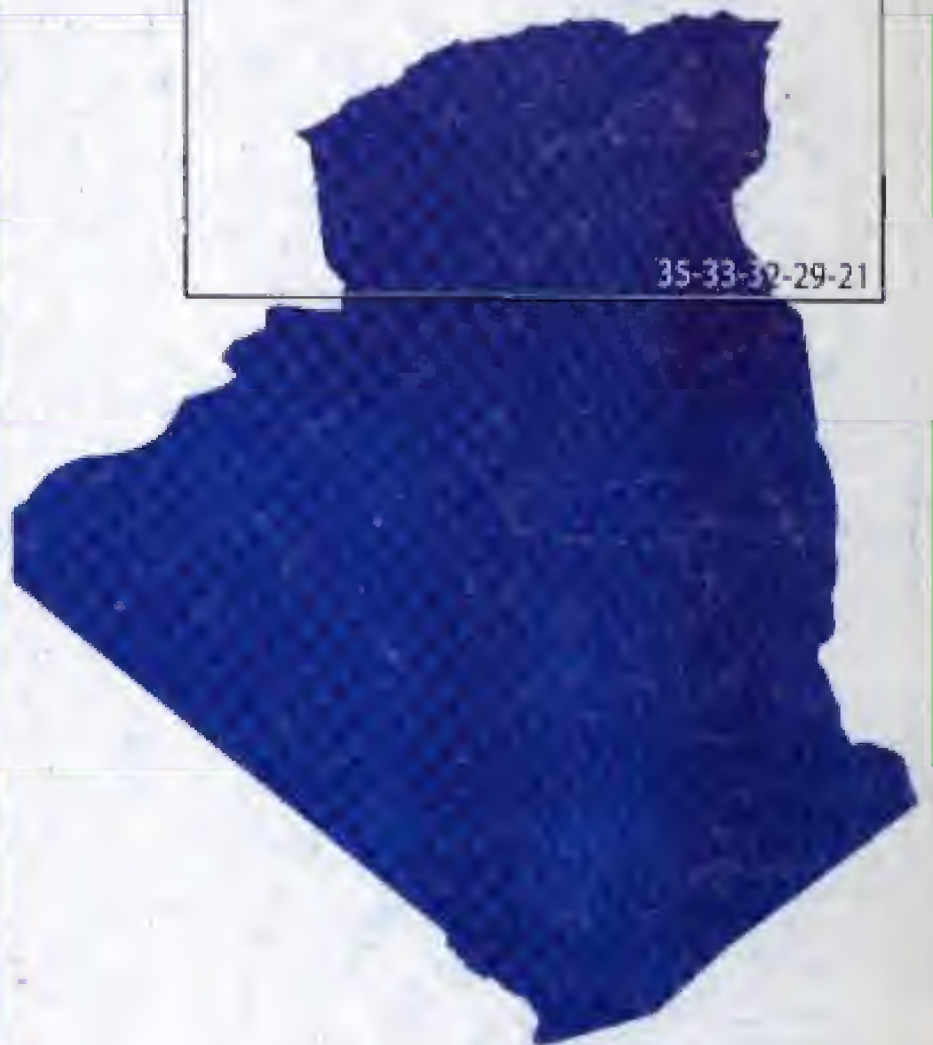
طبعة جديدة مزودة ومنقحة



9-8-7-6-5-4



35-33-32-29-21



العلامات والرموز المستعملة في الخرائط

خرائط التوزيعات

المعادن

- ★ كروميت
- ملح
- فحم
- ◆ حديد
- ◆ رصاص
- ◆ زنك
- ◆ منغنيز
- ◆ نحاس
- ◆ مس
- ◆ كبريت
- ◆ بوكسيت
- ◆ جوتاس
- ◆ ذهب
- ◆ مناجم لم تستغل بعد

الطاقة

- أنابيب الغاز
- أنابيب في طور الإنجاز
- حقل غاز
- مناطق تكرير وتصدير الغاز
- أنابيب البترول
- حقل بترول
- مناطق تكرير وتصدير البترول

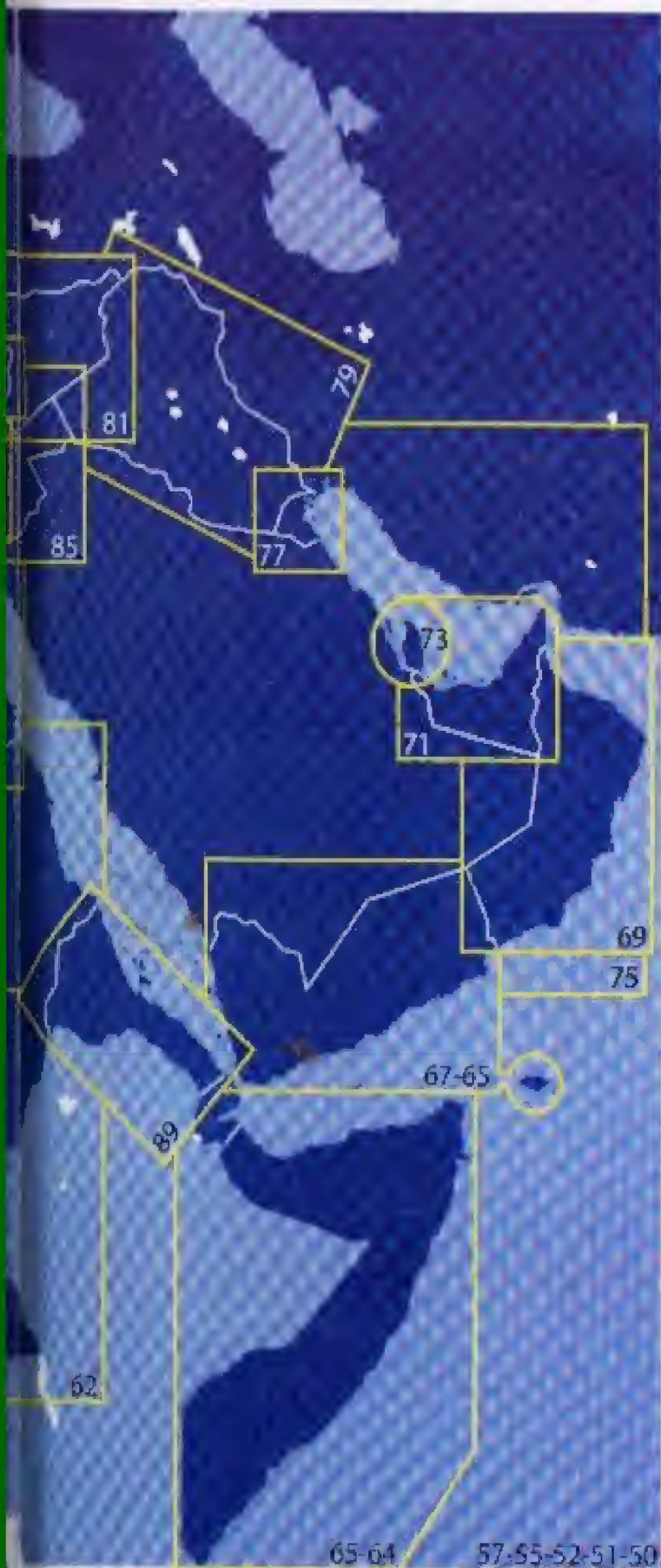
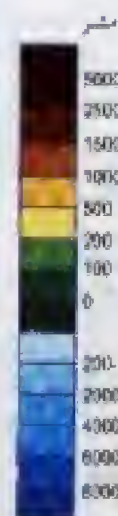
الزراعة

- موانئ العبد
- مزارع
- زيتون
- نخيل
- كروم
- قهوه
- كاكافو
- قطن
- تبغ
- قمار

الخرائط الطبيعية

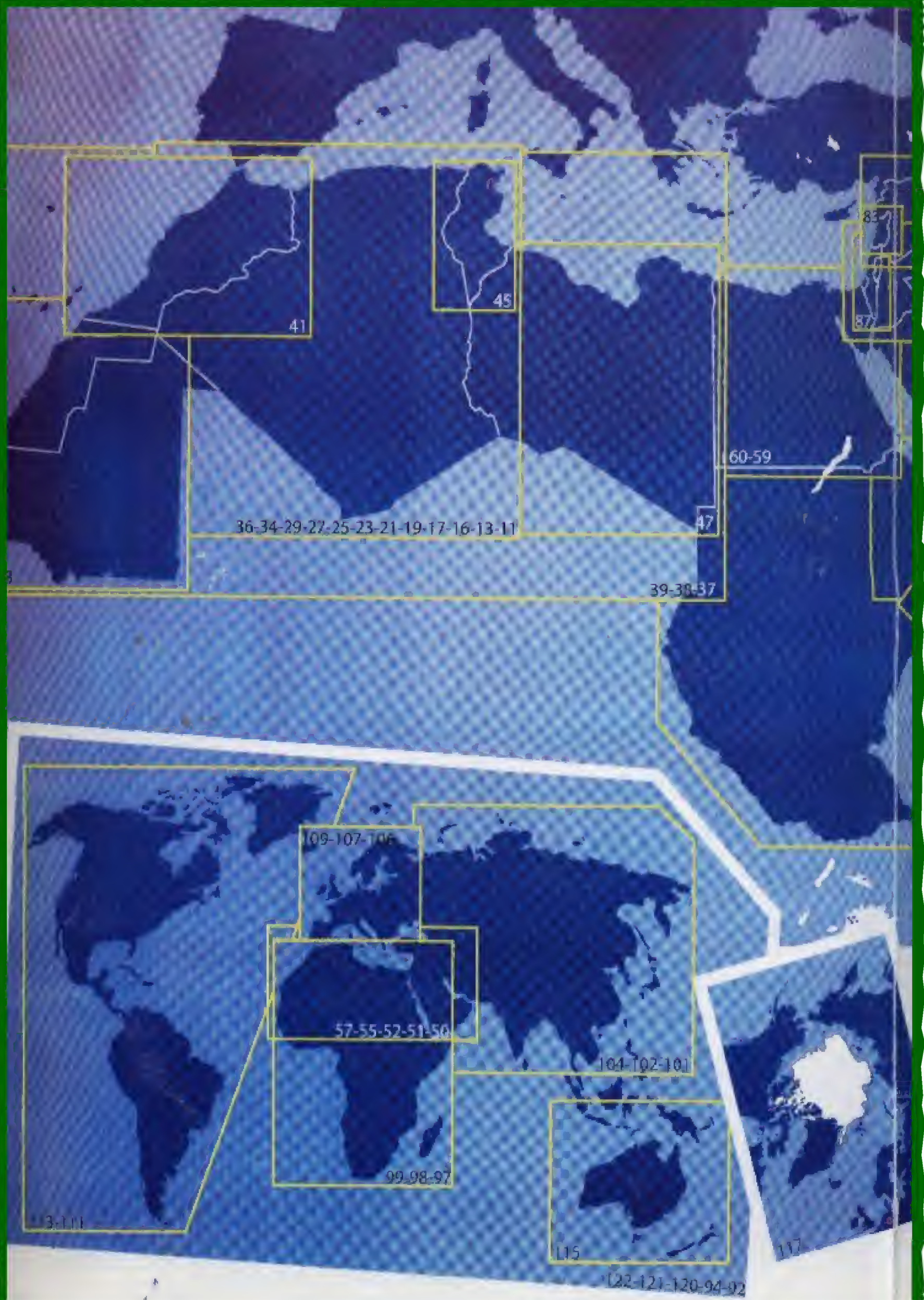
الارتفاعات

- ▲ قمة
- ☆ وادي
- سبخة
- بحيرة
- حدود دولية
- عواصم الدول
- مدن كبرى
- مدن صغيرة
- طرق رئيسية
- طرق ثانوية
- طرق موسمية
- سكة حديد
- سكة نفطة



1. قمار

2. قمار



المقدمة

تشكل الأطالس الجغرافية أداة من أدوات المعرفة العلمية والثقافية في العصر الحديث، فمع تسارع وتيرة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، تظهر الضرورة الملحة لإصدار الأطالس الجغرافية التي ترصد هذه التحولات، والتي تتحرى الدقة والتخصص، لتقديم المعلومات المناسبة لفهم سيرورة الأحداث العالمية.

وتتشرف دار الهدى بتقديم الطبعة الثانية من أطالس الجزائر والعالم، وهي إنتاج عمل علمي مدقق وموثق، ومجهود تقني كبير يتطلب تعبئة وسائط متعددة ومتنوعة، سواء من حيث جمع المادة العلمية أو من حيث تصميم الخرائط والأشكال والجداول الاحصائية، وتقديمها بشكل منهجي ومنطقي، وفق ما تتطلبه المتاهج الحديثة المستعملة في تصميم الأطالس العالمية.

وموضوع الأطالس كما يظهر من عنوانه مخصص للجزائر والعالم، وهو من نوع الأطالس الشارحة التي تقوم بعرض خريطة ملحق بها شرحا لمضمونها. وقد تم تفصيل محتوياته في تقسيم منهجي ومتشريح علميا على ثلاثة أقسام،خصص الأول للجزائر، وهو عمل فريد من نوعه وغير مسبوق بالنسبة للمكتبة الجزائرية والعربية، من حيث وفرة المعطيات والبيانات الحديثة والخرائط الإنشائية حول كل مناحي الحياة الاقتصادية والعمرانية والسكانية والبيئية، وهو بذلك يسد فراغا كبيرا في المعرفة العلمية والثقافية حول الجزائر.

أمّا القسم الثاني فهو مخصص للعالم العربي، ويضم خرائط متنوعة حيث خصت كل دولة عربية ببطاقة فنية تشمل الخصائص الطبيعية وأهم المؤشرات والموارد الاقتصادية وخصائص السكان.

أما القسم الثالث والأخير، فخصص لدراسة العالم سياسيا واقتصاديا وطبيعيا.

ويتهي الأطالس بفهارس للأعلام الجغرافية الواردة في الخرائط والشرح، وكشافات للدول مساحتها وعواصمها وعملتها.

وقد تم الخوض في إنجاز هذا الأطالس على عناصر أساسية هي:

- الشمولية: أنه لم يهمل أي موضوع يعد حاليا في صدارة إهتمامات الباحثين والطلبة والمثقفين بالنسبة للجزائر والعالم، حيث يتابع الأطالس أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، حيث تم

رصدها على خرائط وشرحها في نصوص.

- الموضوعية: أنه أولى كل عنصر قدرته نصيبا من الاهتمام، ممثلا في خرائط ملحق بها شرح تناسب مع أهمية العنصر، كما كانت درجة التفصيل في عنصر دون آخر بما يستلزمه المقام.

- الثراء العلمي: ويتعكس في العدد الهام للخرائط والشرح المصاحبة لها، وهي شروح تتضمن معلومات وبيانات موثقة من

مراجع ومصادر علمية ورسمية حديثة، كما تم الاهتمام بضبط المواقع والأعلام والتسميات وإثراء الفهارس

والكشافات، بما يجعل من هذا الأطالس قاعدة معلومات ومصدرا علميا مرجعيا لمن يبحث في اقتصاد وعمران

ومجتمع الجزائر والعالم.

- استخدام التقنيات المتقدمة في تصميم الخرائط: حيث أدخلت في هذه الطبعة الثانية للأطالس تعديلات جوهرية من الناحية

التقنية والفنية وفي أسلوب الإخراج والتقديم، وذلك باستخدام الوسائط المعلوماتية المتخصصة والحديثة مثل نظام

logiciel adobe Illustrator et photoshop مما أضفى على الأطالس أداء فنيا متميزا وكفاءة تقنية في النواحي الإنشائية،

ترجم بمستوى رفيع في تناسق الألوان واختيار الرموز، وبمردود جيد من حيث الدقة وجودة الإخراج.

وختاما يمكن القول بأن هذا الأطالس في طبعته الجديدة، يعد من أجود ما نشر من أطالس حديثة في الجزائر والعالم العربي، وأنه

بكل المقاييس العلمية والتقنية والفنية، يشكل إضافة علمية وثقافية متميزة للمكتبة الجزائرية والعربية، ومعلما بارزا في الإنجازات

العلمية لدار الهدى كانت تنتظرها المكتبة الجزائرية والعربية.

الشمس
 149.6 م. كم
 من الأرض
 1,390,400 كم
 عطارد
 59,14 كم
 من الشمس
 4847 كم
 الزهرة
 108,2 كم
 من الأرض
 121,18 كم
 الأرض
 149,6 كم
 من الشمس
 127,56 كم
 المريخ
 228,9 كم
 من الشمس
 674,0 كم
 الكويكبات
 من الأرض
 143,2 كم
 من الشمس
 120,14 كم
 أورانوس
 2,878,0 كم
 من الشمس
 51,389 كم
 نبتون
 4,503,0 كم
 من الشمس
 4,860,0 كم
 بلوتو
 5,900,0 كم
 من الشمس
 40,775 كم

بلوتو

نبتون

أورانوس

زحل

المشتري

كويكبات

المريخ

الأرض

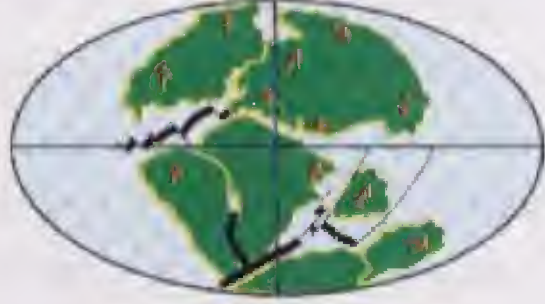
الزهرة

عطارد

الشمس

المجموعة الشمسية

م - المسافة الفاصلة بين الكواكب والشمس ق - قطر الكوكب الاستوائي بالكلم

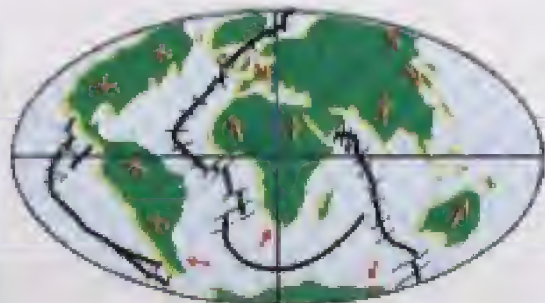


- قبل 135 مليون سنة -

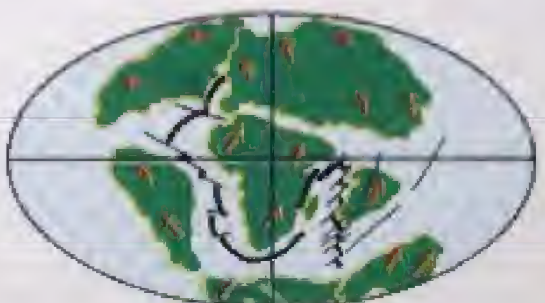


- قبل 225 مليون سنة -

تشكل الأرض



- التوضع الحالي -

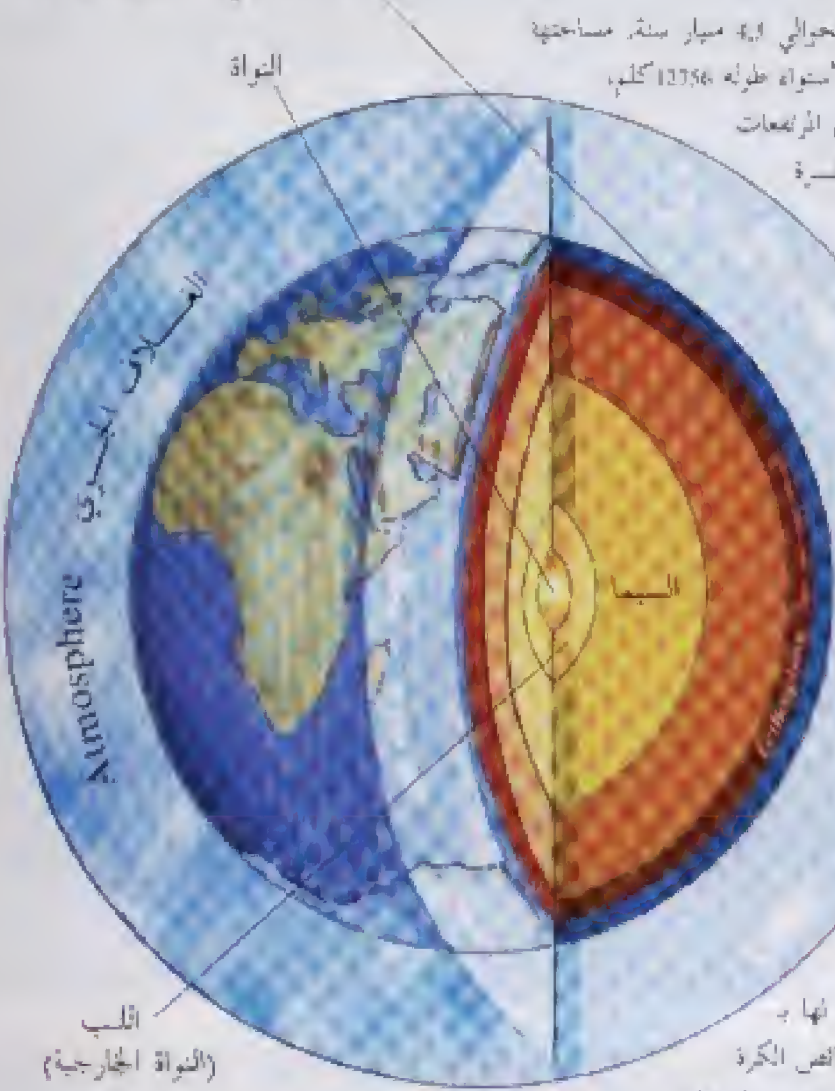


- قبل 65 مليون سنة -

اتجاه الرياح
 التصدع
 منطقة إكتسار

مكونات الكرة الأرضية

Hydrosphere الغلاف المائي



الكرة الأرضية واحدة من أصغر كواكب النظام الشمسي، يقارب عمرها حوالي 4.5 مليار سنة. مساحتها حوالي 510 مليون كلم²، وحجمها 1083 مليار كلم³، وقطرها عند خط الاستواء طوله 12756 كلم، ومحيطها حوالي 40 ألف كلم. سطحها غير مستو، تضاريسه متنوعة، بين المرتفعات والمنخفضات، أعلى ارتفاع في إفرست 8848 م، وأدنى انخفاض في حفرة ماريان على عمق 11000 م.

يشكل سطح الكرة الأرضية بقعة التقاء بين ثلاثة عناصر أساسية للحياة، هي اليابسة أو الغلاف الصخري، والغلاف المائي الذي يغطي أكثر نسبة من سطحها، ويتكون من المحيطات والبحار، والغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية بسماك يبلغ حوالي 1000 كلم في شكل كتلة غازية.

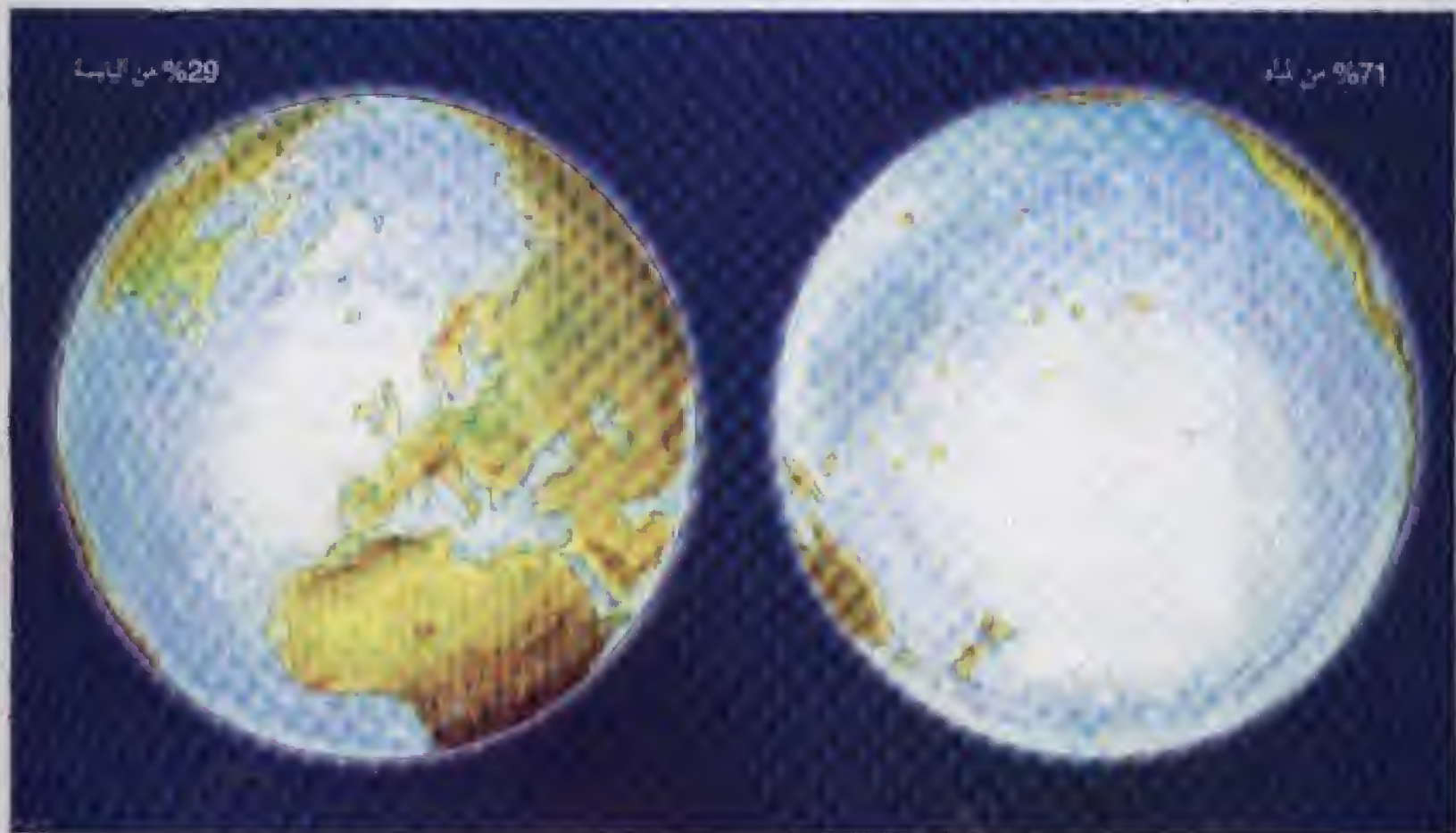
تتكون الأرض من ثلاث طبقات رئيسية هي:

1- القشرة الأرضية: وهي الغطاء الخارجي للأرض، متوسط سمكها 30 كلم، وهي قاعدة الغلاف الغازي المائي الحيوي. أهم مكوناتها سيليكات البوتاسيوم والألمنيوم والكالسيوم والحديد، وهي تثار بعدم التجانس، حيث قشرة القارات غنية بسيليكات الألمنيوم والبوتاسيوم وتسمى سيال، كثافتها بين 2.7 و 2.8، وقشرة المحيطات غنية بسيليكات الحديد والمغنيزيوم، وتسمى سيما، وهي رخوة نسبياً، كثافتها بين 3.4 و 3.6.

2- اللب: ويتكون من مواد قاعدة أكاسيد السيليكون، يبلغ سمكها حوالي 2800 كلم، وكثافتها بين 4 و 6.

3- التواء: وتشكل من مواد ثقيلة شبه سائلة، من النيكل والحديد، ويرمز لها بـ NIF، كثافتها النوعية بين 6 و 12، وسمكها حوالي 3400 كلم، ومن خصائص الكرة الأرضية، المغناطيسية الناتجة عن تواتها، حيث تتفاعل الأرض كمغناطيس ضخم له قطبان، جاذبان للمغرب المغناطيسي للبوصل، والقطبان المغناطيسيان لا يتطابقان مع القطبين الجغرافيين، حيث يوجد القطب المغناطيسي الشمالي حالياً في كندا، في حين يوجد القطب المغناطيسي الجنوبي بين أرض فيكتوريا وأرض أستراليا في القطب الجنوبي.

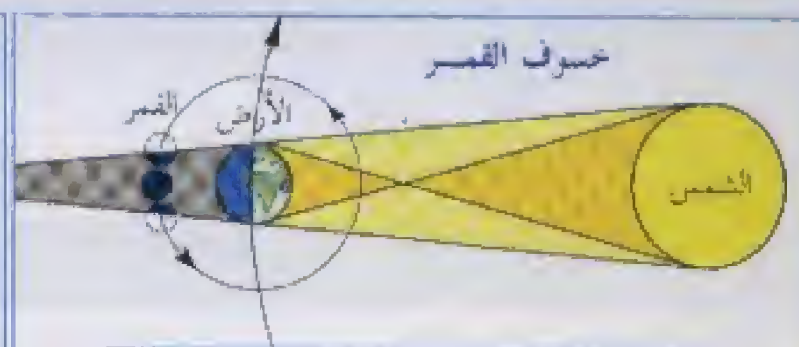
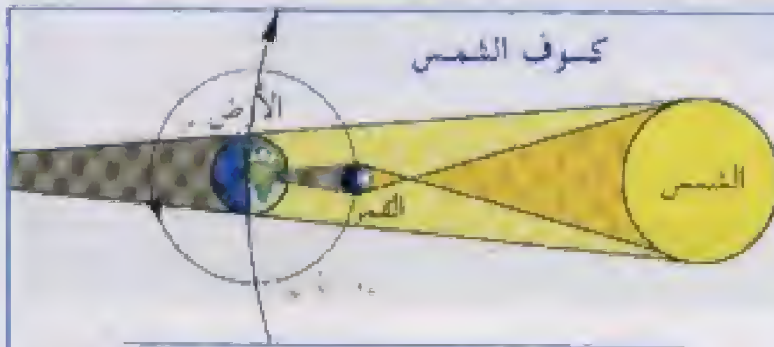
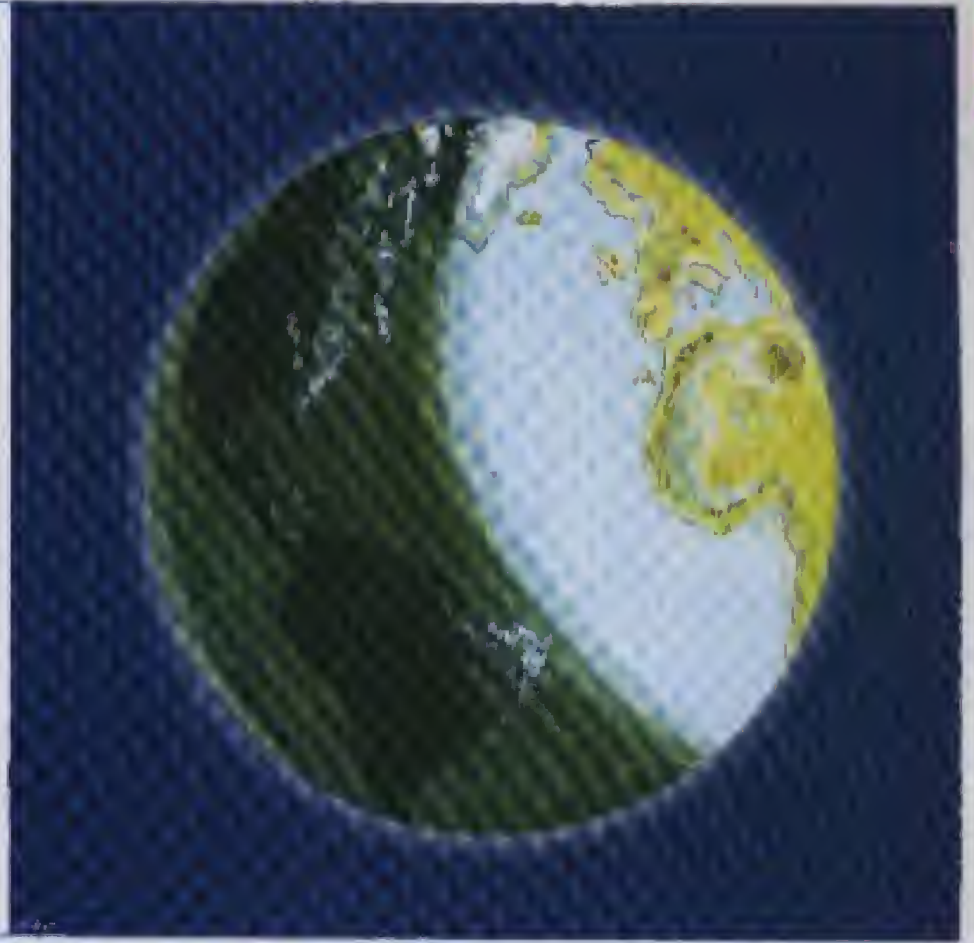
توزيع اليابسة والماء: تشكل المياه حوالي 71% من مساحة الأرض، وهو ما يعادل 340 مليون كلم³، في حين تغطي مساحة اليابسة 29% أي 140 مليون كلم³، أي 29% من مساحة الأرض، موزعة على القارات الخمس وبعض الجزر، ويختلف هذا التوزيع بين شمال وجنوب الكرة الأرضية، ففي شمال خط الاستواء تكثر اليابسة 29% المساحة، في حين تكثر 71% المساحة فقط في جنوب خط الاستواء حيث تنتشر أكبر المحيطات.



تعاقب الليل والنهار

تحدث ظاهرتا الليل والنهار نتيجة لدوران الأرض حول محورها، من الغرب باتجاه الشرق، في دورة كاملة تدوم 24 ساعة، وبما أن الأرض دائرية الشكل، فإن أشعة الشمس لا تصل إلا لنصف الكرة الأرضية المواجهة لها، يكون فيه النهار، بينما يكون النصف الآخر محتجباً عنها، يكون فيه الليل.

وبما أن محور دوران الأرض غير عمودي على مستوى فلكها، فإنه ينتج عن ذلك اختلاف في مدة الليل والنهار، بالابتعاد نحو الشمال أو الجنوب من خط الاستواء، وتكون المناطق الواقعة في خط الاستواء هي وحدها التي يتساوى فيها الليل والنهار.



▼ (أ) كسوف حلقي



▼ (ب) كسوف جزئي



(أ)



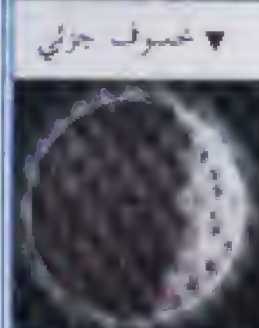
(ب)

كسوف الشمس

كسوف الشمس: ينشأ نتيجة لمرور القمر بين الشمس والأرض، فيحجبها عن الرؤيا، ويكون كسوف الشمس كلياً داخل الظل القام، وجزئياً خارجاً.



◀ كسوف تام



▼ كسوف جزئي



▼ كسوف جزئي

كسوف القمر

كسوف القمر: يحدث عندما يعترض القمر لدى توسط الأرض بينه وبين الشمس، ويأخذ كسوف القمر عدة أشكال: فيكون الكسوف كلياً عندما يوجد القمر كله داخل مخروط ظل الأرض، والشمس والأرض والقمر على خط مستقيم، ويكون الكسوف جزئياً عندما يتحرك القمر قليلاً عن مخروط ظل الأرض. إن كسوف القمر أطول مدة من كسوف الشمس، لأن مخروط ظل الأرض خلفها يتحول في حالة الكسوف، في حين يكون مخروط ظل القمر قصيراً في حالة كسوف الشمس.

القمر

دوران القمر

القمر هو التابع الوحيد للأرض، وهو أصغر من الأرض بحوالي 50 مرة، يتحرك معها في دورانه حول الشمس، ويظهر من الأرض على عدة أشكال إلى الهلال إلى البدر، وذلك حسب موقعه بين الأرض والشمس.



دوران القمر حول الأرض

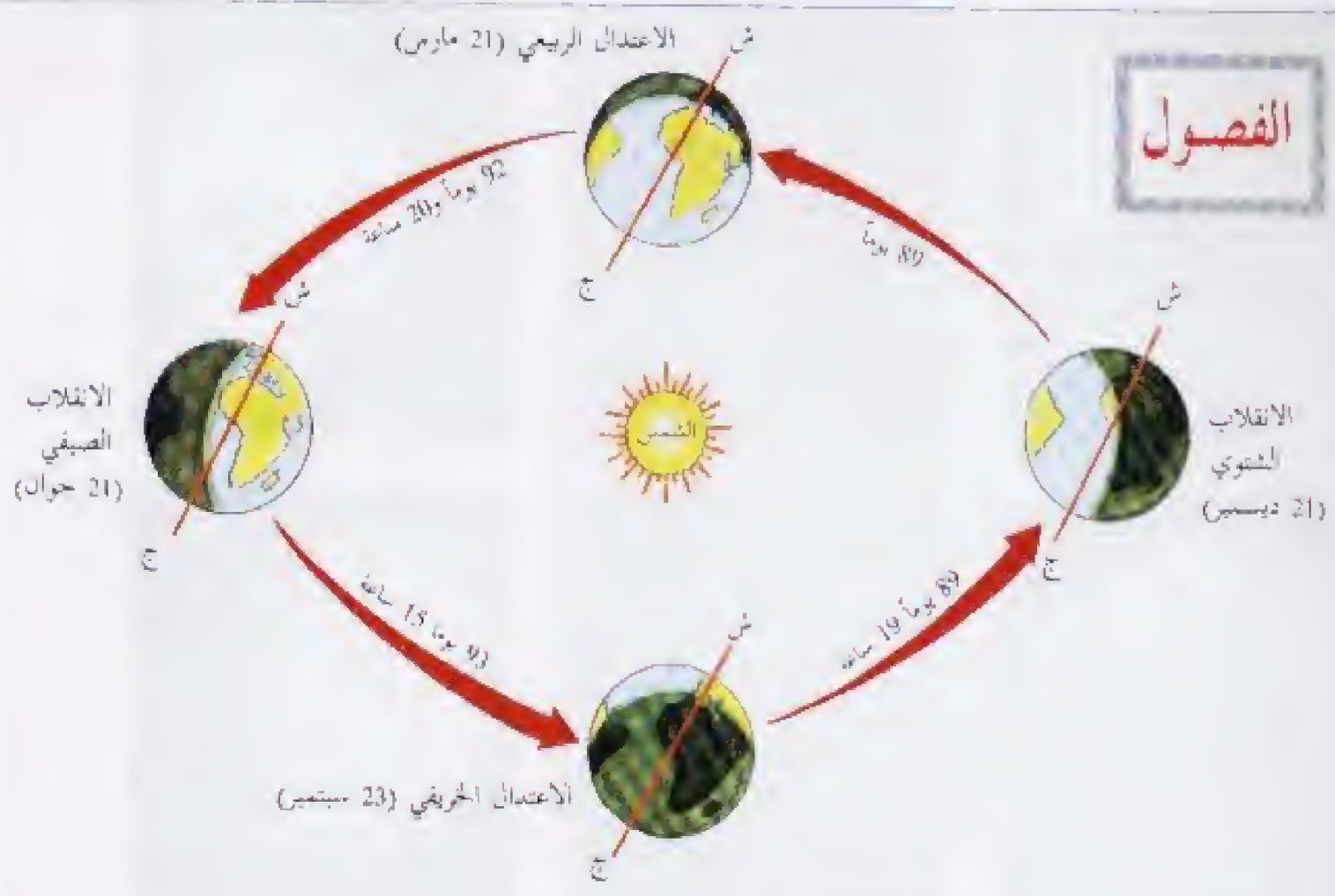


خصائصه:

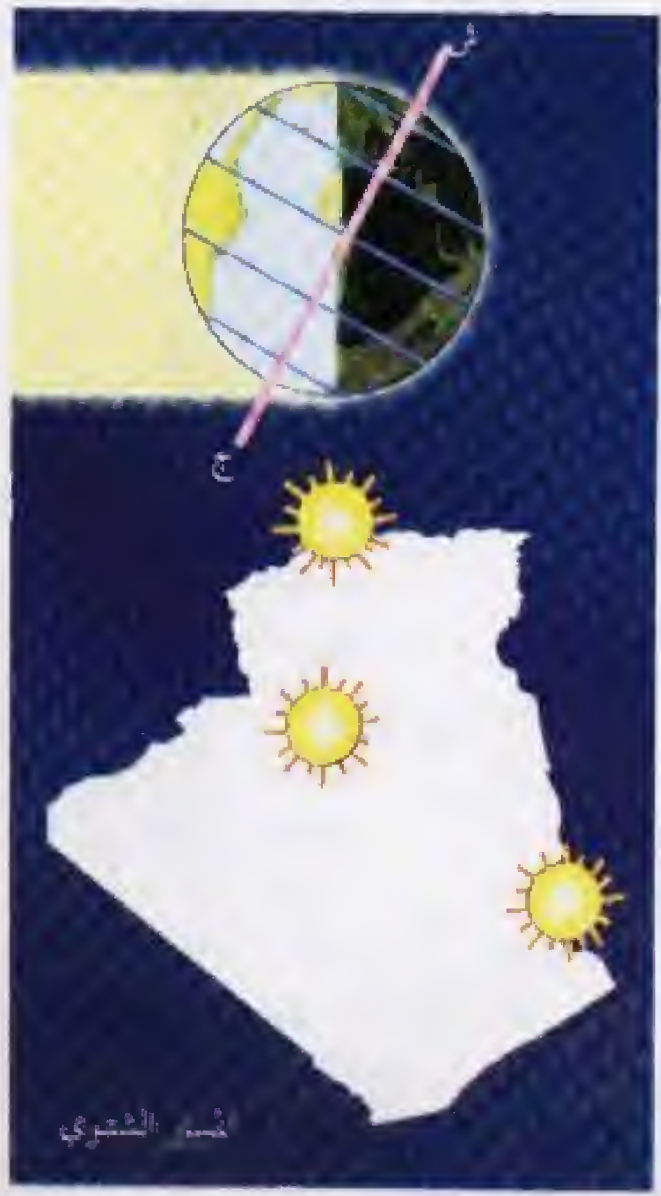
- متوسط بعده عن الأرض: 384 400 كلم
- قطره: 3476 كلم
- مساحته: 36 450 000 كلم²
- حجمه: 22 مليار كلم³
- كتلته: 1/80 من كتلة الأرض
- سرعة دورانه: 3659 كلم/ساعة
- يتم دورته حول الأرض في 29 يوماً و12 ساعة و44 دقيقة و3 ثواني (مدة الشهر القمري)
- يتم دورته حول نفسه في 27 يوماً و8 ساعات



الفصول



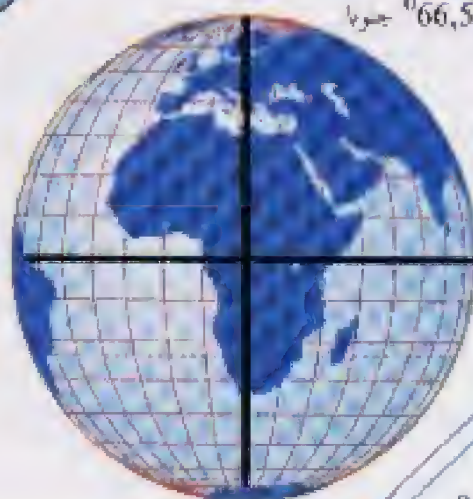
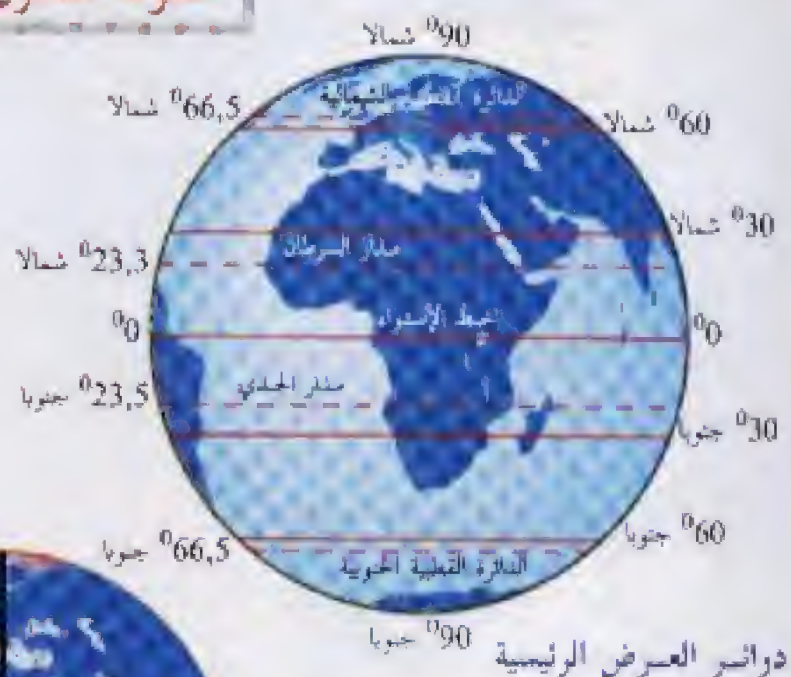
الانقلاب الشتوي (21 ديسمبر)



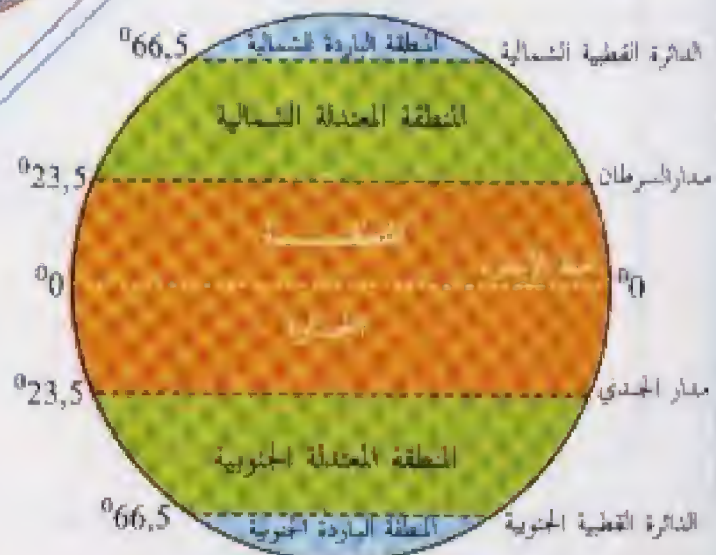
الانقلاب الصيفي (21 جوان)



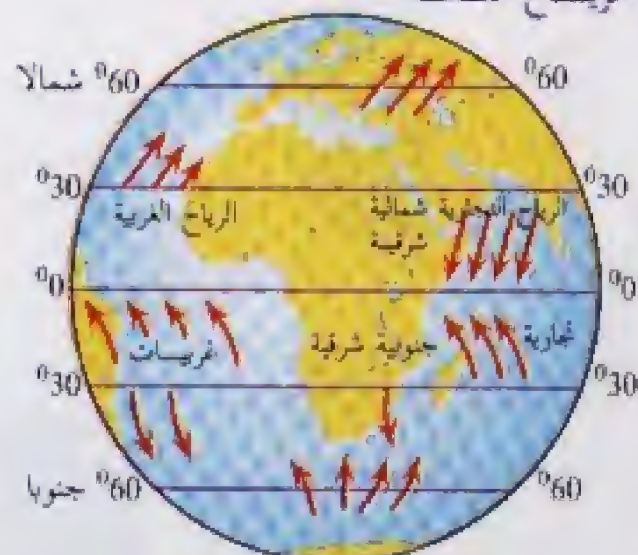
خطوط الطول ودوائر العرض



المناطق الحرارية الرئيسية



دورة الرياح العامة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الواقع البشري والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

السكان: عام 2002 31,07 مليون نسمة.

عدد السكان عام 1987 - 23 مليون نسمة.

عدد السكان عام 1998 - 29,272,343 مليون نسمة.

الكثافة العامة عام 87: 9,6 ن/كلم² عام 98: 12,2 ن/كلم² عام 2000: 13,2 ن/كلم²

معدل النمو السنوي: بين 77 - 87: 3,08% بين 87 - 98: 3,8%

الخصوبة عام 2000: 3,4

أمل الحياة عند الولادة: إناث: 70 سنة ذكور: 68 سنة

وفيات الأطفال لكل 1000 مولود: 64 عام 87 - 44 لكل 1000 مولود عام 1999.

نسبة الأمية: 74,6% عام 66 - 61,3% عام 77 - 43,6% عام 87 - 34,5% عام 98

نسبة التحضر: 49,6% عام 87 - 58% عام 98

نسبة البطالة: 21,3% عام 87 - 30% عام 2000

توزيع العمالة على فروع النشاط الاقتصادي عام 98:

فلاحة: 16% صناعة: 24% خدمات: 60%

متوسط عدد أفراد الأسرة: 6,56 - معدل إشغال المسكن: 7,15 عام 1998

المؤشرات الاجتماعية عام 2000:

عدد المستشفيات: 417

عدد أسرة المستشفيات: 52 000

متوسط عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 نسمة: 1,96 سرير

عدد الأطباء: 17760

التغطية الصحية: 1,01 طبيب لكل 1000 نسمة

نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية: 90%

عدد الطلبة في كل مستويات التعليم: 7,8 ملايين. أساسي وثانوي وفي التعليم العالي: 500 ألف طالب

المعدل العام للتعمدس في كل أطوار التعليم: 69% إناث: 64% - ذكور: 71%

نسبة السكان المرتبطين بشبكات مياه الشرب: 71%

نسبة السكان المرتبطين بالغاز الطبيعي: 30%

نسبة السكان المرتبطين بشبكات الصرف الصحي: 66%

نسبة السكان المرتبطين بشبكات الكهرباء: 85%

متوسط عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة: 53 هاتف عمومي / 0,2 هاتف نقال / 1,0 كمبيوتر

مؤشر التنمية البشرية: 0,683 (الرتبة 107 من أصل 174 دولة)

المؤشرات الاقتصادية:

الناتج المحلي الإجمالي: 54 مليار دولار عام 90 - 42,3 مليار دولار عام 94

الناتج المحلي الفردي: 2130 دولارا عام 90 - 1550 دولارا عام 98

حجم المديونية الخارجية عام 96: 34,5 مليار دولار عام 99: 28,3 مليار دولار

نسبة النمو الاقتصادي 1995: 3,9% - 2000: 3,5%

مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الداخلي:

12% فلاحة - 20% صناعة - 25% مناجم - 43% خدمات

نسبة التضخم عام 1996: 18% - نسبة التضخم عام 2000: 02%

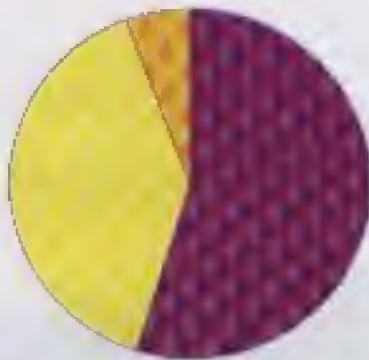
الصادرات 1991: 11,7 مليار دولار الواردات 1991: 09 مليار دولار

الصادرات عام 96: 12,6 مليار دولار (محموقات) 93,5%

الواردات عام 96: 09,09 مليار دولار

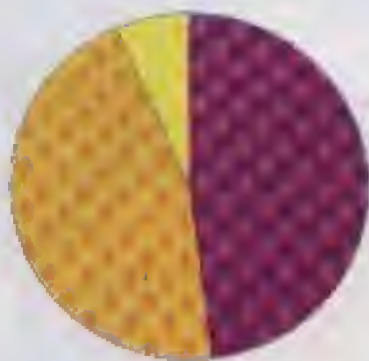
التركيب العمري للسكان

الفترة العمرية	عام 87	عام 98
أقل من 20 سنة	54,8%	48%
20/60 سنة	39,4%	45,4%
+ 60 سنة	5,8%	6,8%



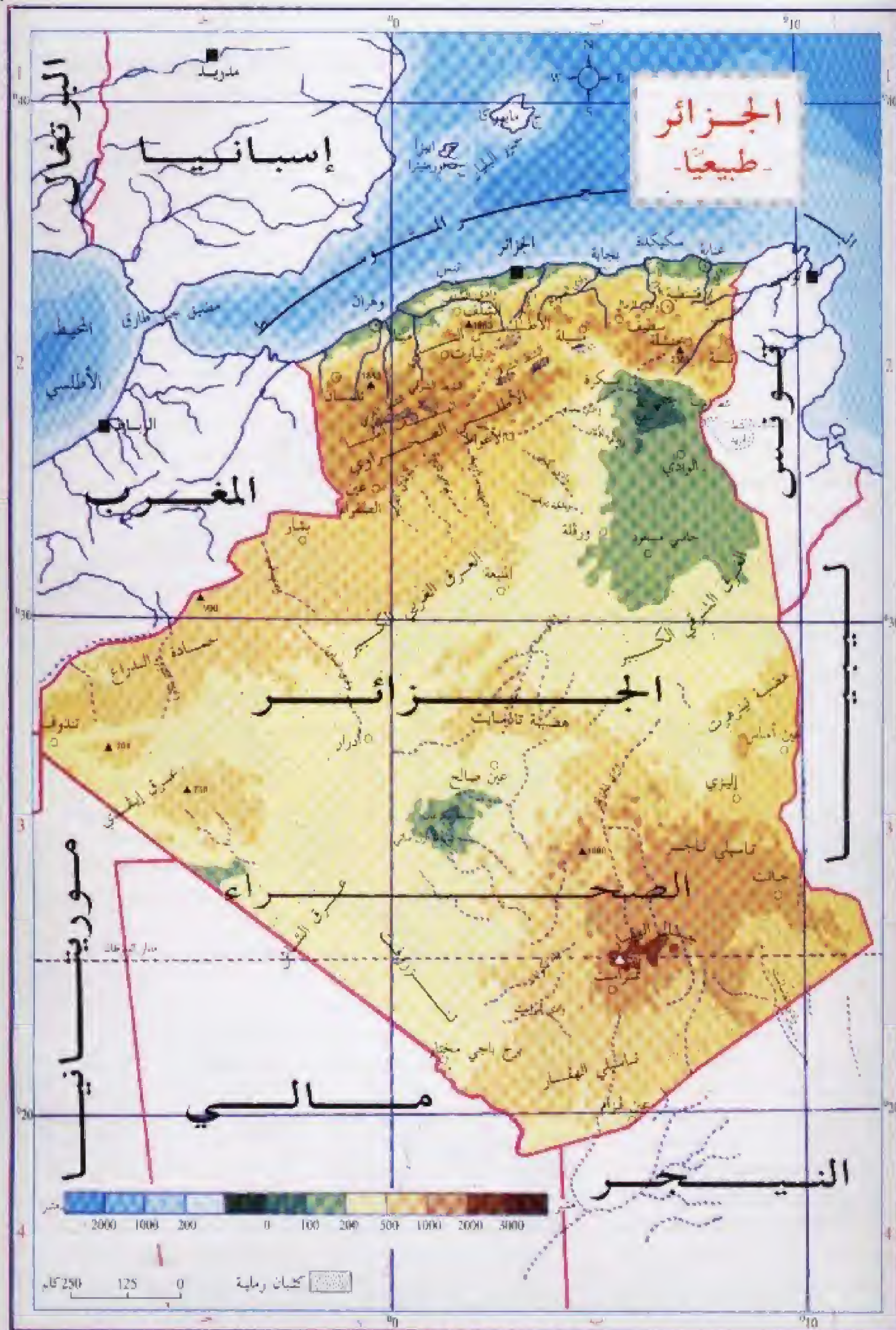
التركيب العمري للسكان لعام 1987

أقل من 20 سنة
20/60 سنة
+ 60 سنة



التركيب العمري للسكان لعام 1998

أقل من 20 سنة
20/60 سنة
+ 60 سنة



الموقع

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غرنيش، و12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالاً. مساحتها 2381741 كلم²، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل، و1800 كلم على خط تندوف الحدودي. وتحيط بالجزائر عدة دول، بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق: تليها تونس على طول 965 كلم، وليبيا بـ 982 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم، والصحراء الغربية بـ 42 كلم، ومن الجنوب: النيجر بـ 956 كلم، ومالي بـ 1376 كلم، وموريتانيا بـ 463 كلم. ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1208 كلم.

لنوع الجزر أهمية استراتيجية وعسكرية حيوية، تجمع بين ميزات لاديرة، استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال، ومحور اللقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرًا حيويًا للعديد من طرق الاتصال العالمية، برًا وبحراً وجواً.

فمن الناحية الجغرافية والإقليمية، يتميز موقع الجزائر، بأبعادها الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بُعد الهوية والالتزام بمحورها: المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير، ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك ائمة الطبيعي بين وبين الشرق الأوسط وإفريقيا. والمحور العربي الإسلامي: وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية، وجعلت منها رافداً للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي.

والبعد الثاني هو بُعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية، ويتميز بمحورين:

الأول: المتوسطي: حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءاً من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، وهي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها، ولا زالت حالياً تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط، وأحد أهم المحاور الرئيسية لتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية. ويضع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر، ليشمل أوروبا وينداحل معها، لأن المتوسط تاريخياً كان دائماً عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا، وقد دعم هذا البعد سدياً بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري، عبر ألبيون، بقطر البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا، وعبر المغرب وإسبانيا.

والثاني: المحور الإفريقي، حيث يعمل لونغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الحوض الإفريقي، وزدادات فعالية هذا الحوض، بعد إقرار

طريق الوحدة الإفريقية، الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول، ونشط العلاقات البشرية التاريخية والتبادلات التجارية التقليدية القائمة.

وتشكل محصلة هذه الأبعاد، إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي، في الميدان السياسي والاقتصادي، أهم المعالم المتحركة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر، وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي.

الجزائر طبيعياً

يتميز سطح الجزائر بتضاريس طبيعية متنوعة ومختلفة من حيث الملامح التضاريسية والتركيب الجيولوجي، والمناخ، والانتشار السكاني، والتركز الاقتصادي:

- النطاق الشمالي ومساحته نحو 400 ألف كلم²، يعلب عليه القاطع الجبلي، في سلسلتين متوازيتين: الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، اللذين يحصران بينهما منطقة هضبية واسعة. هذه المرتفعات حديثة النشأة، غير مستقرة، تشكيلاتها تعود للزمنين الثاني والثالث، مناعها متوسطي، والغطاء النباتي كثيف، والزراعة واسعة، ويتركز في هذا النطاق 90٪ من جملة سكان الجزائر، بكثافة متوسطة: 40 نسمة/كلم²، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية.

- النطاق الجنوبي: ومساحته نحو 2 مليون كلم²، وهو عبارة عن قاعدة صحراوية قديمة، تعود إلى ما قبل الكامبري. ويمتاز بتضاريسه الهادئة، باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية، متاخمة جاف، والغطاء النباتي محدود، والاستقرار السكاني يقتصر على الواحات وبعض مناطق استغلال البترول والغاز: بكثافة سكانية: 1 نسمة/كلم². ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية في الجزائر.

وتنقسم الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية:

- الساحل: ويشغل هذا الأقليم شريطاً محدوداً، يتكون من شواطئ صخرية صلبة، حيث تطل الجبال مباشرة على البحر، لتعطي الصفة الصخرية التي ساعدت على ظهور الخلجان والواو، مثل وهران، وأرزويو، والجزائر، وبجاية، وسكيكدة، وعقابة، وإلى جانبها رؤوس صخرة محنة داخل البحر، مثل رؤوس ملوثة، وفالكون، وكرتون، وكافالو.

- الأطلس التلي: ويمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية الالتوائية الحديثة التكوين، باتجاه جنوب شرق، وشمال شرق، وتحصر بينها جيواً سهلية ساحلية ضيقة، أشهرها سهل: وهران، والحيجة، وعقابة، وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبياً في الحوض الأنهار والأودية وسفوح الجبال، أشهرها سهل: تلمسان، وسيدي بلعاس، والسررسو، وقسنطينة.

وتتعد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود الغرب، حتى جبال سوق أهراس عند حدود

تونس شرقاً، والأطلس التلي أكثر ارتفاعاً واتساعاً في الشرق منه في الغرب. وأعلى ارتفاع له في جبال الخرجرة، عند قمة لآلة حديجة: 2308 م.

- الهضاب العليا: وتند على شكل حزام عرضي من الأراضي، يتراوح علوها ما بين 900 و1000 م، وهي أكثر ارتفاعاً في الشرق، حيث تأخذ أحياناً طابع الجبل، وبها العديد من المنخفضات، أهمها: سطيف، وعين البيضاء، وبسة، والأحواض المغلفة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر السبخات والشلوط، وأهمها الشط الشرقي، وشط الحفنة.

ويشكل العارض التضاريسي المتمثل في جبل الحفنة، الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تلقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس، في شكل عقدة جبلية مميزة.

يشكل هذا الإقليم أهم مناطق زراعة الحبوب في الجزائر منذ القدم، وقد شكل على مر التاريخ، وقبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، العمود الفقري للمعمر الجزائري، وأهم مناطق الاقتصادية والسكانية.

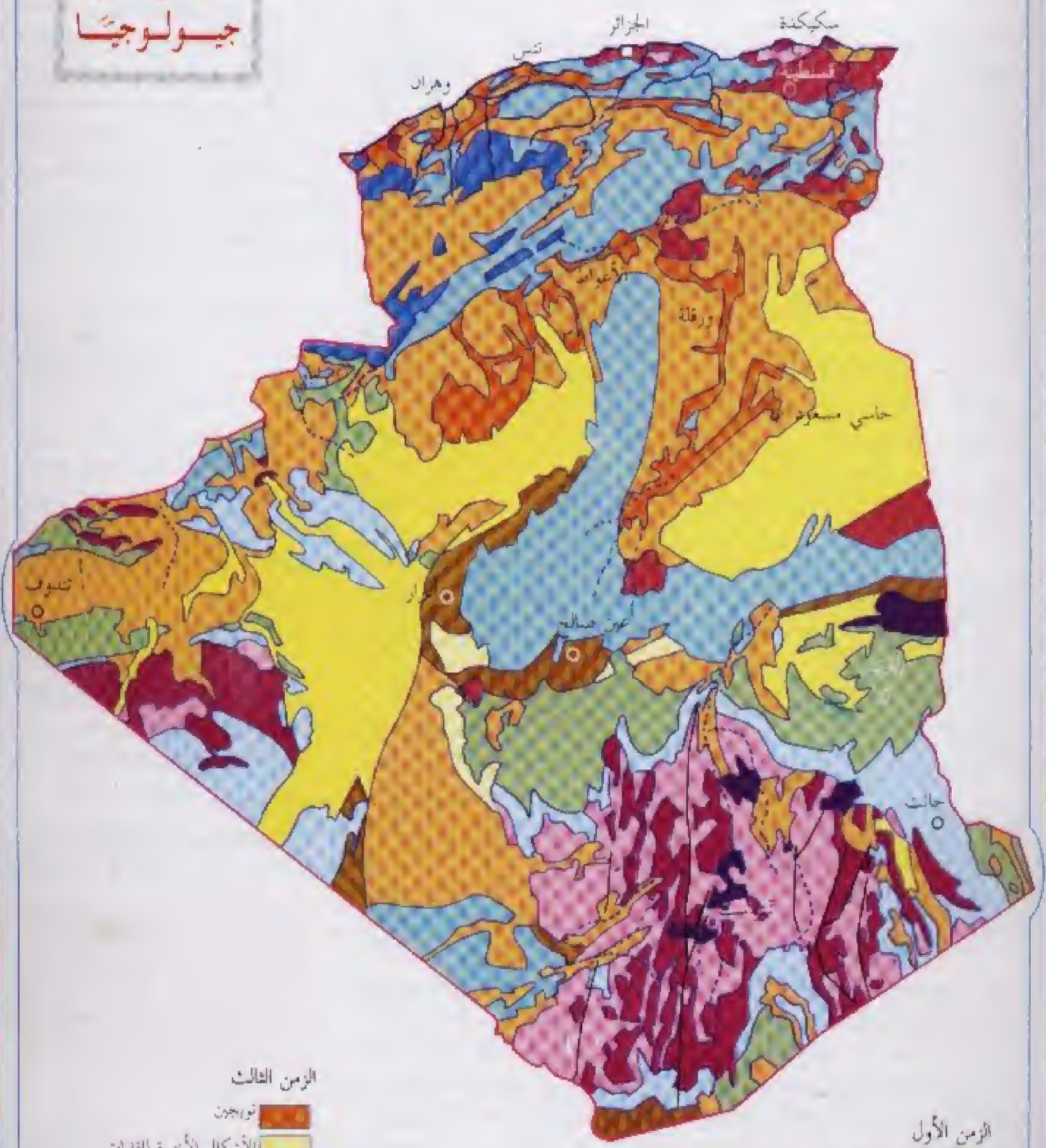
- الأطلس الصحراوي: وهو عبارة عن منظومة جبلية، طولها 700 كلم، من فجيح غرباً حتى إقليم الزاب شرقاً، باتجاه جنوب غرب، وتتل بموقعها وارتفاعها، حقاً طبعاً انتقالاً بين الشمال والجنوب، وحاجزاً في وجه رمال الصحراء، وتضم هذه المنظومة أخيلية مرتفعات عديدة شبه متوازية، تشكلها فتحات وعوائق وهروب، وتسلوها الأودية المنحدرة نحو الصحراء، كما تشكل عمرات طبيعية لشبكات المواصلات بين الصحراء وشمال الجزائر، سطوحها الجنوبية شديدة الانحدار بسبب الصنوع التي تفصلها عن القاعدة الصحراوية القديمة، خلافاً السفوح الشمالية التي هي أقل الانحداراً، أهم تشكيلاتها: جبال القصور، وبها قمة سيدي عيسى 2238 م، وجبال عمور، وأولاد نامل، والحفنة، وجبال الأوراس، حيث قمة الشلبة: 2360 م، وجبال الصامشة.

- الصحراء: وهي إقليم شاسع، أغلب تكويناته صحور قديمة ركائنية، تمتاز بالتراب والانبساط، وأهم التشكيلات التضاريسية للصحراء هي:

- نطاق المنخفضات: في الشمال الشرقي، حيث منخفض منيع (32 م) تحت مستوى سطح البحر، وتنتشر هنا أهم واحات الجزائر: في وادي ربيع، ووادي سوف، والزيان.

- نطاق الهضاب الصخرية: ويحتل مناطق وسط الصحراء، أهمها: هضبة تادمايت: 836 متر فوق سطح البحر، وحصادة تيزهرت قرب الحدود الليبية، وحلادة النزاع غرب تندوف. هذا النطاق تكويناته صلبة، تغطيها صحور جيرية رملية، على شكل صفائح طبقية، تسمى الحمادة.

الجزائر جيولوجيًا



- الزمن الثالث**
- ترياسي
 - الأشكال الأخيرة للقرارات
 - باليوجين
- الزمن الرابع
 - رمال
 - كتبان رملية**

- الزمن الثاني**
- كربوناسي
 - صخور ثابطة غير محدودة
 - جوراسي

- الزمن الأول**
- البرمي - الكاريفي - الديقولي
 - السنوري - الأردنوفيشي - الكمبري
 - ما قبل الكمبري
 - صخور قراليتية باطنية
 - صخور بركانية

مسح ج.ع. ك.ب.

250 125 0 كلم

- لطاق المرتفعات في الجنوب الغربي للصحراء. في منطقة التاسيلي ناجر، أغلب تكويناته الجبلية ناتجة عن اضطرابات بركانية، لا تزال فوهاتنا بارزة، وهي شاهقة الارتفاع: 2254م مضطعد، بها وادي جرات الذي يشكل معلما أثريا عاليا، حيث رسوم التاسيلي القديمة. وفي منطقة الهضاب الشاسعة، حوالي 0.5 مليون كلم²، المكونة من الصخور البركانية، أعلى قمة في كتلة الأناكور، شمال تامغاست، في تاهات: 2918 م، وهي أعلى ارتفاع في الجزائر.

- نطاق الرمال: وهو عبارة عن سهول عملاقة تغطيها الرمال، تشمل أكبر أجزاء الصحراء. وأهم أشكالها:

الرق: وهو سهل مبخر يغطيه الحصى، أو أحواض منخفضة ملأها السيول الجارفة بالرواسب الصخرية، وهي حافلة للحركة، حيث تشكل مسارات العبداء من الطرق الصحراوية.

والعرق: وهو سطح واسع الأطراف تغطيه كتبان رملية، يتراوح ارتفاعها ما بين 260 و500م، وتنتشر بكثافة في الشرق، حيث العرق الشرقي، الممتد من الحدود التونسية، حتى المنخفض الذي يفصل تادمايت واثنية، وفي الغرب حيث العرق الغربي، الممتد ما بين بني عباس والتمجة، إضافة إلى عرق الشاش والمقدي.

توزيع المساحة والسكان على الطاقات الطبيعية في الجزائر

الطاقات الطبيعية	المساحة الكائ	السكان
	عام 1987	عام 1998
البحر	904	770
الهضاب العليا	209	225
الصحراء	87	10

تنقسم الجزائر من الناحية الجيولوجية إلى إقليمين الأول شمالي والثاني جنوبي، وذلك بسبب اختلاف التطورات والأحداث الجيولوجية التي مرت بكل إقليم، وتفصل بينهما سلسلة الأطلس الصحراوي التي تشكل حدا طبيعيا بين أقدم وأحدث التكوينات الجيولوجية في الجزائر، فالصحراء في الجنوب قاعدة قارية قديمة، تظهر بها تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، في حيث تنتشر في الإقليم الشمالي تكوينات أحدث، تعود إلى الزمن الأول وما بعده، كما أنها أكثر امتزاجا وتنوعا، بسبب فعالية الحث الثاني، وشدة الحركات الالتوائية والبنائية، التي تمت في الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع.

- الجزائر الشمالية: تحدد رسم القممات الأولى للواقع الجيولوجي لشمال الجزائر منذ الزمن الأول، محلا في تكوينات الرواسب القديمة، في صخور الشيست السيلوري والبودنغ البرمي، المنتشرة خاصة في الهضاب العليا الغربية، في سعيبة، وجبال زكار، وفي شتوا، والأطلس البليدي، إضافة إلى صخور الشيست والتابس في الهضاب العليا الوسطى، وفي بلاد القبائل، والمنطقة الساحلية بين جيجل وعنابة، وفي عدة مناطق في إقليم الساحل.

وفي الزمن الثاني، بعصوره الثلاث الأساسية ظهرت تكوينات الترياسي على مساحة محدودة في جبل شطابة قرب قسنطينة، وفي أطراف الأطلس الصحراوي، خاصة في جبال القصور وعمور، وفي الهضاب العليا الوهرانية، والجنقة، والوطاية، والسنطرة، حيث تتركز أهم مناجم المنح في الجزائر. أما تكوينات الجوراسي فتنتشر على طول الجبال الساحلية من الحدود المغربية حتى جبال القل، وهي صخور حبيرة في معظم الحالات، إضافة إلى بعض المناطق في سعيبة وقرنة وتلمسان والباور. وأما تكوينات الكرتاسي، وهي عبارة عن صخور رملية وحصوية، فتتعد من حدود المغرب حتى بوسعادة، إضافة إلى الصخور الجيرية والطينية التي تشكل جبال الأطلس التلي.

وفي الزمن الثالث، بدأت الصورة الجيولوجية لشمال الجزائر تأخذ شكلها الحالي، وأهم تكوينات هذا العصر تعود للنومليك، حيث تكوينات التياوسين الجيرية السيليكية المنتشرة شرق وادي تافنة في منطقة وهران، وسيدي بعباس، ومعسكر، وسوف، وسيدي عيسى، وجبال الحظنة، وفي بعض مناطق سطيف وقسنطينة وبسة بين المنخفضين سلسلة من الصدوع.

وجبل العرق وهذه التكوينات تحتوي على أهم مناجم الفسفات في الجزائر، واعتداتها في تونس. أما تكوينات الأوسين، وهي صخور طينية وحصوية، فتنتشر في منطقة برج بوعريريج. وأخيرا تكوينات الأوليغوسين، وهي تكوينات قارية من صخور الكونغلوميرا، وتوجد في حوض الهيرة، وهضاب المدية، وبني سليمان، وجبال الأوراس.

وأما تكوينات عصر النيوجين، ومنه تكوينات المايوسين، من الكونغلوميرا الساحلية، والمارن القلبي، فتنتشر في منطقة وهران، وجبال الظهرة، وتسن، وشرق حوض الشلف، والحواف الشمالية لهضبة المدية، وفي وسط الأطلس المتيجي، وبلاد القبائل جنوب جبال البليان، وقرب البروائية، وفي الجنوب بين جبال الوشرمس وجبال التيطري، وسيدي عيسى. وتكوينات البلاوسين من الصخور الطينية أو الرملية أو الجيرية، تنتشر في منخفض سطيف وغرب منخفض الحظنة.

وفي الزمن الرابع استمرت التبدلات الجيولوجية، لتغطي تكوينات هذا الزمن، أكبر أجزاء الجزائر الشمالية، فرواسها تحت منخفضات الهضاب العليا، والسهول الساحلية كلها، كما تنتشر هذه التكوينات على طول الأودية، في شكل أحزمة طبقية، وهي تكوينات فطية في أغلبها، حملتها مياه الأودية والسيول، ورسبتها حيث السهول والمنخفضات.

- الصحراء: وهي جزء من القاعدة الإفريقية الكبرى، تغطي قاعدتها البريكاميرية للتلورة تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، مؤلفة بشكل أساسي من الغرايت، والغاباس، وصخور متحولة، وأخرى رسوبية وغير رسوبية.

والصحراء إقليم منخفض، لأنه عبارة عن حوض واسع، تتخلله منخفضات بنائية، أهمها: منخفض شمال شرق الصحراء ونحيط به كتل جبلية كبيرة، هي جبال الأطلس الصحراوي شمالا، وكتلة الهضاب جنوبا، ويمتاز بسماكة تشكيلاته الصخرية، وسيطرة الأراضي المنخفضة التي تغطي القاعدة القديمة بتشكيلاتها الصخرية والجيرية والنفارية، والكتبان الرملية. ثم المنخفض الصحراوي الغربي الذي تغطيه التوضعات القارية الرباعية، وهو بدوره بحر للكتبان الرملية وتصل بين المنخفضين سلسلة من الصدوع.

■ شتاتر - الأمطار

للأمطار أهمية خاصة في الجزائر، لأنها المصدر الأساسي لتزويد كل أشكال الموارد المائية بالياه، كما أنها تلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد الفلاحي، لأن الزراعة مرتبطة بسقوط المطر، ولأن المناطق المروية محدودة.

وبوضع توزيع المطر في الجزائر، الخصائص العامة التالية:

- في شمال البلاد نطاق المطر الشتوي: تنزل 2/3 كميات المطر في الشهور الأربعة للشتاء، ونسبة الرياح الغربية والشمالية الغربية الناجمة عن الجبهات الجوية القادمة من شمال المحيط الأطلسي والمتجددة فوق البحر المتوسط، حيث تزداد فعالية هذه الجبهات شتاء، بسبب شدة البرد. وتبلغ كميات المطر أعلى قبها على الساحل، حيث تزيد عن 1000 ملم/سنة، خاصة في مرتفعات الأطلس التلي التي تؤدي دوراً واضحاً في تركيز المطر بهذه المنطقة، لأن اصطدام الرياح المحملة بالرطوبة بها يساعد على تكاثف بخار الماء وسقوط الأمطار بغزارة. وتقل كمية الأمطار فيما وراء الأطلس التلي، ابتداء من سفوحها الجنوبية، حيث تنخفض كميتها إلى ما بين 200 و400 ملم/سنة، وهي تسقط خلال فصلي الربيع والخريف أساساً.

- في الصحراء: يسيطر الجفاف على مدار العام، وتقل كمية المطر عن 200 ملم/سنة، وذلك بسبب وقوعها في المنطقة فوق المدارية، وأين تراكم الرياح القادمة من عطف الاستواء مشكلة منطقة ضغط مرتفع، ومصدراً للرياح التجارية التي تهب من الصحراء، وهي رياح جافة لا رطوبة فيها.

وتنزل أهم كميات المطر على الهوامش الشمالية للصحراء بسبب تساقط الرياح الغربية والشمالية الغربية في الشتاء، والتي تحتفظ بنسبة محدودة من الرطوبة بعد أن تفرغ حمولتها في المنطقة الشمالية.

وفي جنوب شرق الصحراء، يسود نظام المطر الصيفي لارتباطها بالمنطقة المدارية، وأهم ما يميز نظام المطر في الجزائر:

- إنها تقل من الشمال إلى الجنوب، لأن الرياح الغربية والشمالية الغربية، تصطدم بالأطلس التلي الذي يشكل حاجزاً للمطر، حيث تفرغ أكبر جزء من حمولتها، ولا تصل منها إلا كميات قليلة للمناطق الداخلية.

- إنها تقل من الشرق إلى الغرب، حيث تقسم الجزائر إلى جزء رطب في الشرق وخاصة في الشمال الشرقي، وجزء جاف في الغرب، وخاصة في الجنوب الغربي، والسبب في ذلك أن الرياح المسيطرة على غرب الجزائر تصطدم بالحاجز الجبلي في غرب وجنوب شرق إسبانيا وشمال المغرب، أين تفرغ حمولتها قبل وصولها إلى الغرب الجزائري بحمولة ضعيفة.

■ الحرارة والرياح

الحساروة: يتأثر توزيع الحرارة في الجزائر بعامل القرب والبعد عن البحر، وبالطبيعة السهلية والجبلية التي تغير بشدة من خصائص التوزيع الحراري. فالإقليم الساحلي اللطيف حرارة من باقي أقاليم الجزائر، بسبب التأثيرات البحرية المطفئة.

ويتميز توزيع الحرارة في فصل الشتاء بالانخفاض التدريجي كلما ابتعدنا عن الساحل، حيث تتراوح درجات الحرارة في شهر جانفي ما بين 10° و 12° على الساحل، و 4° في الهضاب العليا.

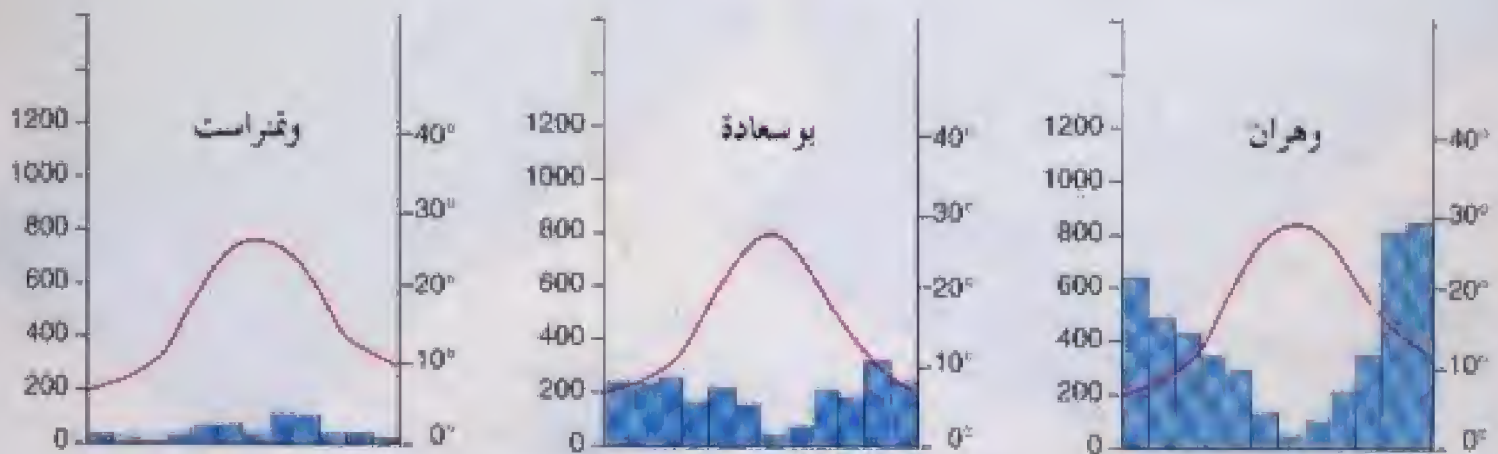
وفي الصيف، فصل الارتفاع الحراري، يكون القسم الشمالي معتدلاً نسبياً بفارق حراري يقل عن 18°، والقسم الداخلي قارياً بفارق حراري يزيد عن 18°، حيث يكون الاتجاه العام تزايد ارتفاع درجة الحرارة من الساحل باتجاه المناطق الداخلية، إذ تتراوح ما بين 20° في أوت على الساحل، و 26° في الهضاب، وإلى أكثر من 30° في الصحراء.

- الرياح: تخضع الجزائر لمناطق الضغط الجوي المتحركة في منطقة البحر المتوسط، وهي منطقة الضغط المرتفع فوق مدار السرطان، وخاصة الضغط المرتفع الأزوري في شمال الأطلسي، وهو الذي يحدد نظام الرياح في المتوسط وغرب أوروبا.

ففي فصل الشتاء يتكون فوق شمال إفريقيا ضغط مرتفع يتصل بالضغط المرتفع الأزوري والضغط المرتفع الآسيوي، في حين يكون الضغط فوق مياه البحر المتوسط منخفضاً بالنسبة للضغط فوق الهضبة المحيطة به. وهذا ما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تخرج من المرتفع الأزوري رياح شمالية غربية رطبة ومطيرة لسيطر على المناطق الشمالية، في حين تكون غربية وشمالية غربية على الهضاب، وشمالية على هوامش الصحراء الشمالية.

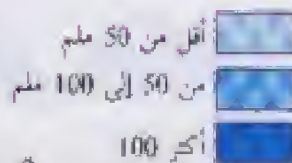
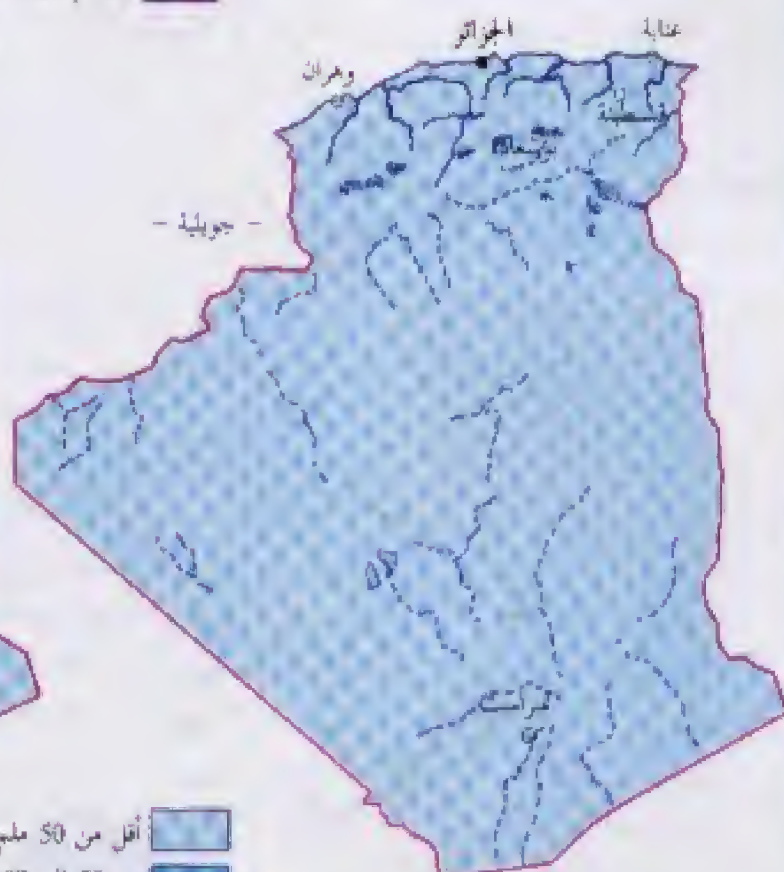
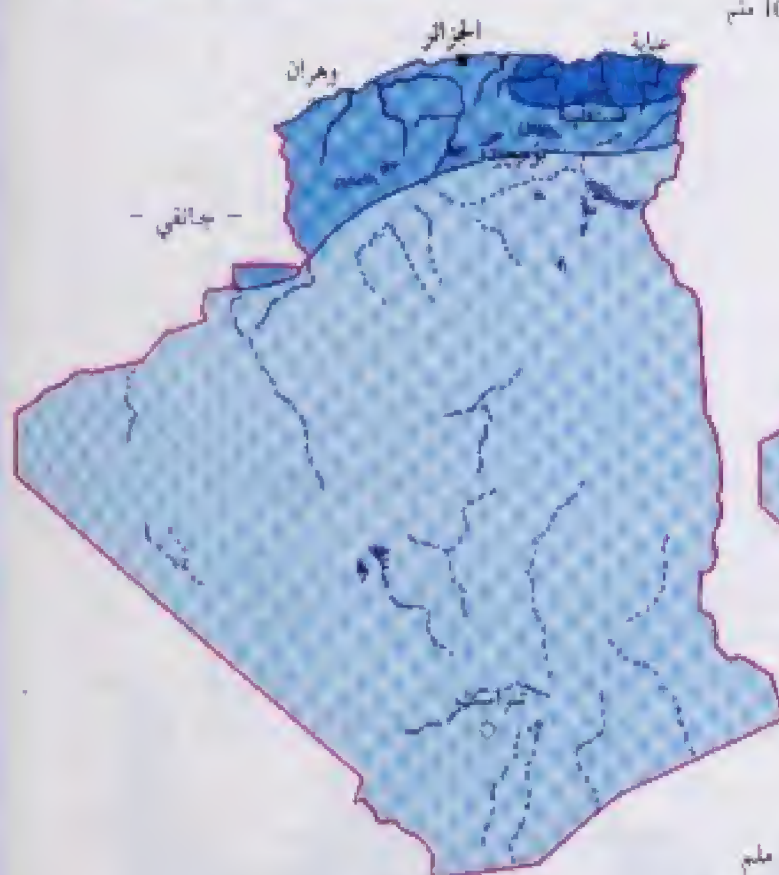
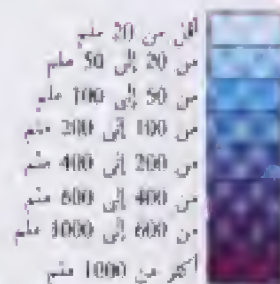
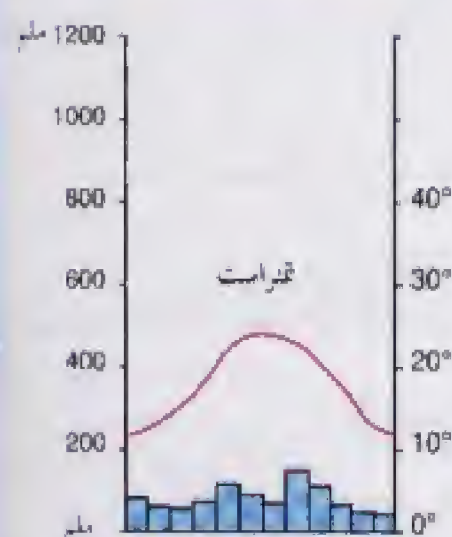
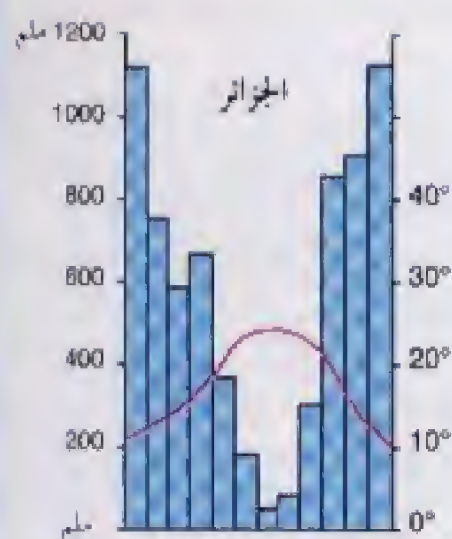
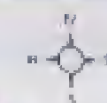
أما الصحراء، فتهب عليها رياح ساخنة من المنطقة الاستوائية، تكون رطبة نسبياً باتجاه جنوب غرب وشمال شرق.

وفي فصل الصيف يتكون فوق شمال إفريقيا نطاق من الضغط المنخفض، يتصل في شرقه بالضغط المنخفض الآسيوي وفي جنوبه بالضغط المنخفض الأزوري، مما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تسود الرياح القارية القادمة من الصحراء وهي رياح جافة وحارة، ومحملة بالأتربة، تسمى السبروكو، ويصل مدى تأثيرها حتى جنوب إيطاليا وفرنسا، في حين تتعرض الصحراء لهبوب رياح جنوبية شرقية وشمالية غربية ساخنة رطبة، مشبعة ببخار الماء تسبب في سقوط المطر على منطقة الهضار.

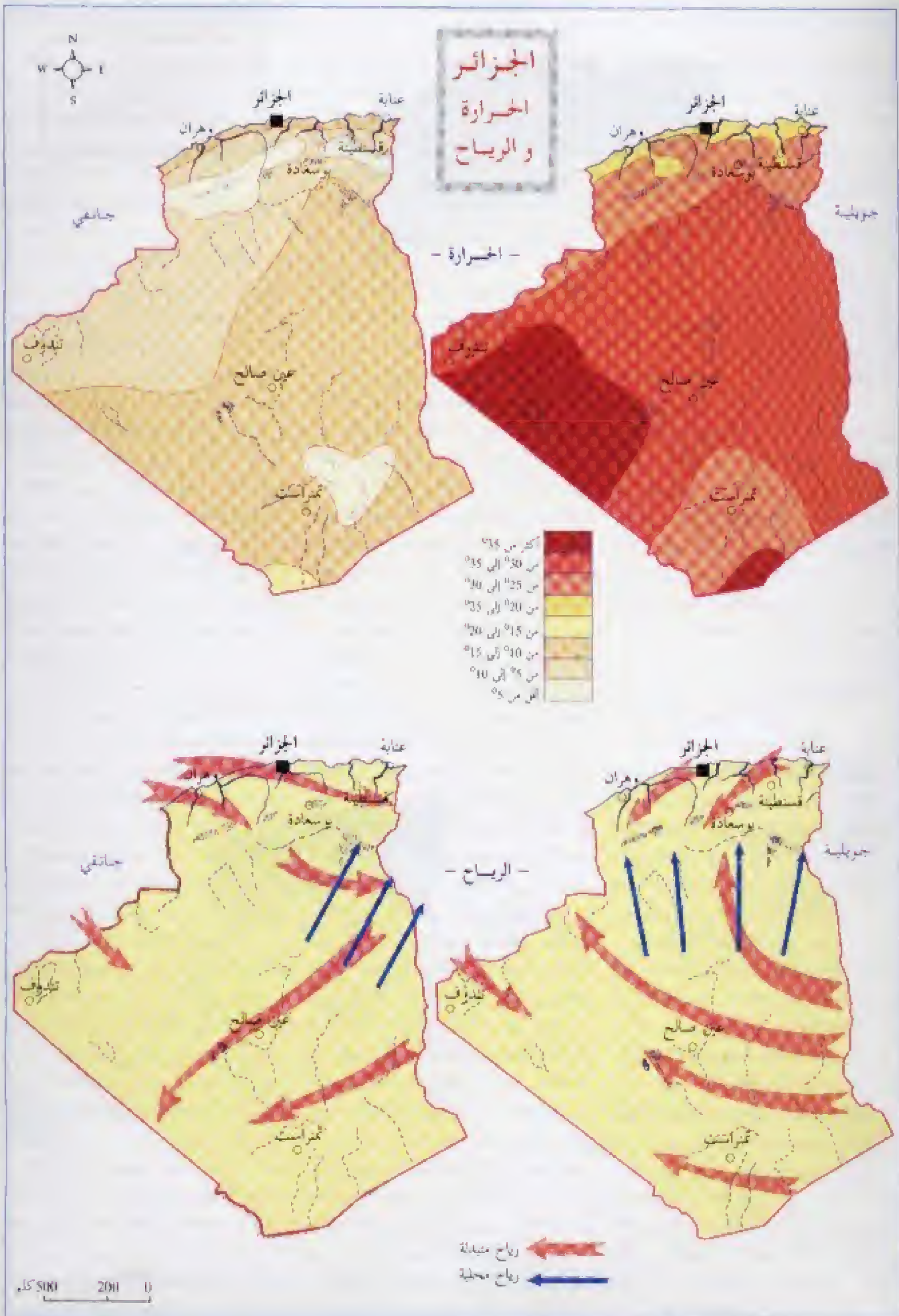


متوسطات الحرارة والأمطار في محطات وهران، بوسعادة وتغراست

الجزائر - الأمطار -



0 250 500 كلم



تتحكم الظروف الناشئة عن تدخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض، وتوزع اليابسة والماء والتضاريس واتجاهاتها وارتفاعاتها، واتساع مساحة الجزائر، في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد، حيث تظهر ثلاثة نطاقات مناخية رئيسية، لها بصمات مميزة، تندرج على شكل نطاقات عرضية من الغرب للشرق، ومرتبطة من الشمال إلى الجنوب كالتالي:

- مناخ البحر المتوسط: ويغطي المناطق الداخلية لساحل البحر شمال الأطلس الغلي، من تنس إلى الفالة؛ وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، ملقسه معتدل، ويتميز بفصلين متباينين: الأول مطير ودافئ وطويل، وهو الشتاء والثاني جاف وحار وقصير، وهو الصيف، والمدي الحراري ضئيل عموماً. ويمكن التمييز ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب الذي يغطي منطقة القبائل الصغرى من الحجرة إلى القل، وهو أكثر مطيرة، حيث يزيد معدل المطر عن 1000 ملم في الحجرة والبايور، وحوالي 2000 ملم في القل، حيث توجد منطقة الزيتون، أكثر مناطق الجزائر مطراً بنحو 2443 ملم/سنة؛ كما تدوم القلوج في هذه المنطقة لفترة تزيد عن 10 أيام في السنة. والغطاء النباتي فيها كثيف، من نوع الغابة أساساً. والنوع الثاني هو مناخ المتوسط شبه الرطب، الذي يغطي باقي مناطق القل بمعدل مطري يبلغ 700 ملم/سنة.

- مناخ الأنيس: ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحسار لتتوجها من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف، المتميز بالظروف القارية. فالأمطار تتراوح ما بين 300 و 500 ملم/سنة، فهي غير منتظمة، والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة.

والهضاب العليا الشرقية شبه جافة، مناخها قاري (50 يوم جليد في السنة و30 يوم سيروك)، والهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الجافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانظمة، فلا تزيد عن 400 ملم/سنة.

- مناخ الصحراء: ويغطي أوسع أنحاء الجزائر ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة، تقل عن 200 ملم/سنة، والجو جاف، والحرارة عالية، والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة، باستثناء منطقة الهفار المثارة بالمناخ المداري، حيث الأمطار تسقط صيفاً والحرارة أكثر اعتدالاً.

يترج هذا المناخ تدريجياً ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الذي يقدم صورة مثالية فريدة، حيث السفوح الشمالية تكسوها الغابات، وقسمها تغطيها الثلوج، بسبب وصول التيارات البحرية الرطبة الباردة، وبمعدل مطري يتراوح ما بين 800 و 900 ملم/سنة، والسفوح الجنوبية المواجهة للصحراء التي تتأثر بالمناخ الصحراوي

القاحل، وهكلا تتعايش غابات الصنوبر والسنبل، مع واحات النخيل على بعد 30 كلم.

■ النباتات

يعكس الغطاء النباتي، الظروف المناخية وخصائص التربة، السائدة في الجزائر، التي تشكل العناصر الأساسية في رسم الصورة النباتية، حيث ينتشر نحو 3300 صنف نباتي منها 640 من الأصناف النادرة عالمياً.

وتتوزع الأقاليم النباتية في الجزائر على النحو التالي:

- إقليم المتوسط: ويغطي الأراضي المحصورة بين السفوح الجنوبية للأطلس التلي وساحل البحر المتوسط، مناخه حار وجاف وقصير صيفاً، ووشب ودافئ وطويل ومطر شتاء، ورتبه جيدة وخصبة، وهو لذلك أوفر مناطق الجزائر نباتاً وأغداً نوعاً، كما توجد بهذا الإقليم، أعصب الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية العالية.

أهم التشكيلات النباتية في هذا الإقليم، الغابات الدائمة الخضرة، وتغطي مساحة قدرها 3,8 مليون هكتار، منها 650 ألف هكتار غابات طبيعية، و550 ألف هكتار غابات غير طبيعية، إضافة إلى الأعراس الكثيفة في مناطق المطر التي يزيد فيها معدل التساقط عن 1000 ملم/سنة. الحياة النباتية في هذا الإقليم نشطة طوال العام، وهو يتميز بتعدد أنواع النبات، ضمنها غابات الصنوبر على مساحة 700 ألف هكتار، والبلوط 500 ألف هكتار، والفلين 440 ألف هكتار، (أكبر غابة فلين في حوض المتوسط بعد البرتغال)، والأرز 30 ألف هكتار، إضافة إلى أشجار الزان، والأشجار المنقولة، مثل الزيتون، والخسنيات بمختلف تشكيلاتها وبحير هذا الإقليم، نطاق إنتاج الفاكهة الأول في الجزائر.

- إقليم السهوب: وهو إقليم انتقالي، يحكم موقعه بين إقليم المتوسط والصحراء، وتنتشر في نخومه الشمالية أشجار الزيتون، وفي نخومه الجنوبية الدرين، ويتراوح في هذا الإقليم معدل التساقط ما بين 300 و 500 ملم/سنة، الذي يكون أساساً في الشتاء، وفرة الجفاف فيه طويلة، والحرارة أكثر ارتفاعاً، حيث تتزايد الفوارق الحرارية اليومية والفصلية، والتربة فيه فقيرة، إضافة إلى انتشار السباح والترب الملحية التي لا تساعد على نمو النبات.

وتظهر التشكيلات النباتية في هذا الإقليم على شكل تجمعات كثيفة أو مفتوحة من الأعشاب والخشائش القصيرة والشجيرات في المناطق غير الصالحة للزراعة، وتتميز بأهميتها الرعوية، حيث يحير هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأول في الجزائر، ومورداً طبيعياً متجدداً تستفيد منه أهم قطعتان الثروة الحيوانية في الجزائر، وخاصة الأغنام، كما يلعب الغطاء النباتي في هذا الإقليم، دوراً في حماية البيئة الطبيعية، واحتفاظة على التربة من التعرية. وأهم الأنواع النباتية السائدة هي الحلفاء، على نحو مليون هكتار، التي لها أهمية مزدوجة اقتصادياً، كمادة أولية لصناعة

الورق وكمراعي طبيعية، إلى جانب السدر والبطوم والشوح. كما يتميز هذا الإقليم، بكونه أهم مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر، حيث حلت الزراعات الانسانية مكان النبات الطبيعي، وهي مورد اقتصادي هام، يتميز به هذا الإقليم منذ العصور التاريخية الغائرة، حيث كان دائماً نطاق الحبوب الأول في الجزائر.

- إقليم الصحراء: وتركز الظروف المناخية القاحلة السائدة في هذا الإقليم بصماتها على الغطاء النباتي، حيث يبلغ الجفاف هنا ذروته، ويقل متوسط الأمطار عن 200 ملم/سنة، والطبيعة قاسية، والتربة نادرة، لأن الأراضي التي تكسوها الرمال المتحركة، أو التي تكون مكسوة بطبقة صخرية كالخسادة، إضافة إلى الملوحة، لا تساعد على نمو النبات.

ويقتصر الغطاء النباتي في هذا الإقليم، على التشكيلات المتألقة مع الجفاف، والارتفاع الحراري، التي تخلق مجاري الأودية والمناطق التي توجد بها مياه باطنية قريبة من سطح الأرض، خاصة في الواحات. وهناك مناطق عالية تماماً من الحياة النباتية، تسمى محلياً «تالزروف»، كما أن الأنواع النباتية المنتشرة في هذا الإقليم محدودة، لا تتجاوز بضعة أنواع، معظمها مجرد من الأوراق، فروعها قصيرة، وتكثر بها الأشواك لتغلب على الجفاف والتبر، وجذورها حلولة بحثاً عن المياه الباطنية. وأهم هذه التشكيلات، النخيل في الواحات، والدرين والغانب والطرفة وألستط.

ولشاط الرعي محدود في هذا الإقليم، والزراعة محصورة في مناطق الاستصلاح المصدة على الري بالمياه الجوفية، التي توسعت مساحتها بصورة محسوسة في العشر سنوات الأخيرة، لكن الضغوط الطبيعية القاسية، وارتفاع تكاليف عمليات الاستصلاح، وتقنيات الري، جعلت من هذه الزراعة أمراً مكلفاً، وعبرها الاقراض مرتبط بكمية مخزون المياه الباطنية غير المتجددة.

وعموماً، فإن الغطاء النباتي في الجزائر، يعاني من التدهور وانخفاض الإنتاجية، وأصبحت ظاهرة التصحر تهدد الأراضين بسبب الاستغلال غير الرشيد، والحرائق التي أدت إلى الدثار ونسبة عدد من الأنواع النباتية، إلى جانب تساعد عملية التعرية. وقد امتدعت هذه المشكلة اعتماد الدولة الجزائرية ميكراً، حيث قامت باتخاذ عدة تدابير، أهمها مشروع السد الأخضر ومشروع حماية المناطق السهبية، كمحاولة للسيطرة على زحف الصحراء، وخلق توازن طبيعي ومناخي يساعد على الحياة البشرية والحيوانية، وعلى تحقيق إنتاج إضافي من منتجات الغابة المختلفة، وخلق ظروف ملائمة للتوسع في الزراعة والإنتاج الحيواني، وبالتالي على استقرار السكان؛ لكن النتائج المحققة لم تكن بالمستوى المطلوب، بسبب مشاكل التمويل والصيانة والحماية.

الجزائر
المناخ والنبات الطبيعي



الأقاليم المطاعة



البيات الطيمي

نباتات البحر المتوسط (الفنل، البلوط، القسطن، الأرز)
غابات دالة الخضرة (اشجار الفلين، اشجار مخروطية)
حشائش الإستبس + الحقل
استبس صحراوي
واحات

■ الزراعة - الصيد البحري - تربية الماشية.

الزراعة: تشكل الزراعة الجزائرية قطاعاً استراتيجياً في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، وتشغل 25% من العمالة عام 1999 (مقابل 60% عام 1967)، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 8,2 ملايين هكتار، وتمثل 4% من جملة مساحة البلاد؛ ويتركز أهم الأراضي الزراعية في شمال الجزائر، والأراضي الزراعية المروية مساحتها 420 ألف هكتار، وهي قليلة، وذلك لتفقر من حيث المياه السطحية.

وينقسم القطاع الزراعي الجزائري إلى نوعين من حيث التسيير والاستغلال: القطاع العام، ويغطي 3,4 مليون هكتار، ويمثل 44% من جملة الأرض الصالحة للزراعة. والقطاع الخاص، ويغطي 4,1 ملايين هكتار، ويمثل 56% من جملة الأرض الصالحة للزراعة.

وقد عرف القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال عام 1962 العديد من التنظيمات الزراعية والإصلاحات بهدف النهوض به ورفع أدائه، لتأمين متطلبات الغذاء والحياة للسكان.

ففي عام 1963 شُيِّع نظام التسيير الذاتي، على نحو 2,4 مليون هكتار، من أحصص الأراضي الزراعية، كانت تابعة للمستوطنين الأجانب قبل الاستقلال، وتمثل 1/4 المساحة الصالحة للزراعة، في حين كان القطاع الخاص، يستأجر بنحو 5 ملايين هكتار، ثلاثة أرباعها ملكيات صغيرة تقل عن 10 هكتارات في المتوسط.

وفي العام 1971 صدر قانون الثورة الزراعية، حيث تم تأميم نحو مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وأقيمت عليها تعاونيات الثورة الزراعية.

وفي العام 1984 صدر قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية الزراعية، حيث أُنشئت هيكلية أملاك الدولة، بإنشاء 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية، متوسط مساحتها 800 هكتار.

وفي العام 1987، صدر قانون المستعمرات الفلاحية، حيث تم حل المزارع الفلاحية الاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على نحو 28 ألف مستعمرة فلاحية جماعية، متوسط مساحتها 60 هكتار، يتراوح عدد المستفيدين في المستعمرة الواحدة منها ما بين 3 و6 أفراد، وكذا 5000 مستعمرة فلاحية فردية، متوسط مساحتها يتراوح ما بين 8 و9 هكتارات.

وفي العام 1990 صدر قانون إعادة الأملاك الموقوفة، حيث تم إرجاع 445 000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق.

وفي العام 1996 صدرت تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وحق تأجيرها، تكريساً للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد، نحو اقتصاد السوق.

هذه التنظيمات المتتالية والمتناقضة، شاعد على القتل السريع لمختلف العمليات الإصلاحية للقطاع الزراعي، وعامل على تدعوره وضعف أدائه وتخلفه، وقد زاد من تعقيد أوضاع القطاع، الظروف الطبيعية غير

الملائمة، ومحدودية الأرض الزراعية، وتقلصها تحت تأثير الانجراف والتصحر، وعرضها للعوامل المناخية، إضافة إلى زحف العمران الذي طال نحو 150 ألف هكتار من أحصص الأراضي لأغراض التوطن الصناعي والتعمير، زيادة على الهجرة من الريف للمدن، وتراجع نصيب العمالة الفلاحية، وتحويلها إلى الأنشطة الأخرى، وقلة التمويل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، حيث تقدر الإحصاءات الرسمية تقلص معدل المساحة الزراعية من 0,75 هكتار للفرد عام 1962 إلى 0,25 للفرد عام 1999. كل هذه العوامل أدت إلى استئصال ظاهرة التبعة الغذائية وما يترتب عنها من أخطار جسيمة على الأمن والاستقرار الوطني، حيث تستورد الجزائر ما بين 30 و50% من حاجياتها من الحبوب، و60% من حاجياتها من الحليب، و90% من حاجياتها من الزيوت النباتية، و95% من حاجياتها من السكر.

هذه المعطيات، تؤكد العجز الخطير في ميزان المبادلات الزراعية، وارتفاع حجم وقبضة الواردات الغذائية، التي بلغت في عام 1995 نحو 2,7 مليار دولار، وهو ما يعادل 30% من عائدات البلاد من العملة الصعبة سنوياً، وهو عبء كبير على كامل الاقتصاد الوطني.

أما أهم المحاصيل الزراعية فهي:

الحبوب: وهي المحصول الرئيسي في الجزائر، بسبب سيطرة الأراضي العلية على زراعته بفعل تأثير الظروف الطبيعية، واحتلت الحبوب عام 2000 نحو 26% من جملة الأرض الصالحة للزراعة، أي 5 ملايين هكتار، معظمها يقع في الهضاب العليا، وكان متوسط مردودها 9,4 قنطار/هكتار، وهو ضعيف جداً مقارنة بالمعدلات العالمية. ويبلغ متوسط إنتاج الجزائر من هذا المحصول نحو 25 مليون قنطار سنوياً، وهو يعادل 15% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

ويتأرجح إنتاج الحبوب في الجزائر، تبعاً للظروف المناخية، حيث تميز موسم 1996 بإنتاج قياسي للحبوب بلغ 46 مليون قنطار، بينما أشارت تقديرات موسم 1997 الذي تميز بالجفاف إلى إنتاج بلغ 12 مليون قنطار فقط. أي بانخفاض بلغ 74% من محصول الموسم السابق. وقد كان نصيب الفرد من الحبوب في الجزائر 240 كغ عام 1962، وتقلص إلى 148 كغ للفرد عام 1991، وهو دليل على تراجع هذا المنتج الغذائي الحيوي، بسبب صعوبة العوامل الطبيعية ونسبة المياه وانخفاض إنتاجية الهكتار الواحد، وتستورد الجزائر ما بين 40 و50% من القمح الموعود للبيع في السوق العالمية، وبذلك فهي من أكبر الدول المستوردة له عالمياً، وهذا يكلف الخزينة الجزائرية نحو 1,3 مليار دولار سنوياً، وأشارت التوقعات إلى ارتفاع هذه التكاليف إلى 3 مليارات دولار عام 2000، وإلى 4 مليارات دولار عام 2005.

الأشجار المثمرة: وتغطي نصف مليون هكتار، أي 6% من المساحة الصالحة للزراعة، وإنتاج قدره 945 ألف طن/سنة، وأهم أنواعها:

1 - الزيتون: ويغطي 297360 هكتاراً، تمثل 760 من مساحة الأشجار المثمرة، بنحو 3 مليون شجرة، وإنتاج قدره 16500 طن عام 87، تقلص عام 91 إلى 6000 طن فقط.

2 - الحمضيات: على مساحة 46 ألف هكتار، معظمها في منطقة الساحل.

3 - الكروم: على مساحة 94 ألف هكتار، وكانت قبل السبعينيات 355 ألف هكتار.

4 - النخيل: 7,5 ملايين نخلة، بإنتاج قدره 215 ألف طن سنوياً.

الثروة الحيوانية: وهي محدودة نسبياً بالنظر للإمكانيات الجيدة لتطورها، حيث بلغ عدد قطعان الخنم عام 1999 نحو 17,7 مليون رأس، يتوزع معظمها في منطقة الهضاب العليا، إضافة إلى 3,8 ملايين رأس من الماعز، ونحو 1,4 مليون رأس من البقر تتركز بصورة خاصة في شمال شرق الجزائر، تتج نحو 535 ألف طن من الحليب سنوياً، و 130 ألف رأس من الماعز.

وبذلك تعاني الجزائر من نقص واضح في ميدان المنتجات الحيوانية (حليب ولحوم)، وتضطر إلى الاستيراد، مما يزيد في ثقل فاتورة الغذائية، وتوطيد التبعية الغذائية للخارج.

الفلاحة الجزائرية عام 2002

حسب الإحصاء الفلاحي العام

- المساحة الفلاحية النافعة "S.A.U" 8666715 هكتاراً
- المساحة الفلاحية المخصصة للحبوب 4177357 هكتاراً (48,2%).
- المساحة الفلاحية المخصصة للأشجار المثمرة 587469 هكتاراً (6,7%).
- المستعمرات الفلاحية: 62% مساحتها أقل من 5 هكتارات. 94% مستعمرات القطاع الخاص. 03,7% مستعمرات فلاحية جماعية. 01,5% مستعمرات فلاحية فردية.

• العمالة الفلاحية: 997 769

• إنتاج الحبوب: 2001 - 27,6 مليون قنطار.

2002 - 19,0 مليون قنطار.

الصيد البحري: لم يحظ هذا القطاع الهام بالاهتمام اللازم إلا بعد التسعينيات، حيث خصصت الدولة استثمارات هامة لهذا القطاع، الذي أصبح يضم 28 ميناء، ويتج نحو 190 ألف طن سنوياً، معظمها بوجه للاستغلال المحلي، وقد فتحت الجزائر عام 95 ياهها الإقليمية للشركات العالمية (اليابان وإيطاليا خاصة) للصيد فيها، مقابل دفع رسوم معينة، وتحديد كميات الصيد لحماية الثروات الطبيعية من الاستنزاف. ويهدف رفع طاقة إنتاج هذا القطاع الهام شجعت الجزائر المزارع السمكية، حيث يمكن الاستفادة من 28 مليون هكتار من المسطحات المائية في أحواض السدود لتربية الأسماك لغرض الاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي.

- كما يعتبر المرجان ثروة بحرية هامة، لكنه معرض لاستنزاف كبير، مما دفع الحكومة إلى منع استغلاله لمدة 15 سنة

■ الصناعة والمحروقات

تؤدي الصناعة في الجزائر دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني. وفي التنمية المتوازنة وهي تعتمد على قدرات هامة ومتطورة، بفضل الثروات الطبيعية المتنوعة المتوفرة محلياً، والتي أمنت لتلعب دورها كمصدر للتنمية، وبفضل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في وحداتها.

بدأت الجزائر في بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير وتكامل الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلالية والتقليل من التبعية للخارج منذ السبعينيات، ابتداء من المخطط الثالث، إلى المخططين الرابعين الأول والثاني، حيث تم تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات طالت (64٪) من جملة الاستثمار الوطني لهذا القطاع، بفضل توظيف عائدات المحروقات والقرضات الخارجية وسياسة التشجيع، وقد شهدت هذه الفترة، بناء القاعدة الصناعية الوطنية، تحت إشراف الدولة وتمويل كامل منها، في إطار خطة محكمة أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة. وقد ركزت الدولة على هذا القطاع الحيوي، لما له من إمكانيات اجتماعية ومردود اقتصادي وسياسي، منها توفير الشغل لأعداد كبيرة من السكان، وتوفير العملة الصعبة، ورفع أداء الاقتصاد الجزائري، وزيادة نصيبه في الدخل الوطني.

وأهم مؤشرات الفترة النوعية والكمية التي حققها القطاع الصناعي، هو ارتفاع عدد العاملين فيه من 7٪ عام 66 إلى نحو 30٪ عام 87، وإلى نحو 45٪ عام 1995، إضافة إلى زيادة نصيب مساهمته في الدخل الوطني إلى 50٪، وتقليص نسبة المواد الخام في صادرات الموارد الباطنية، التي أصبحت تصدر مصنعة كاملة أو نصف مصنعة.

كما تمثل فعالية هذا القطاع ودوره الحيوي في التنمية الوطنية، وفي القضاء على الفوارق الجهوية، والتهوض بالمستوى الاقتصادي للمناطق المتخلفة والمحرومة، في الانتشار الواسع للوحدات الصناعية في كل أنحاء البلاد، بعد أن كانت مركزة على الساحل وفي المدن الكبرى، حيث امتدت إلى الهضاب العليا، وحتى الصحراء والندن الصغيرة، وقد عمل هذا على تحويل بنية الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

كما أصبح هذا القطاع بما تتيح له من مصادر تمويل ضخمة، قطاعاً مرموقاً على مستوى العالم الثالث، لكنه لم يستطع تحقيق مستوى أداء الصناعة العالمية، إنتاجاً وتسييراً. وتشتمل الصناعة الجزائرية على معظم الفروع أهمها الصناعات الثقيلة، وعمادها الحديد والصلب، في مركب الحجار قرب عنابة، بطاقة إنتاج 2 مليون طن/سنة، الذي يشغل 20 ألف عامل، ويلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد، لدخول منتوجه في مختلف الفروع الصناعية الأخرى، وفي ميدان البناء والتعمير ونقل البترول والغاز.

ثم الصناعة الميكانيكية، وتنتج مجموعة متميزة من المنتجات، ابتداء من الجرارات والمركبات في قسنطينة، والآليات الفلاحية في سيدي بلعباس لخدمة القطاع الفلاحي، إلى الشاحنات والحافلات في رونية، وآليات الأشغال العمومية والجرافات والرافعات في قسنطينة لخدمة قطاع البناء والأشغال العمومية، وعتاد الري والمضخات لخدمة قطاع المياه.

ثم الصناعة البتروكيماوية القائمة على استغلال البترول والغاز الطبيعي في قطين هامين الأول في الشرق في سكيكدة، والثاني في الغرب في أرزيو، وتعمل أساساً للتصدير للخارج، وتستعمل تقنيات متطورة في تجميع الغاز، وتكرير النفط، وإنتاج الأسمدة والمبيدات، والغازات الصناعية، والعديد من المنتجات لصيد الصناعة التي توجه للوحدات الصناعية داخل البلاد لإنتاج مسحوق الصابون، ومواد الصباغة، والبيوت البلاستيكية، والبطاريات....

وأخيراً الصناعة الخفيفة بكل فروعها، من الغذائية والنسجية، والجلدية، إلى الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية ذات الاستعمال الواسع، وتنتشر في شبكة مكثفة من الوحدات الصناعية تغطي معظم أنحاء البلاد، لتلبية حاجيات الاستهلاك المحلي.

كما أعطت الدولة اهتماماً خاصاً لقطاع صناعة مواد البناء والإسمنت، لمواجهة الطلب المتزايد على البناء وعموماً يشتمل القطاع الصناعي الجزائري، على نحو 1000 وحدة صناعية كبرى، وعلى عدة آلاف من الوحدات الصغيرة، وقد شغل عام 1995 نحو 620 ألف عامل، بحيث غطى 40٪ من حاجيات البلاد، وتجدر الإشارة إلى أنه قبل العام 1990 كانت جهود التصنيع

كلها على عاتق الدولة التي استثمرت هذا النشاط الحيوي بصورة شبه كاملة، ولم تترك للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي سوى هامشاً ضئيلاً.

لكن هذا الأخير عرف دفعاً قوياً بعد صدور قانون العملة والقرض وقانون الاستثمار، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص الوطني أو في إطار لشراكة مع رأس المال الأجنبي عام 2000 نحو 1400 مؤسسة (+ 10 عمال)، بلغ رقم أعمالها 4.3 مليارات دينار، وشغلت 41977 عاملاً، كما ساهمت في امتصاص نصيب مهم من العمالة الوطنية. ويتنمي نصف عدد هذه المؤسسات الصناعية الخاصة إلى قطاع الصناعات الغذائية، يليها قطاع الصيدلة والكيمويات، ثم قطاع مواد البناء وقطاع الخشب والورق.

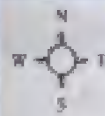
لكن الصناعة الجزائرية ورغم هذه الإنجازات، لا زالت دون مستوى أداء الصناعة المتقدمة، بسبب مشاكل مرضية: ندرة الطاقة استغلالها لا تتعدى 50٪ من طاقتها الحقيقية، كما أن عمر المصانع يزيد عن 20 سنة، وهو ما يتطلب تحديثها وتجهيزاتها، إضافة إلى قلة وندرة الموارد المالية من العملة الصعبة اللازمة لاستيراد قطع الغيار والمواد الأولية.

وقد حاولت الدولة التصدي لمشاكل القطاع الصناعي عبر عملية إعادة هيكلة أولى عام 1981، لتصبح الاختلالات، التي ركزت على مبدأ تعجيم المؤسسات الصناعية العملاقة، لصحوية التحكم في تسييرها، ولتخفيف أداها الاقتصادي، حيث فسحت شركة سوناطراك إلى نحو 13 مؤسسة متخصصة.

كما خصصت الدولة مبالغ ضخمة لتطوير ميزانية المؤسسات الصناعية لتتمكينا من تجاوز العجز المالي، لكن دون فائدة، وهو ما دفعها إلى القيام بإعادة هيكلتها عام 1989، التي ترتب عليها حل العديد من الوحدات الصناعية المحلية الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء المجلس الوطني للخصوصية، الذي أوكلت إليه عملية عرض المؤسسات الصناعية للخصوصية الجزئية أو الكلية، على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في إطار الشراكة أو البيع.

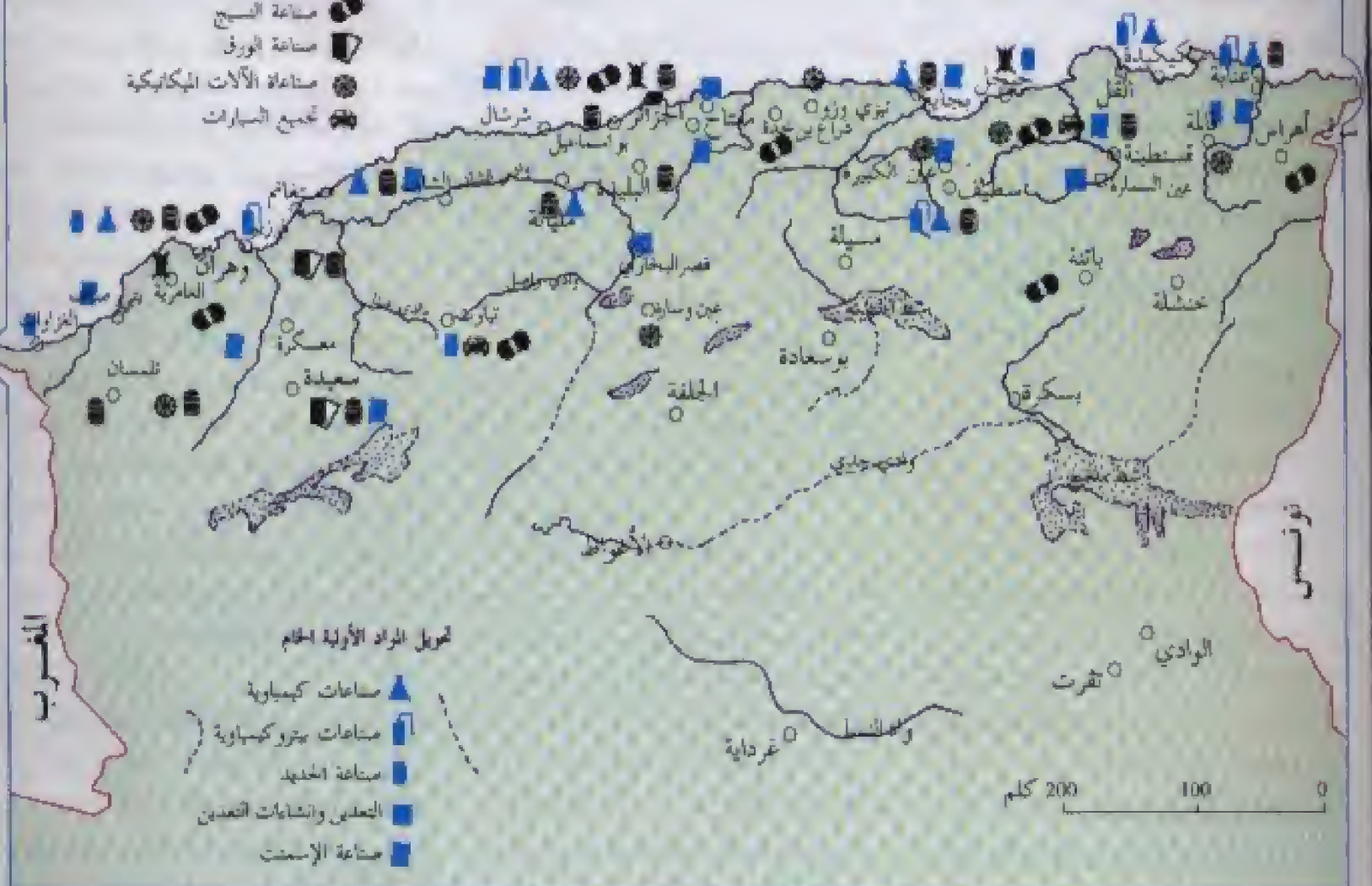
ويمكن لهذا القطاع الحيوي أن يتطور ويرفع من أدائه، فيما لو وجد العناية اللازمة، والتحويل الضروري لتحديثه، والاستغلال الأمثل. على أسس علمية واقتصادية، يلعب دور المحرك في الاقتصاد الوطني، وليكون في مستوى متافسة المنتجات الصناعية المستوردة، مع الاهتمام بمعالجة إفرزاته السلبية في ميدان تلوث البيئة، وفي التعدي على الأراضي الزراعية الخصبة، وفي المنافسة على المياه.

الجزائر الصناعة

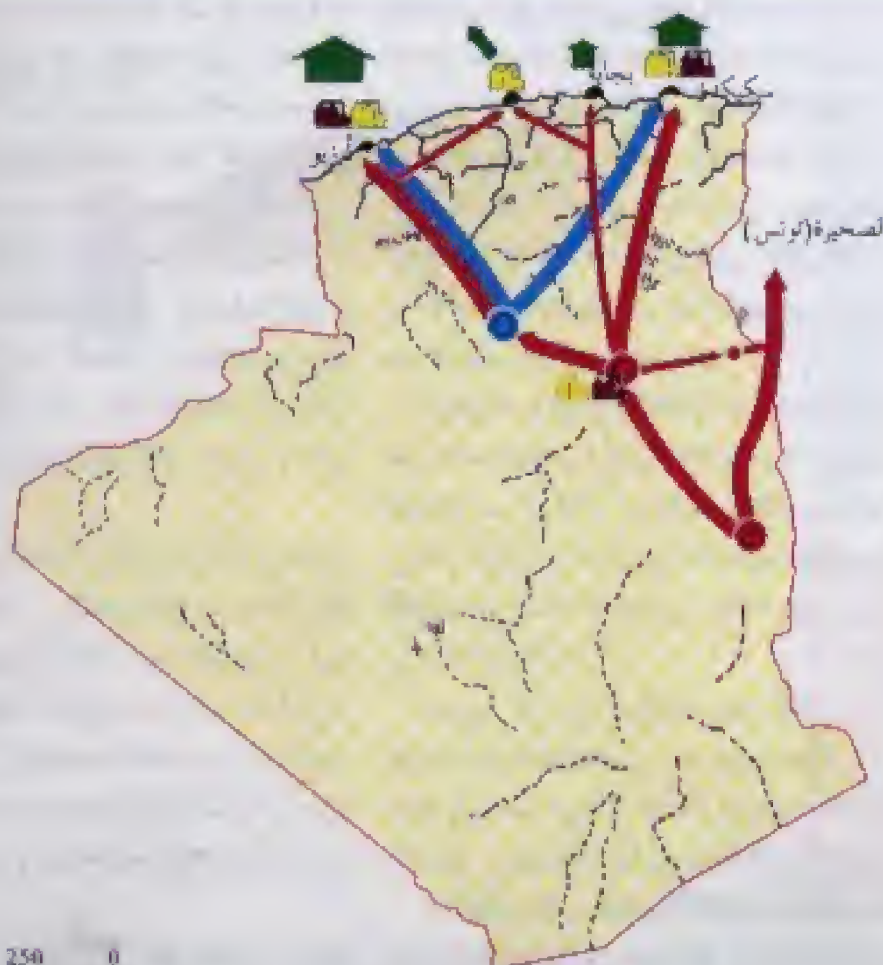


صناعة تحويلية

- صناعة الخلود
- صناعات غذائية
- صناعة النسيج
- صناعة الورق
- صناعة الآلات الميكانيكية
- تجميع السيارات



المحروقات



■ سكان المدن ومكانة السكان

- سكان المدن: مرّ نحو سكان المدن في الجزائر بمراسل مختلفة، تعكس كميّاً من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وهو نتاج تفاعل عدة عوامل، منها التزايد السكاني الطبيعي، والتدفق الهجري من الأرياف الذي تعرضت له معظم المدن الجزائرية.

- فعند الاحتلال الفرنسي للجزائر، العام 1830، كان عدد سكان المدن يمثل نحو 25٪ من جملة سكان البلاد، حيث كانت غالبيتهم تقيم في الأرياف، وفي العام 1954 أي بعد نحو قرن من الزمن، ارتفعت نسبة سكان المدن إلى 225، لتصل إلى 231 عام 66، وإلى 41٪ عام 77، وإلى 749 عام 87، وتبلغ نحو 53٪ عام 1996، حيث أصبح أكثر من نصف الجزائريين يقيمون في المدن، وذلك كنتيجة حتمية لعوامل الطرد من الأرياف، إضافة إلى عوامل الجذب الكامنة بالمدينة التي عرفت تنمية سريعة ومطردة في الصناعة والخدمات والبنية التحتية، مما أدى إلى استقطاب تيارات الهجرة نحوها، بدافع التطلع لحياة أفضل، ومستوى اقتصادي ومعيشة أحسن، وكان يتطوّر أن تصل نسبة سكان المدن الجزائرية العام 2000 إلى نحو 60٪ من جملة السكان.

ويمكن تلخيص أهم ملامح توزيع سكان المدن ونموهم في الجزائر من خلال المخططات التالية:

- عرف عدد سكان المدن تزايداً مطرداً من 150 ألف نسمة عام 1830 إلى نحو 1,45 مليون نسمة عام 1996، حيث تضاعف عددهم نحو 100 مرة خلال قرن ونصف تقريباً، وهذه الظفرة الهائلة تشير إلى التحولات الجارية التي عرفت بها المدن الجزائرية، وإلى مدى التحول الذي حدث في التوازن بين الأرياف والمناطق الحضرية.

- تطل الفترة 1954 - 1987، طفرة كمية هائلة في نمو سكان المدن، حيث تزايد عددهم من 1,6 مليون نسمة عام 1954 إلى 11 مليون نسمة عام 87، بنمو زيادة يعادل 677٪ خلال ثلث قرن فقط، في الوقت الذي لم تحقق فيه الزيادة العامة لإجمالي السكان سوى مؤشر زيادة يعادل 216٪، وهذا معناه أن معدل نمو سكان الحضر كان يفوق بكثير معدل التزايد الطبيعي لإجمالي السكان.

- تتميز أهم ملامح توزيع سكان المدن، بالتفاوت الحاد في انتشارهم بين الأقاليم الجغرافية، فوسط الجزائر أعلى المناطق تحضراً بنحو 44٪، تليه المنطقة الغربية بنحو 37٪، وأخيراً المنطقة الشرقية بنحو 31٪، كما أن أكثر الولايات تحضراً هي الولايات الساحلية، حيث أن ولايات العاصمة ووهران وعناية سجلت أرقاماً قياسية في درجة التحضر، وهي تضم مجتمعة نحو 25٪ من جملة حضر الجزائر.

ويمكن سرّ حلّ التباين في تأثير الظروف التاريخية والتوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت على تعميق

الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد، وما ترتب عليه من انعدام التكافؤ في توزيع السكان والمدن والموارد الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى تطور عدد المدن والمراكز الحضرية، فإن عددها العام 1830 لم يكن يزيد عن 5 مدن لا يزيد عدد سكان أكبرها عن 30 ألف نسمة، وأصبح عددها عام 1998 حوالي 597 مركزاً حضرياً، من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة.

كما ارتفع عدد المدن المتوسطة (من 20 إلى 100 ألف نسمة) إلى 115 مدينة عام 87، مقابل 18 مدينة فقط عام 54، وهو مؤشر لنجاح جهود الدولة في التصدي للنمو المفرط للمدن الكبرى وتحجيم دورها، عن طريق نقل قواعد التنمية والخدمات والمرافق إلى هذه الفئة من المدن، بفضل ترقية العديد منها إلى رتبة عاصمة ولاية أو دائرة في السلم الإداري.

كما يمتاز توزيع المدن الجزائرية بالانتشار الواسع للمدن الصغيرة، نحو 326 مدينة صغيرة، بفضل استثمارها بنصيب مهم من عمليات التصنيع والخدمات، وهذه الظاهرة مؤشر لتوازن التنمية الحضرية في الجزائر، التي استهدفت التقليل من المناطق الطاردة للسكان، ولشروع التنمية على كامل أنحاء التراب الوطني.

- كثافة السكان: وتعتبر عن العلاقة الاستثنائية بين الإنسان والأرض، وتقدر الكثافة الحساسة العامة في الجزائر بنحو 12,2 نسمة/كلم² عام 1998، وهي لا تعطي صورة حقيقية عن الواقع السكاني، وذلك لأن أجزاء شاسعة من البلاد غير صالحة للاستيطان، ولأن معظم السكان يتركزون في مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للاستقرار.

وتتحكم العوامل الطبيعية والاقتصادية والإدارية والتاريخية بصورة أساسية وحاسمة في رسم صورة الكثافة السكانية في الجزائر، التي تعطي المخطائق التالية:

- تتناقص كثافة السكان كلما اتجهنا من الساحل نحو الجنوب، ومن الشرق نحو الغرب.

- يتفق التدرج الطبقي للكثافة إلى حد بعيد مع الأقاليم الطبيعية للجزائر، فالثلث به أعلى الكثافات، حيث تتراوح بين 90 و 200 نسمة في الكلم²، وقد تزيد عن 400 نسمة/كلم² في بعض المناطق الساحلية وحول المدن الكبرى، ويضم هذا الإقليم 65٪ من جملة سكان الجزائر، رغم أنه لا يمثل سوى 4٪ من جملة مساحة البلاد.

والسبب في ارتفاع الكثافة بهذا الإقليم، توفر الظروف الطبيعية الملائمة، من أمطار ومياه واعتدال مناخ، إضافة إلى تجمع مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، ووجود المدن الكبرى والبنية التحتية المتطورة. أما الهضاب العليا فتتناقص الكثافة فيها إلى ما بين 10 و 50 نسمة/كلم²، وهي تأتي 25٪ من السكان على نحو 9٪ من جملة مساحة البلاد، والظروف الطبيعية هنا

تؤثر سلباً على التنمية في تأخير الظروف التاريخية والتوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت على تعميق

ملاحظة نسبياً للاستقرار، وبذلك الدولة جهوداً معتبرة لإعادة إعمار هذا الإقليم الذي كان بشكل تاريخياً العمود الفقري للمعبر الجزائري، وذلك من خلال استراتيجية النهضة العمرانية، التي أعطت الأولوية لهذا الإقليم في تطوير البنية التحتية والتصنيع والمرافق.

أما الصحراء، فتقل فيها الكثافة السكانية، حيث تقل حصة الكلم المربع عن شخص واحد بسبب مساواة المناخ، ويقيم هنا 10٪ من سكان الجزائر فوق 87٪ من مساحة البلاد.

المؤشرات الرئيسية لسكان المدن

واجبالي السكان في الجزائر عام 1987

نسبة سكان الحضر	49.67 ٪
نسبة سكان الريف	50.33 ٪
معدل النمو السنوي لإجمالي السكان	03.08 ٪
معدل النمو لسكان الحضر	05.46 ٪
معدل إشغال المسكن في المدن	7.33
المعدل الوطني لإشغال المسكن	7.55
متوسط حجم الأسر في المدن	6.77
المتوسط الوطني لحجم الأسر	7.01
نسبة المشتغلين في المدن	20.51 ٪
المتوسط الوطني للمشتغلين	18.46 ٪
عدد المراكز العمرانية	3488
عدد المراكز الحضرية	447

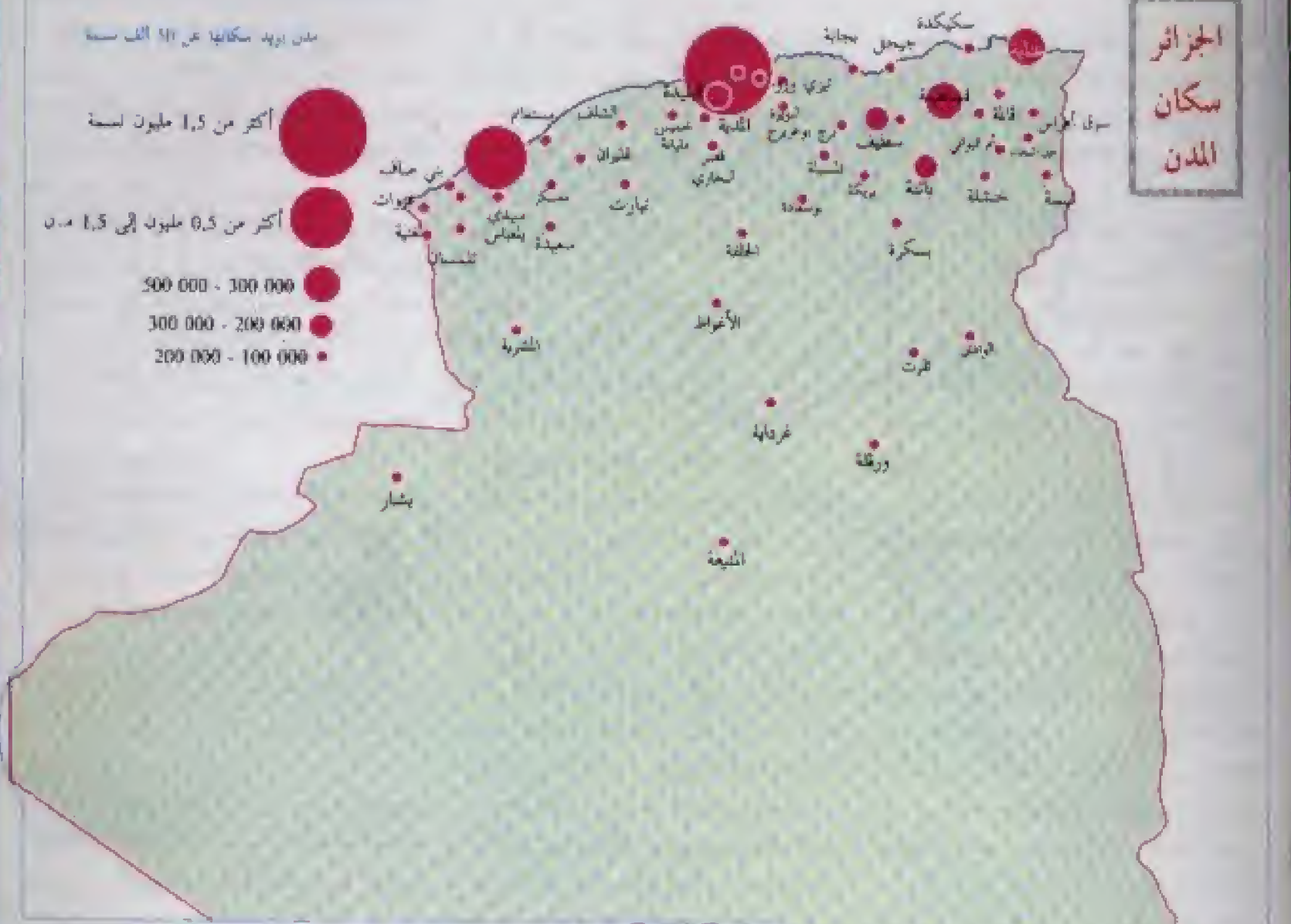
المؤشرات الرئيسة لسكان الجزائر عام 1998

عدد السكان	29272343 نسمة
ذكور	50.6 ٪
إناث	49.4 ٪
معدل النمو لسكان الحضر	3.57 ٪
متوسط من الزواج	
ذكور	31 سنة
إناث	27 سنة
معدل التمدرس	83.03 ٪
ذكور	89.28 ٪
إناث	80.73 ٪
معدل حجم الأسر	6.58 ٪ فرد
معدل الأمية	31.90 ٪
ذكور	23.65 ٪
إناث	40.27 ٪
نسبة سكان الحضر	58.3 ٪
نسبة سكان الريف	41.7 ٪
معدل النمو السنوي	2.15 ٪
عدد المراكز العمرانية	4055
عدد المراكز الحضرية	597

الجزائر سكان المدن

مدن يوجد سكانها عن 50 ألف نسمة

- أكثر من 1,5 مليون نسمة
- أكثر من 0,5 مليون إلى 1,5 م.ن
- 500 000 - 300 000
- 300 000 - 200 000
- 200 000 - 100 000

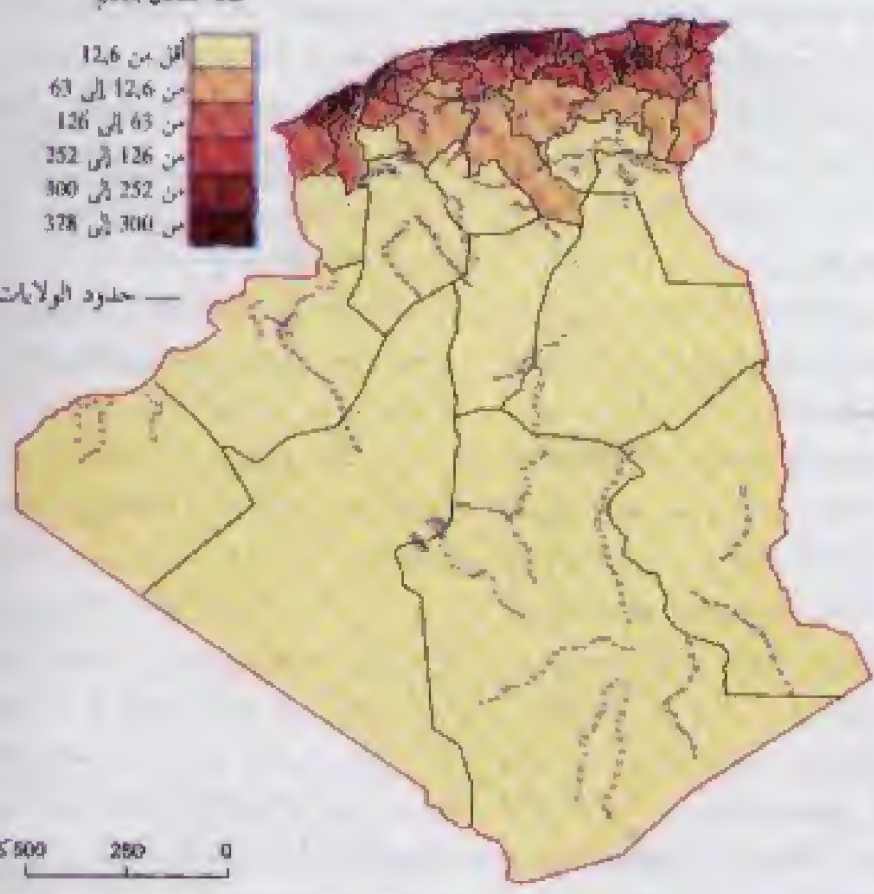


الجزائر الكثافة السكانية

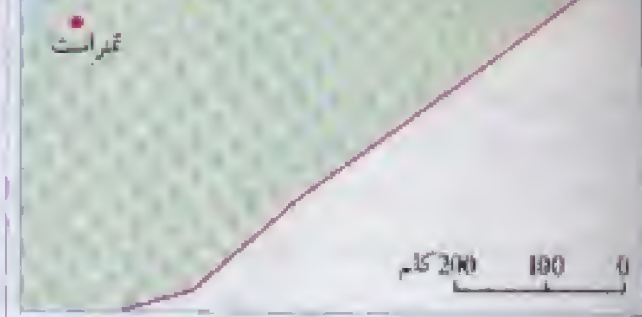
كثافة السكان بالكمية

- أقل من 12,6
- من 12,6 إلى 63
- من 63 إلى 126
- من 126 إلى 252
- من 252 إلى 500
- من 500 إلى 378

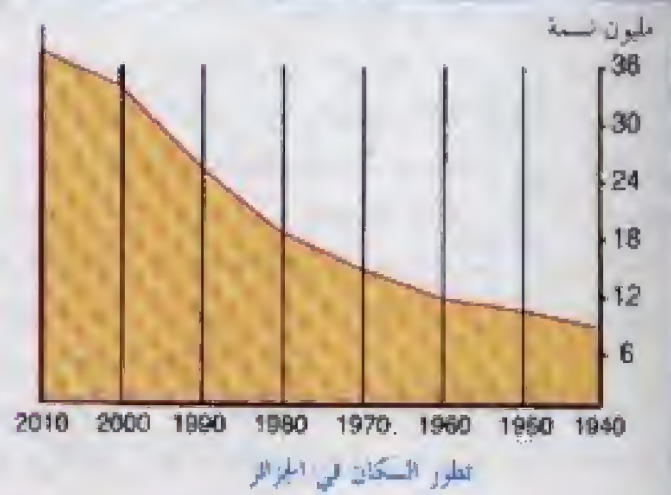
حدود الولايات



0 250 500 كلم



0 100 200 كلم



تطور السكان في الجزائر

الجزائر سكان المدن

من بؤرة سكانها من 50 ألف سبعة

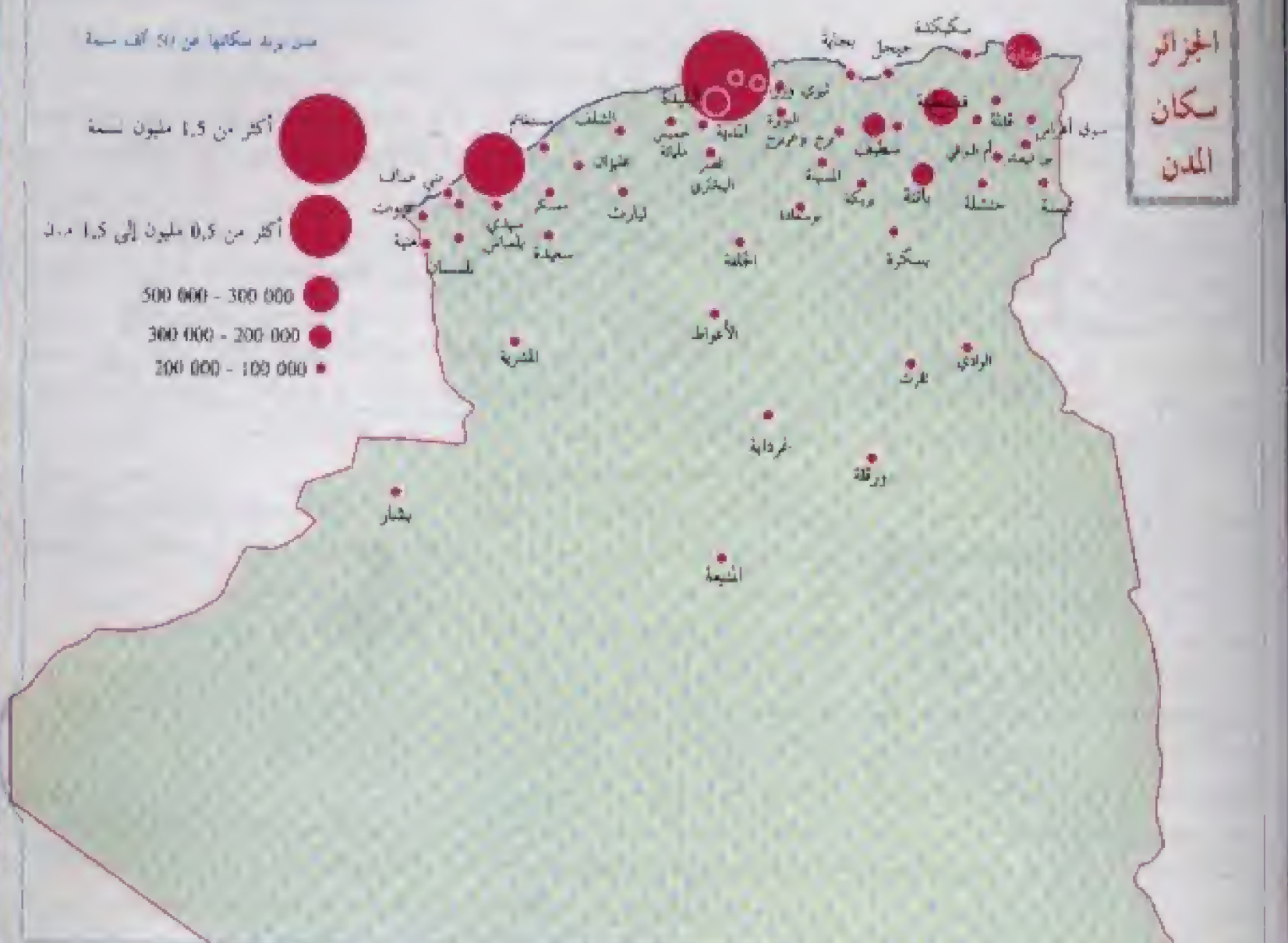
أكثر من 1,5 مليون تسعة

أكثر من 0,5 مليون إلى 1,5 مليون

500 000 - 300 000

300 000 - 200 000

200 000 - 100 000

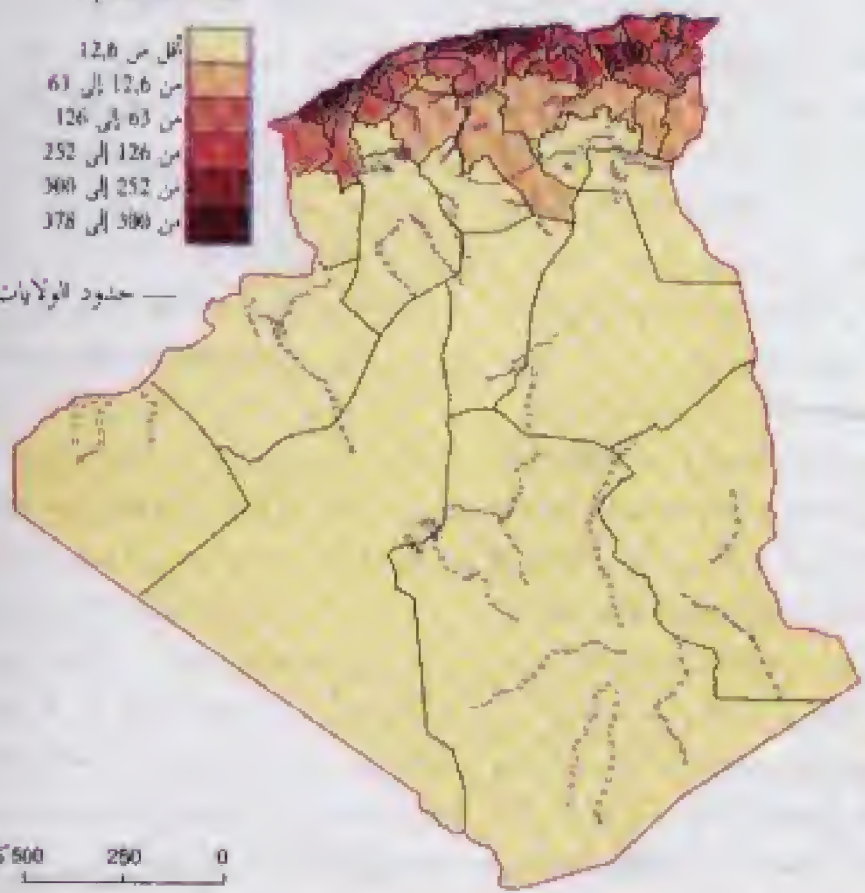


الجزائر الكثافة السكانية

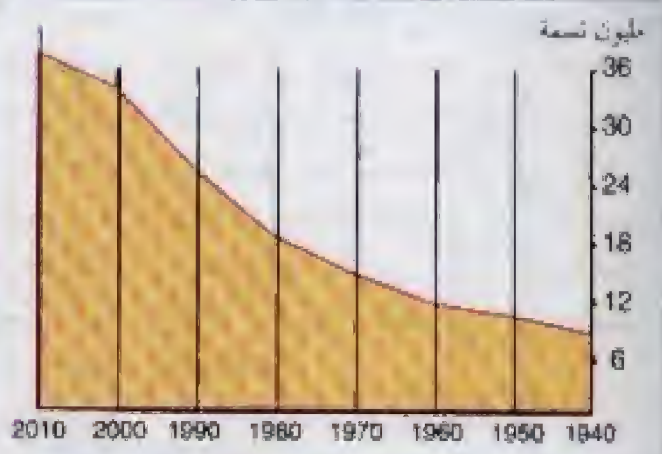
كثافة السكان بالكم



حدود الولايات



تلمسان



تطور السكان في الجزائر

الجزائر بلد واسع المساحة، متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والفروات، وهذا ما يعطيه كمونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيس للمواد البتالية من العملة الصعبة في البلاد، والتي تقدر بنحو 11 مليار دولار سنوياً.

■ الطاقة: وتحتل موارد الطاقة مركزاً متميزاً في الاقتصاد الجزائري، لما لها من آثار مادية واجتماعية إيجابية، حيث ارتبط تطور الاقتصاد الجزائري ونموه باستغلال هذه الموارد الحيوية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي؛ وقد طورت الجزائر هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال، عبر شبكة من المصانع والمركبات الضخمة، وبالمسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجاً وتسويقاً ودفعاً.

وأهم مصادر الطاقة الجزائرية، النفط، الذي اكتشف عام 1956، وتتركز مكانته في منطقتين رئيسيتين بالصحراء الأولى: في حوض حاسي مسعود، على بعد 800 كلم من الساحل، باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، وقاسي الطويل، وروث البغل. والثانية: حوض عين أمناش على بعد 1600 كلم عن الساحل، باحتياطي قدره 300 مليون طن، أهم آبارها إيجيلي، وزرزازين، ولين فوي.

وقدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن عام 92، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، خاصة الأمريكية والكندية والأوروبية، وعددها نحو 30 شركة، حيث تم اكتشاف نحو 30 حقلاً جديداً، من بينها 7 حقول دخلت الإنتاج عام 1995، وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري إلى المستوى الذي كان عليه قبل السبعينات، حيث أن هذا الاحتياطي أصبح يكفي لنحو 40 سنة قادمة، وهو مرشح للزيادة؛ غير أن أهم الاكتشافات في ميدان المحروقات حددت في حوض غدامش جنوب شرق حاسي مسعود، حيث تؤكد الدراسات أن الاحتياطيات المؤكدة تقدر بنحو 12 مليار طن من البترول، و2000 مليون برميل من الكوندنسا، و71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما رفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات، ويدعم دورها في سوق المحروقات الدولية؛ وقد بلغ إنتاج الجزائر من البترول عام 2000 حوالي 900 ألف برميل يومياً، ويقدر الخبراء أن هذا الإنتاج سيصل إلى نحو 1.4 مليون برميل يوم عام 2005 بفضل الاكتشافات الجديدة.

ينقل البترول من حقوله بالصحراء إلى الثوانى الساحلية عبر 5 أنابيب، ليصل إلى مصانع التكرير ومحطات التصدير... وتعتبر الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط، بأنها الوحيدة تقريباً التي تصدر نحو 65% من إنتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي، والثالث الباقي نفط خام.

أما الغاز الطبيعي، وهو ثروة المستقبل في الجزائر، فتتركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كلم من الساحل، وهو من أكبر الحقول الغازية في العالم؛ ويقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار م³، مما يجعل الجزائر تحتل الرتبة الثامنة عالمياً في هذه الثروة الهامة، بإنتاج قدره نحو 60,3 مليار م³ عام 99، وبه تكون الجزائر من أكبر المنتجين للغاز في العالم.

ينقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة 7 أنابيب، ليصل وحدات التصنيع، ثم يصدر للخارج بواسطة الناقلات المضخمة، وتقدر طاقة مركبات التصنيع في أرزيو وسكيكدة بـ 30 مليار م³/سنة، وبلغ طول أنابيب البترول والغاز في الجزائر عام 2000 نحو 15000 كلم.

وترتبط حقول الغاز الجزائرية بالأسواق الأوروبية، عبر أنابيب عمارة للبحر المتوسط، الثانى إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، والثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب؛ وكان الخبراء يقدرون أن تصل طاقة هذه الأنابيب عام 2000 إلى نحو 60 مليار متر مكعب، نظراً للإقبال المتزايد عليه من قبل المستهلكين، لانخفاض تكاليفه، وباعتباره طاقة نظيفة غير ملوثة؛ وهناك مشروع لإنجاز أنبوب ثالث للغاز يربط حاسي مسعود عبر مستطام بقرطجة في إسبانيا.

وتسلك الجزائر منذ منتصف السبعينات سياسة جديدة لترشيد وتأمين قطاع الطاقة، عن طريق توسيع إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، ومنحها امتيازات خاصة، إضافة إلى العمل على رفع إنتاجية الحقول المستغلة حالياً، ورفع كفاءتها باستعمال التقنيات المتطورة، لأن طاقة الاستخراج الحالية لا تتعدى 725 من الطاقة الحفيفية؛ وقد استأجرت الجزائر من الشراكة الأجنبية لمضاعفة طاقة احتياطها الذي بلغ عام 2000 حوالي 12 مليار طن، كما ارتفع نصيب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 221 من إنتاج الجزائر الكلي عام 2000؛ وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بلغ 30 شركة عام 2003.

وأخيراً يتم التركيز على الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية في المستقبل، حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير وفي الاستخدام المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية سونطراك وفروعها المختلفة، المشرقة على كل العمليات من التنقيب إلى النقل إلى التسويق، احتلت عام 1996 المرتبة 10 عالمياً في ترتيب الشركات العالمية المنتجة لقطاع المحروقات؛ في عام 1999 كان رقم إجمالها 889 مليار دينار، وحقت أرباحاً قدرها 111 مليار دينار، وأنتجت 118,4 مليون طن من المحروقات.

■ المعادن: للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع؛ وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة، بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية.

ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكانته توجد بالقرب من الحدود التونسية عند الوزة التي تنتج 80% من جملة إنتاج الحديد في الجزائر، والبالغ 3,4 مليون طن/سنة، وكذلك في بوخضرة.

كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية، في غار جيللات قرب تندوف، وهو من أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن، وهو سهل الاستغلال بطريقة الفتحات المكشوفة وذو نوعية ممتازة، لكن موقعه الجغرافي الشطر، وبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بنحو 2000 كلم، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية.

أما بقية المعادن الأخرى فتحتوي على فئات عديدة، منها القسفات؛ وأهم مناجمها في شرق الجزائر، في جبل العنق والكوكب، باحتياطي يفوق 1 مليار طن، وإنتاج يقدر بـ 1,2 مليون طن/سنة، ثم الزنك والرصاص في عين بوي قرب عانة، والزئبق في عرابة، وإنتاج قدره 23 ألف طن/سنة، والباريت، والملح؛ ويقدر احتياطه بـ 2 مليار طن، وأهم مناجمها في الوطاية قرب بسكرة، وإنتاج قدره 200 ألف طن/سنة، وأخيراً الرخام في قلعة قرب سكيكدة، وهو من أهم مواقع الرخام في العالم من حيث النوعية والكمية التي تقدر بـ 50 مليون م³، وكذلك في سعيبة، كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء الجزائرية، لا تزال مجهولة، لأن عمليات الاستكشاف والتنقيب لم تعد إليها بعد؛ وتندل الدراسات والأبحاث على وجود خامات هامة للمعادن الثمينة، مثل الذهب واليورانيوم في منطقة الهفار خاصة، لكن استغلالها صعب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، والبعث عن مناطق التصدير والصناعة.

وقد بدأ استغلال بعض مناجم الذهب منذ 1992 بمساعدة خبراء من جنوب إفريقيا، ويجري العمل على تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وأهم مناجم الذهب أمس ماسه في الهفار باحتياط قدره 85 طن، وبطاقة إنتاج 2 طنين سنوياً.

أما باقي مصادر الطاقة في الجزائر، فتوزع على الطاقة الكهربائية، التي تنتج 90% منها من المصادر الحرارية (البترول، الغاز، والفحم)، و 10% الباقية من السدود؛ ثم الطاقة النووية، حيث يوجد مفاعل نووي، الأول في دراية قرب العاصمة، والثاني في عين وسارة، ويستخدمان في الأغراض السلمية، لتطوير الصناعة والفلاحة والمعدات الطبية، وفي أغراض التكوين والبحث العلمي.

أما الطاقة الشمسية، ورغم توفرها بكثرة في الجزائر، فإن استغلالها لا زال في بداية الطريق، ويمكنها أن تشكل رافداً مكملاً لعناصر الطاقة الأخرى في الجزائر مستقبلاً.



■ المواصلات

طرق برية - سكة حديدية - نقل جوي

تشكل شبكة المواصلات، أحد العوامل الهامة، المؤثرة في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدول، حيث أن كفاية شبكات النقل وكلفتها، هي المؤشر المعتمد لدرجة تقدم الدول أو تأخرها.

وتزداد أهمية قطاع المواصلات بمختلف أنواعه في الجزائر، نظراً لتساعدها مساحتها التي تبلغ 2,5 مليون كلم²، والتي تتطلب شبكة جيدة ومتعددة، لتخدم النشاط الاقتصادي بكفاية، ولتحمل أعباء التنمية الوطنية، وفك العزلة عن الجهات المحرومة والمغلقة.

وقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير وتنمية قطاع المواصلات، بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة، في إطار استراتيجية وطنية تستهدف توسيع راحة التداول التجاري داخلياً وخارجياً، وضمان نقل المواد المجمعة والمنتجات الفلاحية والصناعية، وإدماج التراب الوطني بمنظومة متكاملة من الطرق البرية والسكة الحديدية والمواني والمطارات، ولجبهات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وهكذا توسعت أعمال شق الطرق، وتحديثها، وبناء الجسور وحفر الأنفاق، لتصل إلى أكثر المناطق الجبلية وعورة في القبال الكبرى، لخدمة القرى النائية، وإلى أعماق الصحراء، حيث الواحات الشجرية ومناطق استخراج البترول والغاز، زيادة عن ربط الجزائر بدول الجوار في الجنوب.

كما تم إنشاء العديد من المطارات، وتهيتها لحركة النقل الجوي، وتحديث المواني القديمة وتجهيزها، وإنشاء موانئ حديثة، فضلاً عن تطوير هياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية لتغطية الجنوب الجزائري بخدماتها المتكاملة.

- الطرق البرية:

وهي شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر، وفُتّر طولها عام 2002 بنحو 104,72 ألف كلم، منها 6700 كلم (25٪) طرق وطنية مرصوفة جيدة، و38100 كلم (37٪) طرق ترابية صالحة للسير والحركة، والباقي ذو نوعية متوسطة.

وقد طورت الجزائر أربع محاور رئيسة للطرق البرية في الصحراء، تتماشى تقريباً مع خطوط سير القوافل القديمة، وهي محور تندوف لوصول الجزائر بموريطانيا، الذي تعطل امتداده إلى الحدود الموريطانية، بسبب النزاع حول الصحراء الغربية، ومحور أدرار نحو مالي، لفك العزلة على منطقة الثواتر، ومحور تامراست، لفك عزلة الهقار، وهو المعروف بطريق الوحدة الإفريقية، الذي يتفرع إلى طريقتين، واحدة نحو مالي، والثاني نحو النيجر، وأخيراً محور التاسيلي، الذي يخدم مناطق إنتاج البترول والغاز.

وبشكل طرقي الوحدة الإفريقية الذي يبلغ طوله الإجمالي 6000 كلم² والذي يربط دول الساحل الإفريقي بالمواني الجزائرية على البحر المتوسط، أهم

الإجازات في ميدان الطرق البرية، ويبلغ طوله في الجزائر 2344 كلم² غير مكتملة كلياً.

- السكة الحديدية:

وهي من أهم شبكات السكة الحديدية في إفريقيا، وتؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد الجزائري، بفضل كبر طاقتها نقلها وتغطيتها الجيدة للصحراء، خاصة في شمال البلاد، بفضل تفرعاتها الحديدية التي تربط كبريات المدن، وأهم الأسواق والمواقع الصناعية، ومناطق إنتاج المواد الأولية، والمواني.

ويبلغ طول الشبكة، نحو 4200 كلم، كلها ذات اتجاه واحد، منها 215 كلم مكهرب، تربط مناطق الوترية وبوخضرة بعنابة.

وتستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، التي تمتلك 10300 عربة، وتوظف 187 قطاراً يومياً، يربط 17 مدينة كبرى ومتوسطة، وتشارك في النقل الحضري عند أطراف المدن الكبرى بنحو 2500 عربة. كما أنها تغطي 17٪ من حركة النقل البري، أي ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة، وتقل سنوياً نحو 43 مليون مسافر.

- النقل الجوي:

ويؤدي دوراً مرموقاً في حركة نقل المسافرين خاصة، بفضل عامل السرعة والمرونة، إلى جانب أدائه المتميز في ميدان السياحة والأعمال.

ويوجد بالجزائر حوالي 124 مطاراً، منها 30 مطارا داخلياً، يربط أهم المدن الجزائرية في الشمال والصحراء، في شبكة كثيفة من الرحلات اليومية والأسبوعية، وكذلك 7 مطارات دولية، تصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوروبية، والمغرب العربي، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتشكل الأسطول الجوي الجزائري من 63 طائرة، معظمها من نوع البوينغ والإيرباص، وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنوياً نقل 3,6 ملايين مسافر، ونحو 30 ألف طن من البضائع. وفي إطار اقتصاد السوق انضمت إلى مجال النقل الجوي 64 شركات جزائرية خاصة.

■ المواصلات - شمال الجزائر

تتركز أهم الشبكات النيلية في شمال الجزائر لأسباب تاريخية واقتصادية، حيث كان تصميم الشبكات الموروثة عن فترة الاحتلال الفرنسي يعكس بوضوح مصالح الاستعمار، الذي ركز على ربط المدن والمستوطنات في الشمال الجزائري بعضها ببعض، كما شق العديد من الطرق الاستراتيجية داخل المناطق الحساسة لضمان وصول القوات العسكرية لمناطق الثورة، إضافة إلى بعض الطرق التي تربط مناطق إنتاج المواد الأولية، ومناطق الإنتاج الزراعي.

وبشكل تطوير شبكات النقل البري خاصة إحدى النجاحات الهامة التي حققتها الجزائر في هذا الميدان، في إطار سياسة رائدة وشجاعة تستهدف ربط كل أنحاء البلاد وإدماجها بصورة متكاملة، وخاصة الصحراء التي كانت في عزلة شبه كاملة عن شمال البلاد، وذلك رغم عائق البعد والمسافة، وقسوة الطبيعة، وارتفاع تكاليف الإنجاز. وهكذا أعطيت الأولوية للطرق البرية، لسد الاختلالات في العلاقة بين المناطق المحظية والجهات المحرومة والهامة.

وقد حققت هذه الشبكة درجة مقبولة في مستوى الأداء، في التشارك والتشعب والربط، من حيث درجة كثافتها ومدى صلاحيتها للحركة، وفي مرونة السير، كما كان لها دور إيجابي في توجيه التنمية وفي فك العزلة، إضافة إلى الوفورات الاقتصادية الأخرى، التي يحققها عنصر النقل، وهي تعكس اليوم شخصية الجزائر الاقتصادية، إذ تتركز حولها المدن ومراكز الاستيطان، كما تتكاثف المنشآت الصناعية والأسواق.

وتتحمّل هذه الشبكة 82٪ من حجم نقل البضائع والمسافرين في الجزائر، كما تتحمّل نحو 2,8 مليون مركبة، منها 1,5 مليون سيارة خاصة.

وهناك مشاريع عديدة، قيد الإنجاز في ميدان المواصلات البرية والحديدية، لتعديتها وتكثيفها ورفع قدرتها وكفاءتها، لتفي بحاجيات التنمية الوطنية، والاستفادة بكامل إمكانيات البلاد، مهما كانت بعيدة ومحشدة، ومن أهم هذه المشاريع، الطريق البري السريع شرق غرب، الذي سيربط غابة بلمسان، على طول 1200 كلم، غير بعيد عن الساحل، والمبرمج ربطه بالطريق المغاربي السريع، تونس الدار البيضاء.

ويهدف هذا المشروع إلى تخفيف الضغط على الشبكة الحالية، التي أصبحت تعاني من الاكتظاظ، وإلى ضمان راحة الحركة وسيرتها، وقد تم حتى سنة 1996، إنجاز بعض قطاعات من هذا المحور الاستراتيجي، في أطراف العاصمة، ومحولات البيرة، وقسنطينة، وبين العسمة وسعيدة.

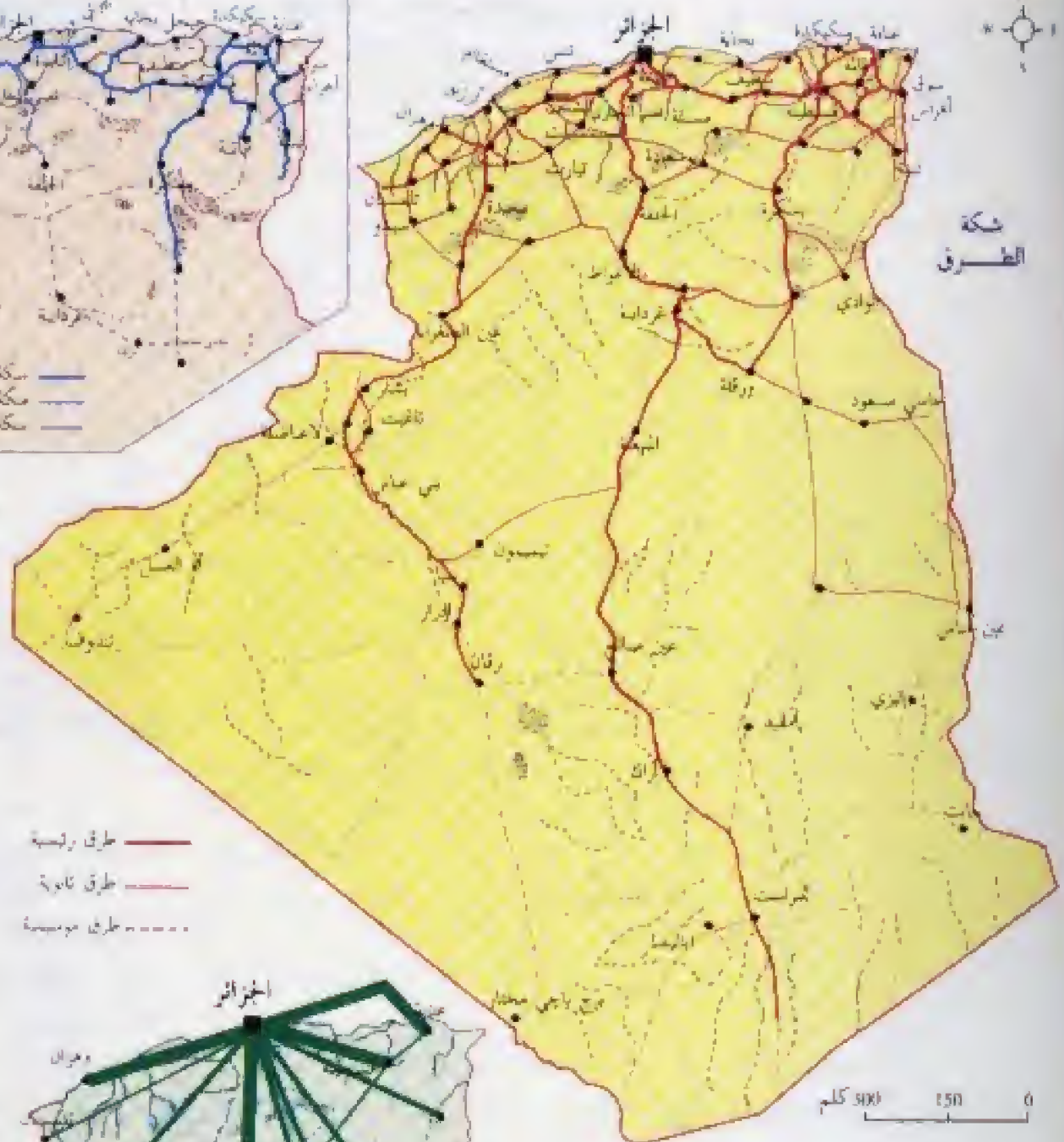
وفي السكة الحديدية أثارت مشاريع هامة، منها ازدواج خط الحروب رمضان جمال، وإنشاء خط جيجل رمضان جمال، إضافة إلى مشروع طموح لإنجاز 3700 كلم في إطار شبكة الهضاب العليا، من تسة إلى سعيدة، وبعض التفرع التي تربطها بالشبكة الحالية، وذلك في استراتيجية التهيئة العمرانية، التي أعطت الأولوية لتعمير منطقة الهضاب العليا.

وفي ميدان النقل الجوي، يجري تنفيذ أعمال توسيع مطار هواري بومدين وتحديثه لرفع طاقته من مليون مسافر/ سنة حالياً، إلى نحو 6 ملايين مسافر/ سنة، عام 2003، وبناء قاعدة لشحن البضائع بطاقة 100 ألف طن/ سنة، وزيادة عن توسيع مطارات قسنطينة وعنابة ووهران.

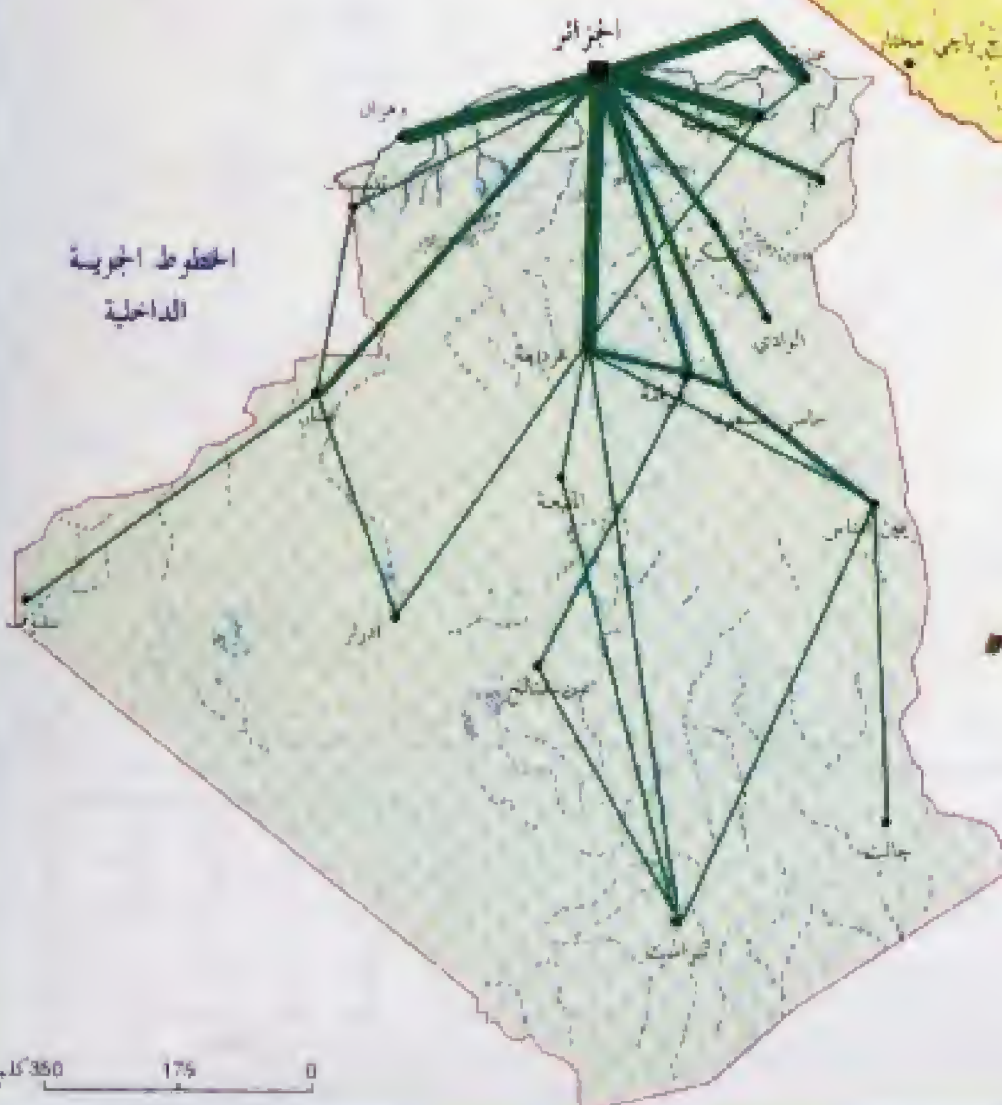
- شبكة السكك الحديدية -



شبكة الطرق



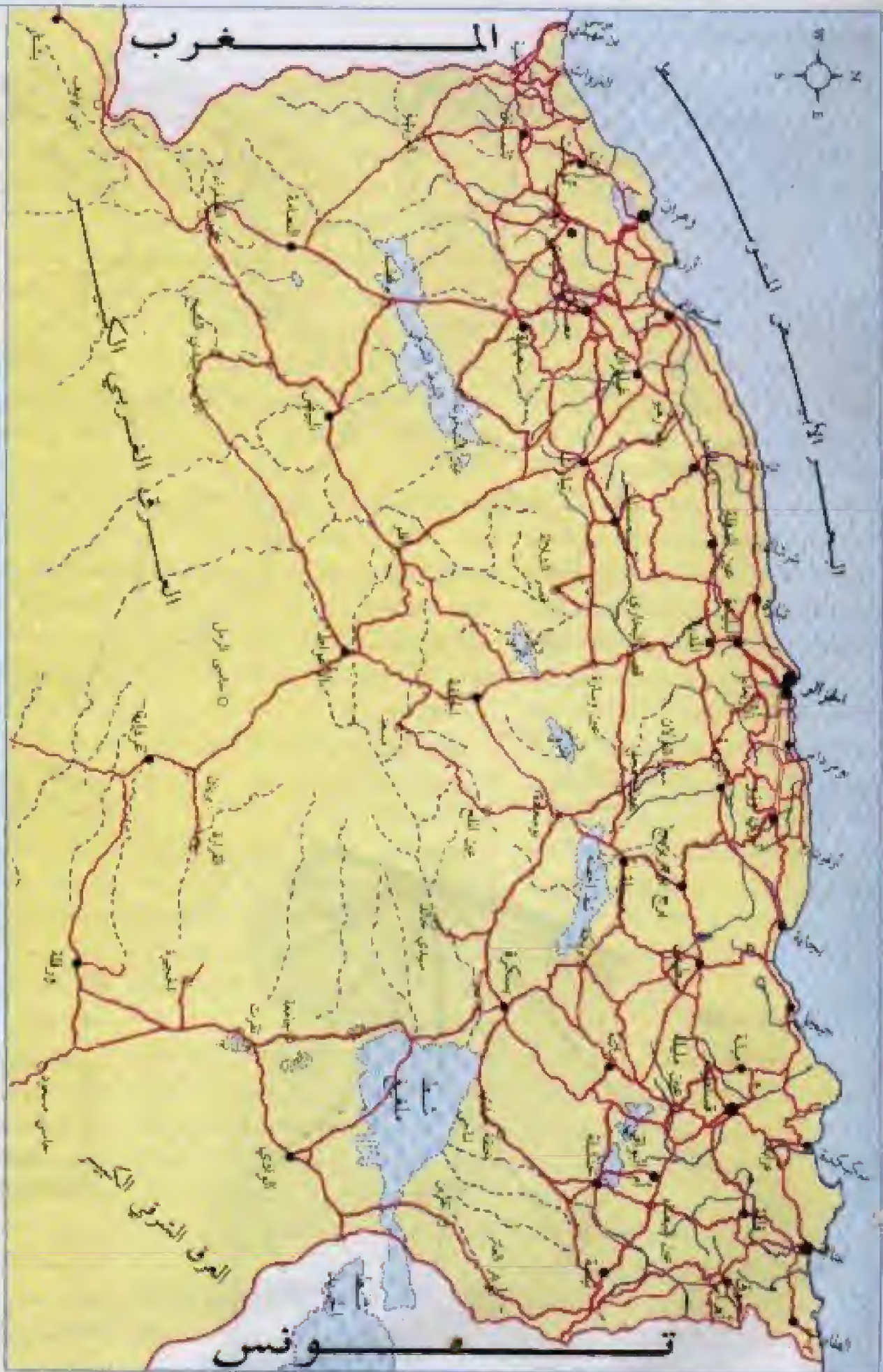
الخطوط الجوية الداخلية



الجزائر المواصلات
الطرق. شبكة السكك الحديدية
الخطوط الجوية الداخلية

عدد الرحلات الأسبوعية

- أكثر من 15
- من 5 إلى 15
- من 1 إلى 5



الجزيرة العربية
شبكة الطرق
الرئيسية وأهم
الطرائق

- المدن الكبرى
- عواصم الولايات
- المدن الصغيرة
- طرق معبدة

- موانئ اخروقات
- ⊙ موانئ تجارية
- موانئ للزحمة

100 كم

0 125 250 كم

أما الموانئ، وهي رئة الجزائر، والمؤشر الذي يحرك بارومتر اقتصادها، فهي تربط الجزائر بنحو 60 بلداً في العالم، ويبلغ عددها حالياً 12 ميناء، تؤدي دوراً جيداً في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، لأنها تضم 98٪ من المبادلات التجارية للبلاد.

ومن أهم منجزات هذا القطاع، إنشاء ثلاثة موانئ متخصصة في المحروقات، في أرزيو وبجاية ومكيكدة، تلعب دوراً ريادياً في صادرات المحروقات، وتجهيز موانئ غزالة والعاصمة ووهران بمحطات استقبال للحاويات، إضافة إلى توسيع وتجديد موانئ نرس والغزوات، لرفع كفاءة استقبالها. وأهم إنجاز بحري للجزائر المستقلة، إنشاء ميناء جنجن في جيجل، أكبر الموانئ الوطنية والإقليمية، طاقته 4.5 مليون طن استة، والذي سيكون مستقبلاً نضاً تجارياً واقتصادياً مهماً بفضل المنطقة الحرة التي أنشئت بالقرب منه في بلازة.

ويحل بناء العاصمة الصدارة في حركة النقل البحري، بنحو 40٪ من جملة حركة الموانئ، متبوعاً ببنامى غزالة ووهران.

ويضم الأسطول البحري الجزائري، 74 وحدة، منها 5 نقل المسافرين، و 5 ناقلات بترول، و 9 ناقلات للغاز السميع، و 7 بواخر صهريج لنقل المواد الكيميائية، كما أن الشركة الوطنية للنقل البحري بمختلف فروعها، تمتد نشاطها إلى معظم القارات، وهي توفر إمكانيات ذاتية لازدهار التجارة الخارجية للجزائر، وخدمة الاقتصاد الوطني.

أما شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، فتمتاز بتقديم خدمة محلية ودولية متميزة، وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة خاصة في شمال البلاد، حيث تربط الجزائر بعدة كوابل تحت البحر، وبخطوط هوائية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمغرب وتونس.

كما توجد بالجزائر عدد من المحطات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية، عبر انتلسات وثرسترونك وعربسات، إضافة إلى 15 محطة أرضية محلية للاتصال الداخلي عبر القمر الصناعي، وقد دعمت هذه الشبكة في السنوات الأخيرة بخدمة المعلومات واتربة التكنولوجي بشبكة الأقمار الدولية.

■ التقسيم الإداري

عرفت الخريطة الإدارية للجزائر، تحولات هامة، تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والبشرية السائدة، ونمود أولى بوادر التقسيم الإداري للجزائر إلى العهد العثماني، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة مقاطعات، هي بابلق الشرق، وبابلق القيصرى، وبابلق الغرب، ومنطقة العاصمة، وتسمى دار السلطان.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، احتفظت فرنسا بهذا التقسيم الذي أصبح رسمياً العام

1936، ويشمل ثلاث مقاطعات، إضافة إلى الصحراء. وفي عام 1956، قسمت الجزائر إلى 12 عمالة، في محاولة من السلطات الاستعمارية لإحكام قبضتها على التراب الوطني بعد اندلاع حرب التحرير الوطني، ولتجاعة التغيرات البشرية والأمنية والاقتصادية المستجدة، وهكذا كانت الخريطة الإدارية، أداة لتأكيد السيطرة الاستعمارية، ولمراقبة السكان، وخدمة أغراض معينة يتطلبها واقع الاحتلال.

وبعد الاستقلال عام 1962، حاولت الدولة الجزائرية تصحيح هذا الإرث الاستعماري، ومطابقة الخريطة الإدارية لخدمة أهداف التنمية واللامركزية، وتقريب الإدارة من المواطن.

وأول إجراء اتخذ في هذا الميدان، كان رفع عدد الولايات الجزيرية إلى 15 ولاية عام 1963، استيعب العام 1974 بتقسيم إداري جديد، رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وكانت دعائم هذا التقسيم تستند إلى مراعاة الحقائق الاقتصادية والسكانية والفوارق الجهوية، حتى تكون الولاية قاعدة للتخطيط الاقتصادي والجهلي، ومنطلقاً للتنمية.

وفي عام 1984، قسمت البلاد إلى 48 ولاية، وذلك شابعة التطورات الاقتصادية والبشرية، ولتطوير الخريطة الإدارية للبلاد، حتى تكون أكثر اتصالاً بالواقع، وأكثر استيعاباً لإمكانيات المستقبل، وفي أحسن الأطر الترابية الممكنة لتحقيق النمو الاقتصادي بأداء عالٍ.

وهكذا استعملت الجزائر التقسيم الإداري كأداة للتخطيط الجهلي والاقتصادي، للنهوض بكل أنحاء البلاد، والقضاء على الفوارق الجهوية، وإدماج كافة المناطق في عملية التنمية المتوازنة والشاملة.

وكانت أهم ركائز هذه التقسيمات تستند على الأهداف التالية:

- تحقيق نوع من التنظيم الترابي للوحدات الإدارية (بلديات، ودوائر، ولايات)، بحيث تتماشى الحدود الإدارية مع الحدود الوظيفية لأقاليم خدمات المدن، التي رقيت في السلم الإداري إلى رتبة عاصمة ولاية أو مركز دائرة أو بلدية، وحتى تكون هذه المدن نويات وقواعد للإشعاع الاقتصادي والخدماتي، خاصة وأن النظام الإداري الجزائري يخصص لكل مركز حسب رتبته في السلم الإداري، نمطاً من التجهيزات والمرافق والخدمات، تلعب دوراً مهماً في تنظيم المجال وفي التنمية الاقتصادية المحلية.

وقد عملت التقسيمات المختلفة على تقليص مساحة الولايات التي تضم المدن الكبرى، مثل العاصمة، ووهران، وقسنطينة وعنابة، للحد من هيبتها الطاغية، ولإفاحة الفرصة أمام المدن المتوسطة التي رقيت إلى عاصمة ولاية، لتتسي مواردها، وتطور قاعدتها الاقتصادية، وتؤدي الدور اللات بها في إطار هذه الاستراتيجية.

- تدعيم عواصم الولايات الجديدة، بالتجهيزات والمرافق، وتحويلها إلى مراكز خدمة إقليمية ومحلية، بتطوير بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية الخاصة بالصناعة، مع مراعاة توزيعها بتوازن على كل الأقاليم الطبيعية ومناطق الوطن.

- أصبحت الخريطة الإدارية للجزائر تمتع بكفاءة عالية في فترة الخدمة الإقليمية، وفي تحمل أعباء النمو العمراني والاقتصادي واستيعاب الزيادة السكانية، وهي مرشحة مستقبلاً لمزيد من التعديل والتطوير، لمواجهة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

- يلعب التقسيم الإداري وما صاحبه من ميكنة للأنشطة الاقتصادية وتطور البنية التحتية والمرافق إضافة إلى إشراك الجماعات المحلية في سلطة اتخاذ القرار، وفي عملية مياغة الصورة المستقبلية للنمو والتطوير دوراً حاسماً في التنمية الوطنية، وفي اللامركزية والديمقراطية.

التقسيم	عدد الولايات	عدد البلديات
1974	31	702
1984	48	1541

وقد عززت الخريطة الإدارية للجزائر عام 1997 نظام إقليمي جديد، هو نظام المحافظة الذي ملق على العاصمة في 11/07/1997 ومن أعلانه الأساسية إعطاء الأليات القانونية والتنظيمية، لتسكين العاصمة الجزائرية من الالتحاق بمصاف العواصم العالمية، والتعاضد مع التطورات والمستجدات لتحتول الألفية القادمة بإمكانات جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر.

ويسمح هذا النظام الجديد بالتحكم في النمو العمراني، وإقامة توازن بين كثافة السكان والمساحة الجغرافية، وحماية الأراضي الفلاحية المهددة بغزو العمران، وتصميم برنامج تنموي يمكنه إنعاش قطاع التشغيل وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، وذلك بفك الاختلال على العاصمة، بفتحها على البلديات المجاورة، وفق خطة متسجمة ومتدرجة للتنهية العمرانية، تضمن لها تحقيق ففزة نوعية في مجال التنمية والتسيير المحكم للموارد البشرية والمادية والطبيعية.

وبذلك نظمت العاصمة في إطار محافظة الجزائر الكبرى على مساحة 809.19 كلم²، يسكنها عام 1997 نحو 2 620 000 نسمة، مشكلة هيكلياً من 28 بلدية حضرية تسمى بالدوائر الحضرية، ومن 29 بلدية عادية موزعة على 12 قطاع إداري، على رأسها ولاء متديون، تحت إدارة محافظ بدرجة وزير.

لكن هذا النظام الإقليمي ألتي عام 1998 بقرار من المجلس الدستوري، كونه يتعارض مع روح الدستور وقوانين البلاد التي تهيكلي التراب الجزائري و البنيطي نظام الولاية والدائرة والبلدية، حيث تمت العودة بالنسبة للجزائر العاصمة إلى نظام الولاية عام 2000.



السكان، المساحة، الكثافة ومعدل التحضر في الجزائر تعداد 1998

الولاية / المنطقة	عدد السكان (لغة)	المساحة (كلم ²)	الكثافة (ن/كلم ²)	معدل التحضر %	رقم	الولاية / المنطقة	عدد السكان (لغة)	المساحة (كلم ²)	الكثافة (ن/كلم ²)	معدل التحضر %
1 الجزائر	311615	422508	0.71	26.2	25	فلسطين	810914	2150	370.29	87.13
2 تبسة	858692	4205	179.1	41.27	26	مدية	802078	8834	90.5	29.75
3 الأغواط	317123	25403	12.66	54.21	27	مستغانم	631057	1977	290.14	35.01
4 أم البواقي	59170	6259	76.71	66.82	28	مسلمة	805519	17852	43.0	51.36
5 باتنة	962623	12121	78.96	56.19	29	معسكر	676192	4846	113.8	52.21
6 بعبدة	856840	3280	262.2	39.31	30	ورقلة	445619	380000	2.1	75.09
7 سكرة	573858	16327	27.44	57.87	31	وهران	1213839	2114	572.3	87.69
8 بشار	27556	163000	1.4	76.45	32	البيض	168769	79912	2.14	55.00
9 بليلة	784283	1597	497.3	72.80	33	الجزيرة	34108	260000	0.12	36.94
10 بوعرفة	629560	4572	141.8	28.97	34	رجاء بوعمران	555402	4136	134.97	45.40
11 ثلثت	137175	579000	0.25	67.29	35	بومرداس	647389	1619	435.0	47.02
12 تبسة	549066	14984	38.6	66.49	36	الغارف	352588	3144	105.6	51.64
13 تلمسان	842053	9335	92.93	58.58	37	تديوف	27060	153000	0.17	92.27
14 تيارت	725853	10921	35.12	65.89	38	تيسسبت	264240	3477	83.8	45.63
15 تيزي وزو	1108708	3029	310.74	35.40	39	الواد	504403	73200	9.24	62.58
16 تيارت	2562428	263	3144.0	90.67	40	حشنة	327917	10596	33.4	57.45
17 حلقة	797706	23328	12.0	62.29	41	سوق أهراس	367455	4245	80.9	52.12
18 حرجيل	573208	2250	222.4	45.17	42	تيلورا	506053	2072	274.14	51.73
19 سطيف	1311413	6648	201.6	39.27	43	ميلة	674480	3490	71.94	42.84
20 سعيدة	279520	6129	41.33	68.48	44	عين شامة	660342	4557	135.0	42.55
21 سكيكدة	786154	4120	195.27	52.14	45	النعامة	127314	30801	4.25	73.85
22 بن بوعباس	528632	9259	57.8	68.15	46	عين كوشك	327331	2491	137.6	61.00
23 غابة	552818	1196	387.64	80.87	47	الوادية	300516	87000	3.5	91.92
24 تيارت	430000	4291	104.85	65.80	48	غليزان	642205	5016	131.87	46.25
						الجزائر	29272343	2381741	12.28	58.30

الجزائر

التقسيم الإداري

1984



الولايات

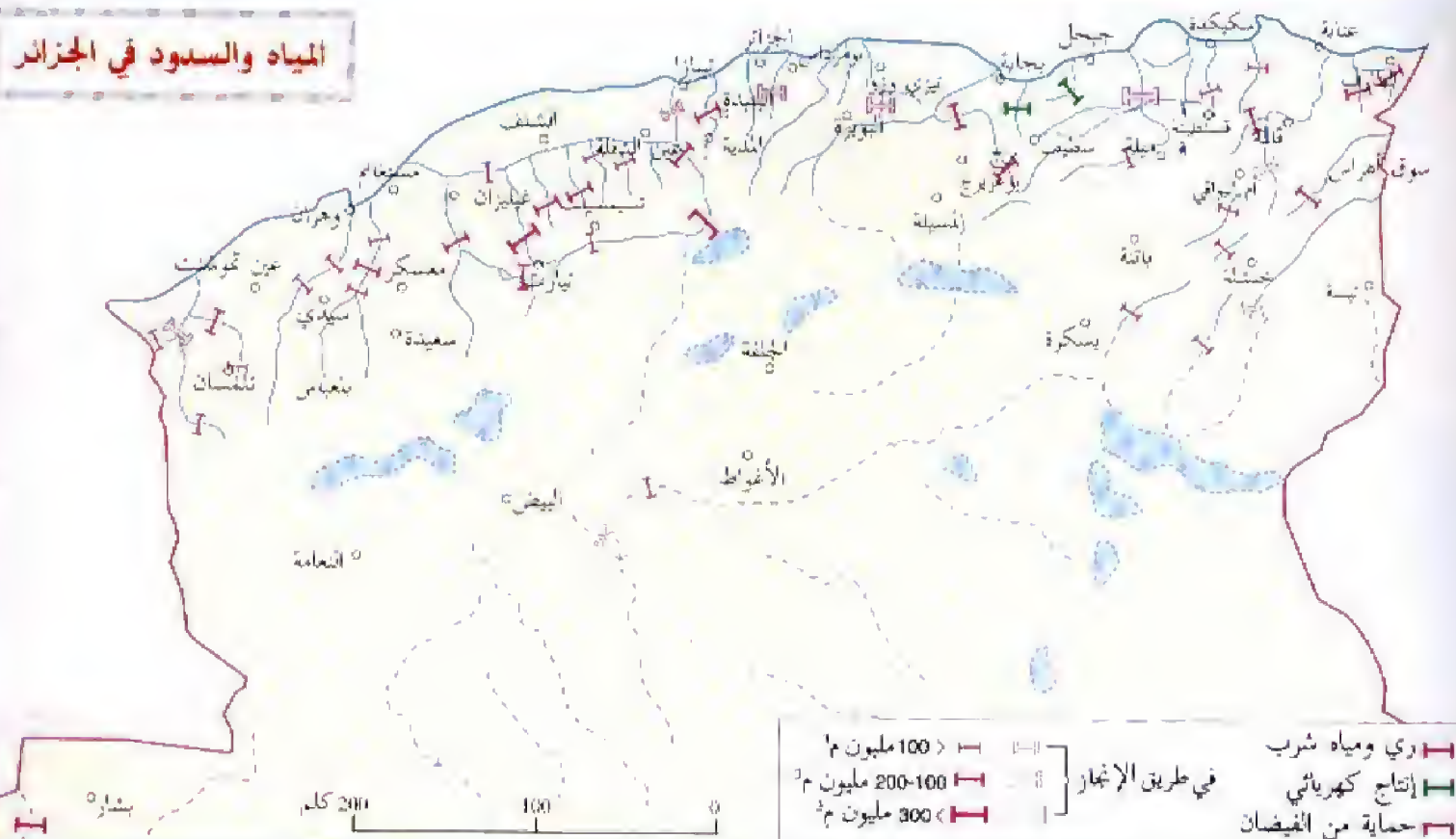
- | | | | |
|----------------|------------------|------------------|----------------|
| 1 - أدرار | 16 - الجزائر | 31 - وهران | 46 - عين قوشنت |
| 2 - الشلف | 17 - الجلفة | 32 - البليش | 47 - غرداية |
| 3 - الأغواط | 18 - جيجل | 33 - إليزي | 48 - غيليزان |
| 4 - أم البواقي | 19 - سطيف | 34 - مرج بوعربوچ | |
| 5 - باتنة | 20 - معيدة | 35 - بومرداس | |
| 6 - بجاية | 21 - سكيكدة | 36 - الطارف | |
| 7 - بسكرة | 22 - سيدي بلعباس | 37 - تندوف | |
| 8 - بشار | 23 - عنابة | 38 - تيممسينت | |
| 9 - البليدة | 24 - قالمة | 39 - الوادي | |
| 10 - البويرة | 25 - قسنطينة | 40 - عنشلة | |
| 11 - تمنراست | 26 - المدية | 41 - سوق أهراس | |
| 12 - تبسة | 27 - مستغانم | 42 - تيارا | |
| 13 - تلمسان | 28 - المسيلة | 43 - ميلة | |
| 14 - تيارت | 29 - معسكر | 44 - عين الدفلة | |
| 15 - تيزي وزو | 30 - ورقلة | 45 - الشعامة | |

--- حدود الولاية

• مركز الولاية

0 100 200 كلم

المياه والسدود في الجزائر



المياه والسدود في الجزائر

تكسي الموارد المائية في الجزائر طابعاً استراتيجياً في مسار التنمية الشاملة للبلاد، لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة، ولأن الماء في الجزائر مورد نادر وثمين، يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان والاقتصاد الوطني، دون رهن حاجيات الأجيال القادمة.

وتصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم من حيث الإمكانيات المائية، حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للنُدرة التي يُحددها البنك العالمي بـ 1000 م³ / فرد سنة، حيث أن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 62 يقدر بـ 1500 م³ / فرد سنة، تراجع عام 99 إلى 500 م³ / فرد سنة.

وتزداد حدة مشكلة الماء في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الحفاف وشبه الحفاف على معظم الأراضي الجزائرية، وهي بالتالي غير وفيرة الأمطار، مما يهدد بتناقض الموارد في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو الديمغرافي، ولتنامي القطاعات المستهلكة، كالصناعة والفلاحة والسياحة.

كما أن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة، تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساساً في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية، وتقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م³، 75٪ منها فقط قابلة للتجديد؛ وتشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء.

يقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى، معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط، وتتناز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بنحو 12,4 مليار م³.

السدود:

رغم حساسية مشكل الماء في الجزائر، فإن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تول الأهمية اللازمة لهذا القطاع الحيوي في برامج التنمية الوطنية، حيث أهمل إنشاء السدود، وهي المنشآت الرئيسة لتخزين المياه، مما زاد من تراكم المشاكل، وأدى تأخر مضى بالاقتصاد الوطني، وإلى خلق مضايقات عديدة للسكان.

ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا، لكن عدد السدود المنجزة نهاية عام 2000 بلغ 110 سدود فقط، من بينها 15 سدا أجزت قبل الاستقلال، وهي في معظمها من السدود الصغيرة والمتوسطة، ومنها 50 سدا كبير بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين م³، يبلغ حجم تخزينها الإجمالي 4.908 مليار م³، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في العشر سنوات الأخيرة قدر بنحو 1.75 مليار م³، فقط ما يعادل 40٪ من طاقة التعتبة الإجمالية النظرية، بسبب الظروف المناخية (الجفاف)، ومشكل توحيّل السدود.

كما يجري العمل حالياً في برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليارات م³، ومن بين هذه المشاريع سد بني هارون (ولاية ميلة)، الذي يعد أكبر سد في الجزائر، بطاقة 960 مليون متر مكعب، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا آخر في المستقبل.

سد بني هارون
الموقع: ولاية ميلة
طاقة تخزين: 960 مليون م³
تاريخ الأشغال: 1984
نهاية الأشغال: 2004
تكلفة الإنجاز: 18 مليار دينار
الخصائص الفنية:
ارتفاع الحاجز الرئيسي 111 م
طول الحاجز بحد 1708 متر
مساحة الخوض المائي: 7725 كلم²
التحريض المائي:
- مياه الشرب لولايات ميلة وقسنطينة
- أم الوافي وبخنشة وماتة
- الري الفلاحي: سهول تلافمة وناغورة
الشمرة على مساحة 13620 هكتار

أهم السدود (مليون م³)	السد	بني هارون	جرف التربة	غريب	الفضة	إيراضن
طاقة التخزين النظرية (مليون م³)	الوادي	الكبير	غير	الشلف	الفضة	جفجن
		960	360	280	225	180

درجات الخطر الزلزالي في الجزائر



الزلاية الأرضية الجزائرية

يحير شمال الجزائر منطقة زلزالية نشطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وبخاصة الأطراف الشمالية للجزائر والمغرب تشكل منطقة تلتقي عندها الصليحة الإفريقية بالصفيحة الأوراسية، إذ تتلاقى هاتان الصفيحتان المتحاذيتان، بحيث تتجه كل منهما في اتجاه مضاد لاتجاه الآخر، فتحدث الزلازل بفعل تعرض الحافات لقوى الدفع والشد الناجمة عن حركة الصفائح، فينشأ التوتر تدريجيا، فلذا زاد عما ينبغي تصدعت الصخور لتتخلص من توترها على نحو عنيف بأحد صورة الهزة الأرضية.

ويعتقد أن معظم الزلازل الأرضية التي تتعرض لها الجزائر، تكون نتيجة هذه العملية، لأن حدود الاحتكاك بين حافات الصفيحتين الإفريقية والأوراسية تقع شمال الجزائر وبالضبط، فإن المنطقة التي يشتملها ميكانيزم الاحتكاك بين الصفيحتين تمتد جنوبا داخل الأراضي الجزائرية على شكل طرح صخري، ومعظم الزلازل التي تحدث في الجزائر، ذات قوة ضعيفة، حيث تتدرج الحالات التي تزيد فيها قوة الهزة عن 6 درجات، لأن معظم هذه الهزات تتبع في العادة بهزات لارتدادية لها طابع دوري قصير نوعا ما.

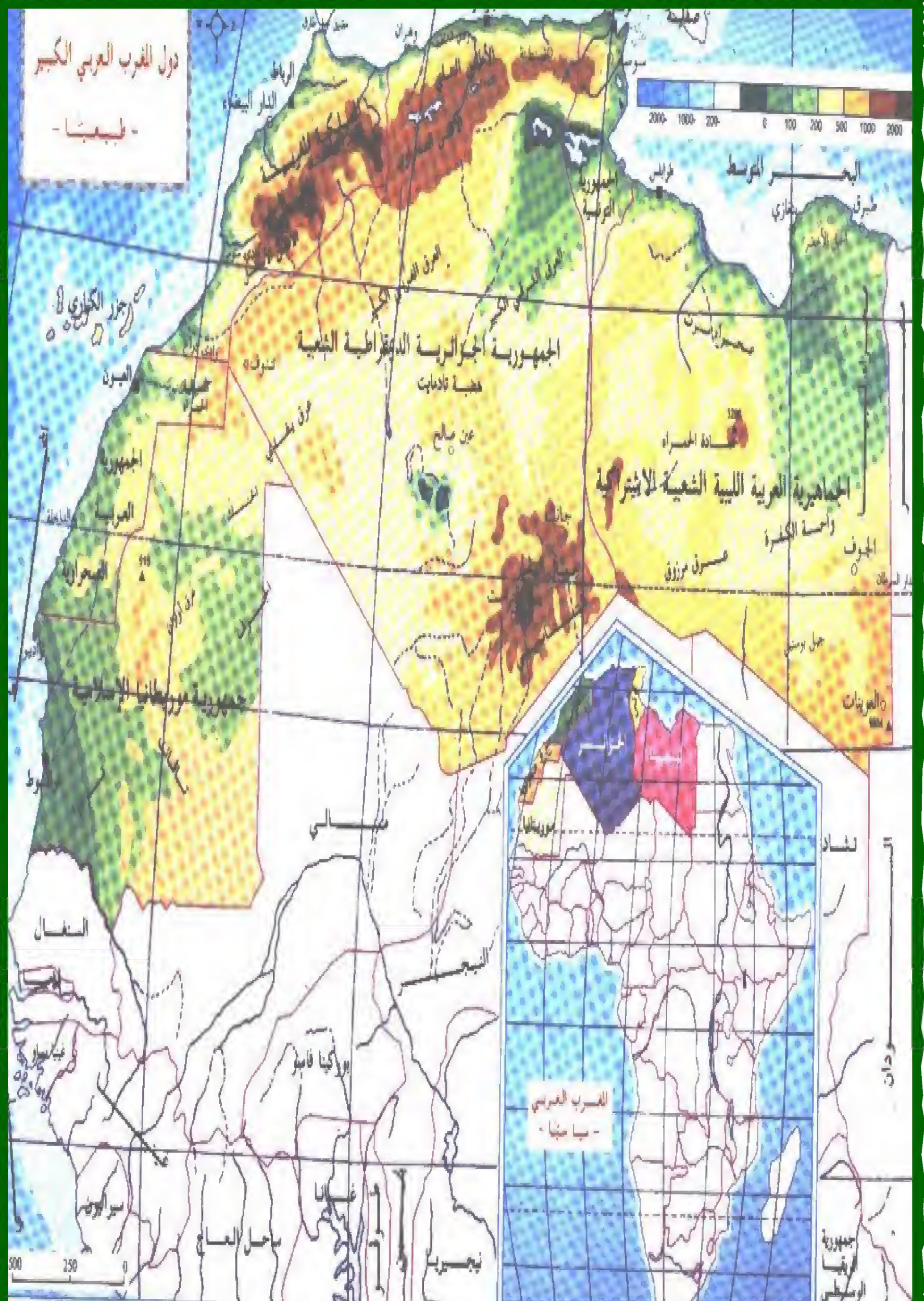
ويمكن تقسيم الأراضي الجزائرية حسب درجة خطورة تعرضها للزلازل إلى أربعة مناطق رئيسية، كما هو موضح بالخريطة:

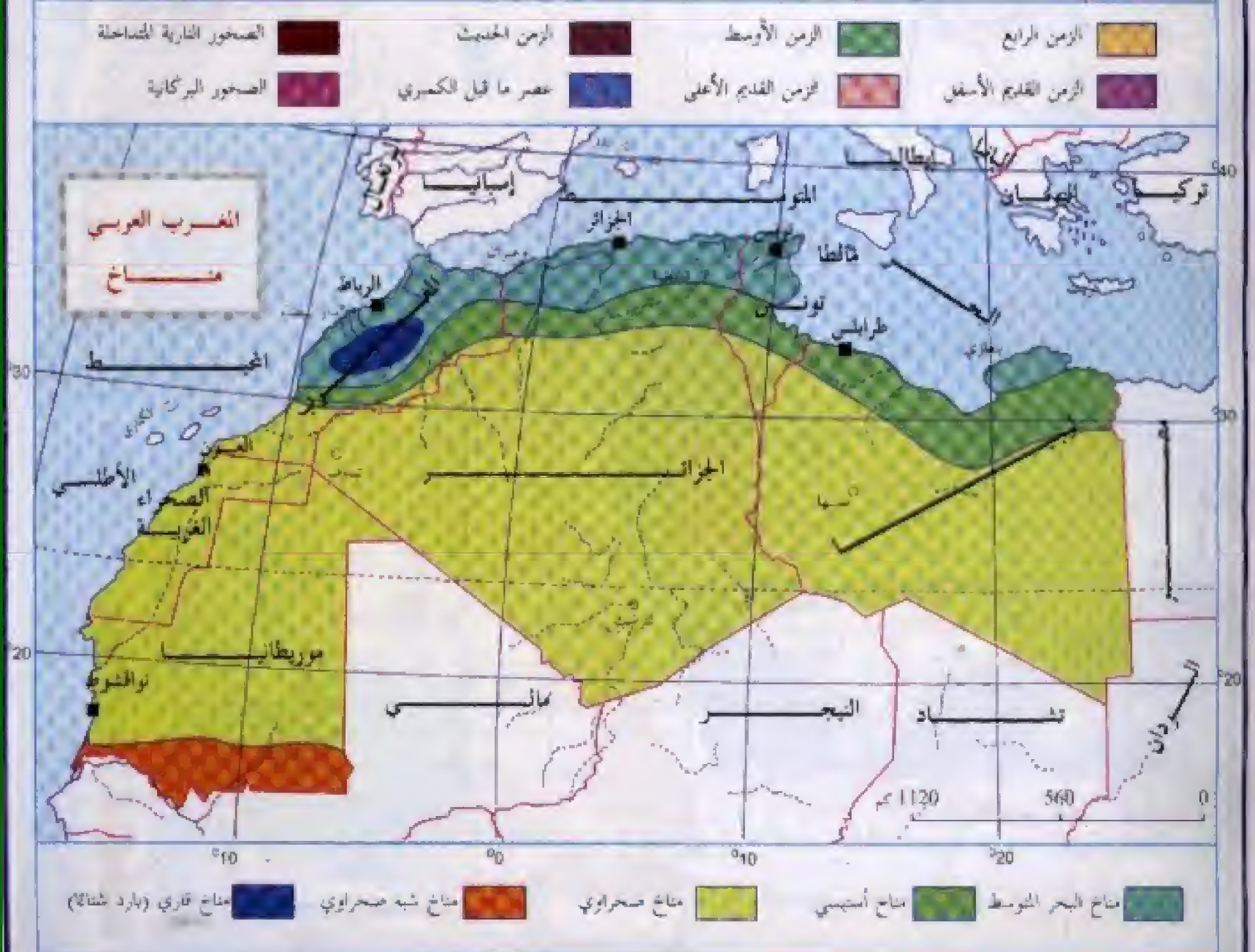
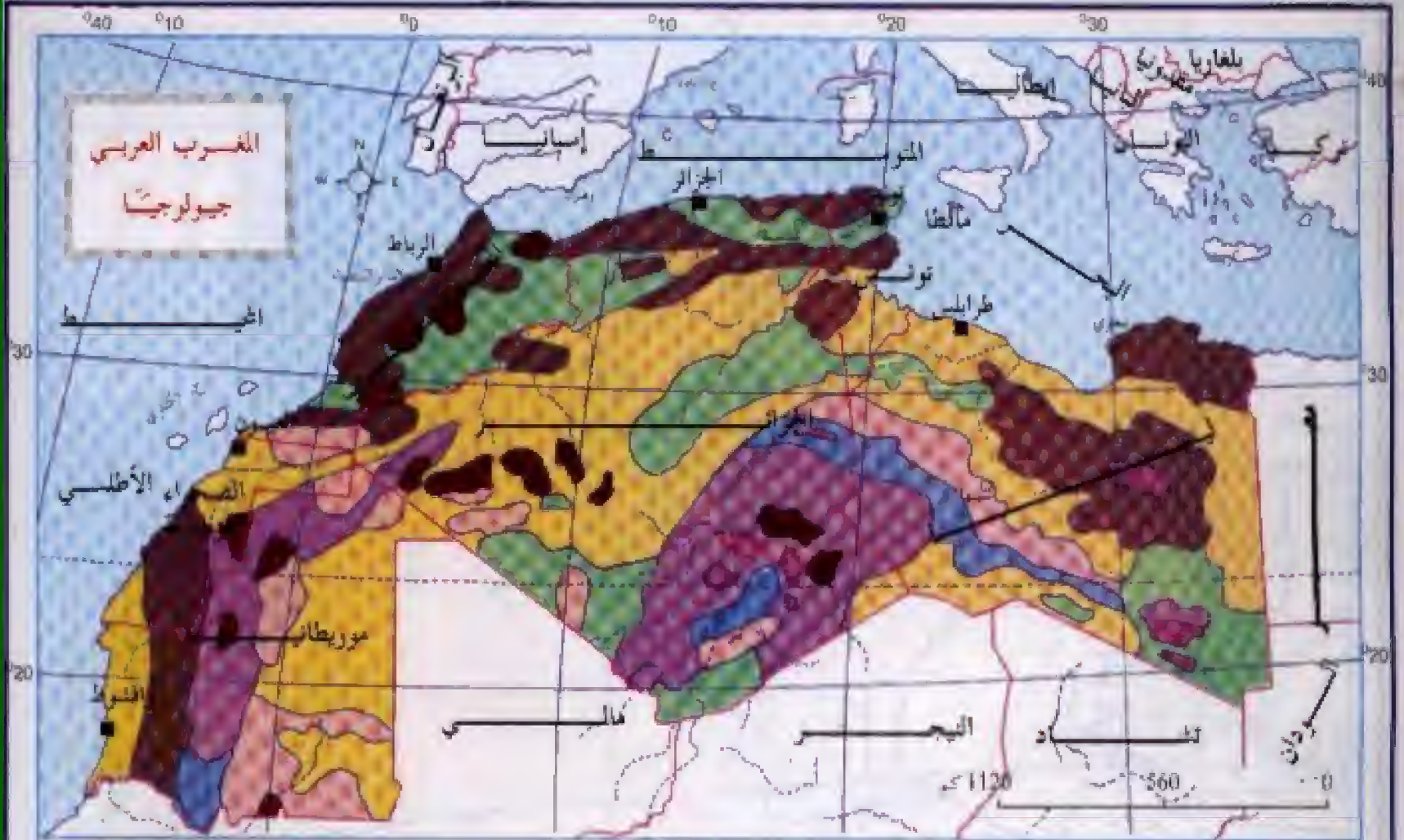
- **المطقة الأولى:** وهي أقل المناطق تعرضا للخطر الزلزالي، وتغطي كل الولايات الصحراوية: أدرار، وشار، وورقلة، وإليزي، وتندوف، والوادي، وغرداية، وقمراس، إضافة إلى ولاية تلمسان.

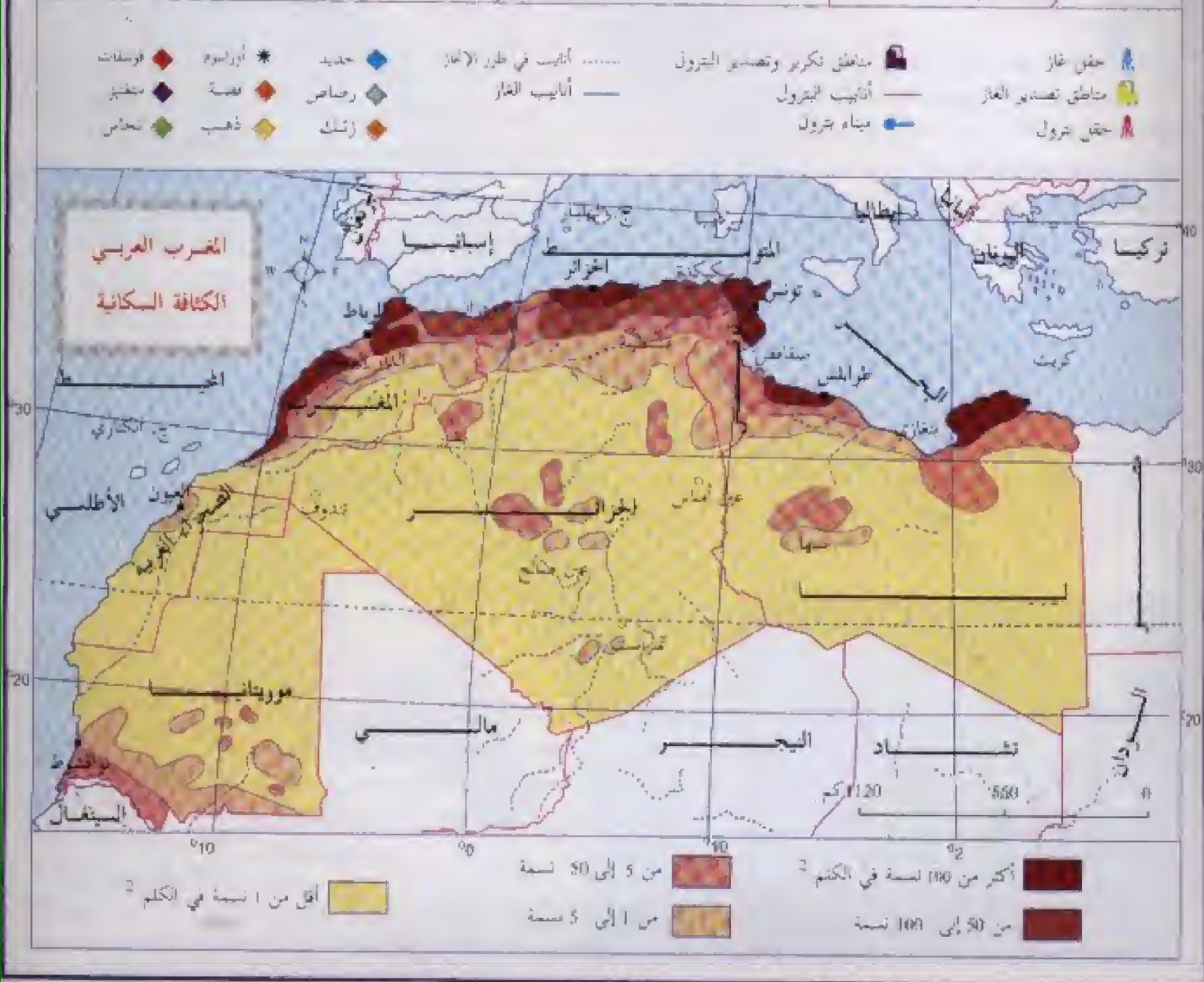
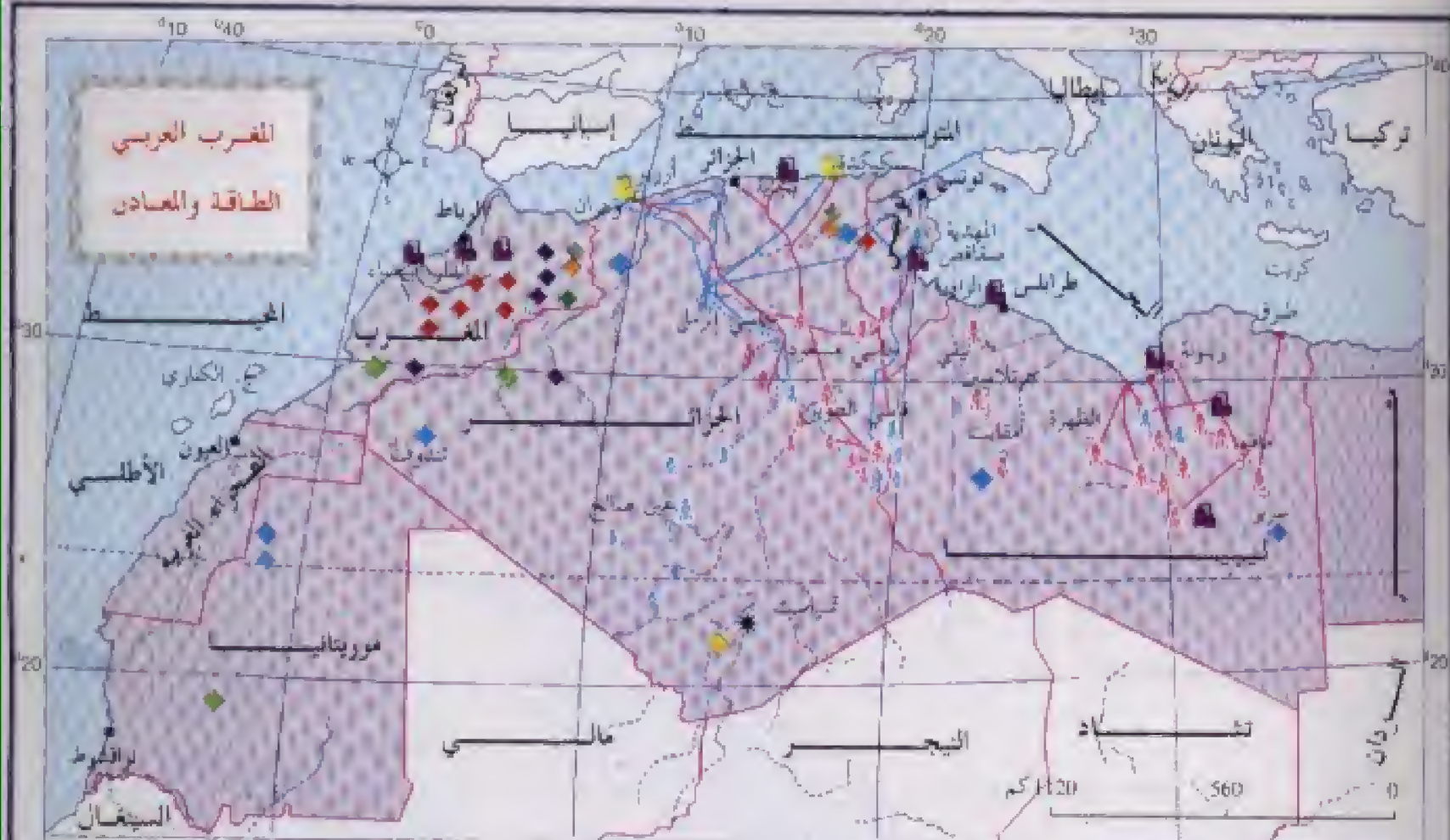
- **المطقة الثانية:** وتتعرض لخطر الزلازل بدرجة ضعيفة، وتغطي ولايات: سوق أهراس، وأم البواقي، وبسند، وباتنة، وخنشلة، وبسكرة، ومميلة، والحلفة، ونبارت، وسعيدة، والبيض، وسيدي بلعباس، والتعامة، والأغواط.

- **المطقة الثالثة:** معرضة لخطر الزلازل بدرجة متوسطة، وتضم ولايات: الطارف، وعنابة، وقالة، وقسنطينة، وسكيكدة، وجيجل، وميلة، وسطيف، وبجاية، وإليزي، وو، ومرج بوعرويج، والبورة، وبومرداس، والجزائر، والندية، وتيارت، وتيسمسيلت، وغليلة، ومستغانم، ومعسكر، ووهران، وعين تموشنت.

- **المطقة الرابعة:** وهي أخطر المناطق وأكثرها تعرضا لخطر الزلازل العنيفة، وتشمل ولايتي الشلف وجزايا من عين الدغلي وتيارت. والثقت للملاحظة، أن المنطقتين الثالثة والرابعة الأكثر تعرضا لخطر الهزات الأرضية، تتركز بها أهم المدن والمنشآت الاقتصادية والبنى التحتية، وحيث التركيب السكاني والاقتصادي كثيف جداً، وبالتالي فإن احتمال حدوث هزات عنيفة بهاتين المنطقتين، يترتب عليه حدوث كوارث بشرية ومادية حادة بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني وعلى سلامة السكان، كما حدث في أخطر الزلازل التي عرفها الجزائر في الشلف (عامي 1954، 1980)، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات السلامة والزقاية للحد من مخاطر هذه الظاهرة الطبيعية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد وعلى السكان.







المملكة المغربية



العاصمة: الرباط (000 1293 نسمة)
أهم المدن: الدار البيضاء (000 33000 نسمة)
فاس (000 0601 نسمة)
وجدة 620 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: ملكي
المساحة: 462 000 كلم²
العملة الرسمية: الدرهم المغربي

الخصائص الطبيعية:

تقع المملكة المغربية غرب إفريقيا الشمالية، وتطل بواجهة واسعة على المحيط الأطلسي، من الغرب، وعلى البحر المتوسط من الشمال، يحدها من الشرق الجزائر، ومن الجنوب الصحراء الغربية. يغلب على تضاريس المغرب الطابع الجبلي، وخاصة في الشمال، حيث تمتد منظومة من الجبال الشامخة على شكل قوس مفتوح على المحيط الأطلسي، يتكون من الأطلس الريف، الذي يبدأ عند جبل طارق، بموازة ساحل المتوسط، ثم الأطلس الأوسط باتجاه شمال شرق جنوب غرب، ويتصل بالأطلس الأعلى عبر رواق تازا، ثم الأطلس العاكس، وهو الجزء المرتفع من المائدة الصحراوية، الذي يلتقي بالأطلس الأعلى شرقاً، وهو أعلى جبال المغرب، ويمتد عند ساحل المحيط الأطلسي حتى أغادير، وبه أعلى قمة في جبل توبكال 4165 م. أما السهول فتنتشر في المناطق الغربية، كسهول الغرب والسايس وفاس والشمالية والدخلة، وكذا في الشرق، حيث سهول ملوكة، وفي الجنوب سهل سوس، هذا التنوع التضاريسي المتميز أعطى المغرب شبكة غنية من الأودية، التي تنبع من جبال الأطلس، وتصب في المحيط الأطلسي.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 28 778 000 نسمة
الكثافة العامة: 64.4 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة عام 2000: 3.1
معدل النمو: 2.2%
وفيات الأطفال الرضع لكل 1 000 مولود: 37
أمل الحياة: 62 سنة
نسبة التحضر عام 2000: 54%
معدل الأمية: 52.9%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
39% في الزراعة
03% في قطاع المناجم
20% في الصناعة
38% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 99: 0.589 (رتبة 124)

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

الناتج المحلي الخام الإجمالي: 34,421 مليار دولار
الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولار

- الموارد الاقتصادية:

الفلاحة: تحتل الفلاحة مركزاً ريادياً في اقتصاديات المملكة المغربية، فهي تساهم بحوالي 13% من الناتج المحلي الخام، وتشغل حوالي 39% من جملة العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي؛ وتغطي الأراضي الزراعية 19% من جملة مساحة المملكة، وهي مساحة محدودة نسبياً، وذلك بسبب سيطرة الطابع الجبلي والغابات على معظم الأراضي.

وتحتل زراعة القمح 30% من الأراضي الزراعية، إلى جانب الشعير 27%، ثم الأذرة والحمضيات، والزراعات الصناعية كالطماطم وقصب السكر؛ وتوفر محاصيل هذه المنتجات الفلاحية نصيباً مهماً لسد حاجيات المملكة من المواد الغذائية. وتزدهر تربية المواشي في المملكة، بسبب توفر المراعي الواسعة والجيدة، حيث يقدر عددها بنحو 30 مليون رأس، من بينها 18.3 مليون من الأغنام.

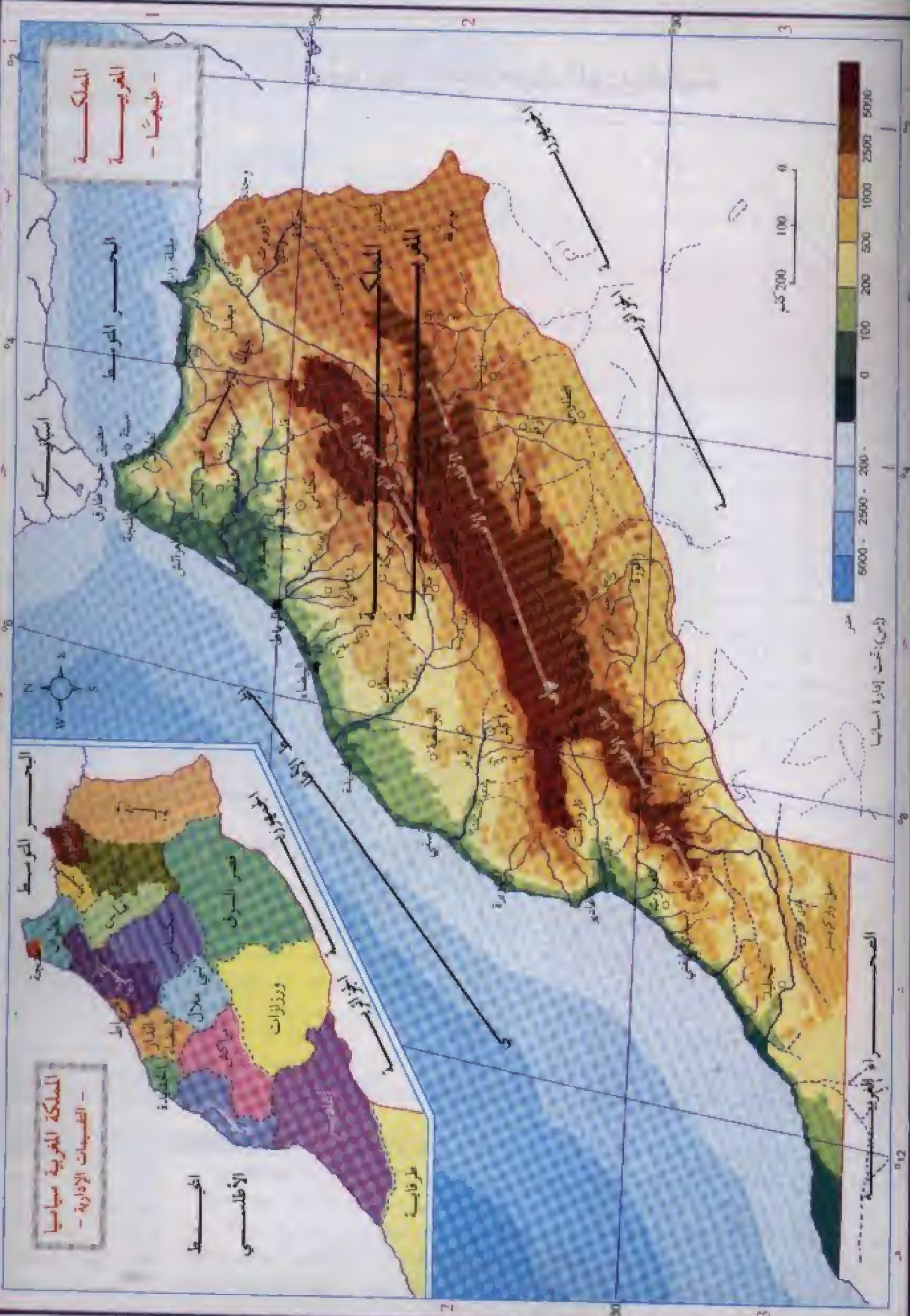
الصناعة: يغلب على الصناعة المغربية، طابع الصناعات التحويلية التي تستخدم الموارد المنجمية والفلاحية، وخاصة تحويل الفوسفات إلى مشتقات مختلفة، وتصنيع المنتجات الفلاحية المحلية، إلى جانب الصناعة الكيماوية، والملابس، والصناعات التقليدية، وخاصة إنتاج الزراني.

الثروات الباطنية: يمتاز المغرب بتنوع موارده المعدنية، ولكنه يفتقر لموارد النفط والغاز، وأما خاماته المعدنية الأخرى فمهمة،

وخاصة الفوسفات، حيث يوجد بالمغرب 65% من الاحتياطي العالمي لهذه المادة، والمغرب هو ثالث منتج، وأول مصدر له عالمياً. كما يتوفر المغرب على طاقات هامة من خام الحديد والرصاص، ويستخرج المغرب الطاقة الكهربائية الضرورية للإنتاج الصناعي والخدمات من الطاقة المائية، حيث تم بناء العديد من السدود العملاقة، لتوفير هذه الطاقة التي تعوض انعدام المحروقات، كما يشكل الصيد البحري قطاعاً مهماً من الدخل القومي، حيث يوفر اتساع الواجهة الساحلية للمغرب، وخاصة على المحيط الأطلسي، إمكانات سمكية هائلة، حيث إذ يبلغ إنتاج الأسماك 600 ألف طن سنوياً.

التجارة الخارجية: يغلب على التجارة الخارجية للمملكة المغربية طابع التبعية، حيث تصدر منتجاتها الأولية والزراعية قائمة المواد المصدرة للخارج، وحيث يحتل الفوسفات المركز الأول في التصدير إلى جانب خام الحديد، كما تمثل الحمضيات والمحاصيل الزراعية المبكرة مكانة متميزة في التصدير.





المملكة
الغريبة
- طبيعيًا -

0 100 200 كم

6000 - 2500 - 200 - 0 100 200 500 1000 2500 5000 متر

رأس: تحت إدارة اسبانيا

المملكة المغربية سياسيا
- التقسيمات الإدارية -

الخط
الأطلسي

الصحراء الغربية
رأس: تحت إدارة اسبانيا

الجمهورية الإسلامية الموريطانية



العملة الرسمية: الأوقية
العاصمة: نواكشوط 694 000 نسمة
أهم المدن: نواكشوط 27 000 نسمة، كايدي 32 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1960
النظام السياسي: جمهوري
المساحة: 11030700 كلم²

المختصات الطبيعية:

تقع موريتانيا في غرب إفريقيا، يحدّها من الشمال الصحراء العربية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب السنغال، ومن الجنوب الشرقي مالي، ومن الشمال الشرقي الجزائر.

تشكّل المناطق الصحراوية أكثر نسبة من مساحة موريتانيا، حيث تعادل حوالي 90% من جملة مساحتها، وتتركز خاصة في الشمال والشرق، أما الجنوب الغربي، فتتغطيه السهول والمراعي التي يروّنها نهر السنغال، الذي يشكّل خط الحدود مع دولة السنغال، ومنطقة للتبادل التجاري بين البلدين.

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000

الناتج المحلي الخام الإجمالي: 1,033 مليار دولار

الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولاراً

- الموارد الاقتصادية:

الزراعة: وتحتل أهم ركائز الاقتصاد الموريطاني، حيث تسهم بحوالي 38% من جملة الناتج المحلي الخام، وتشغل 67% من جملة اليد العاملة، وتبلغ مساحة الأراضي المخصصة للزراعة نحو 70,2% من جملة مساحة البلاد، وتتركز أهم المناطق الفلاحية في الجنوب الغربي على ضفاف نهر السنغال، حيث يزرع الأرز والسموغو والذرة، أما الثروة الحيوانية، فتكون أساساً من الأغنام بنحو 8 ملايين رأس، والأبقار والشاء والجمال.

الصناعة: الصناعة الموريطانية ضعيفة، وتعتمد على بعض مصانع تعليب الأسماك، وتحويل المنتجات الفلاحية.

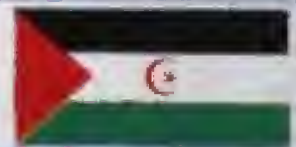
- السكان: عدد السكان عام 2000: 2670 000 نسمة
الكثافة العامة: 2,6 نسمة/كلم²
معدل النمو: 2,5%
أمل الحياة: 47 سنة
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية: 67% في الزراعة، 15% في قطاع التجارة، 15% في الصناعة، 23% في الخدمات

الثروات الطبيعية: تمتاز موريتانيا تنوع وغنى مواردها الطبيعية، وخاصة خام الحديد، العالي التركيز ذي البوذية الجيدة، وتتركز أهم مكائدها في شمال غرب البلاد، وتوفر مبيعاته نحو 140 مليون دولار سنوياً، وتساوي 14% من جملة الدخل القومي.

كما تمتاز موريتانيا بإزدهار قطاع الصيد البحري فيها، حيث تعتبر سواحلها البحرية من أغنى السواحل العالمية في الثروة السمكية، ويبلغ إنتاجها 340 ألف طن سنوياً، ويوفر تصديره ما قيمته 330 مليون دولار، أي ما يعادل 33% من جملة الدخل القومي.

التجارة الخارجية: وسيطر على التجارة الخارجية الموريطانية تصدير المواد الأولية، وخاصة خام الحديد والأسماك والأغنام، التي تمثل أهم عناصر مبادلاتها التجارية، وتحتل ميزان التجاري الموريطاني بالفجر الدائم، وتحتل موريتانيا معونات دولية عديدة تغطي بعض حاجياتها من المواد المنصعة.

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية



السكان: عدد السكان عام 2000: غير محدد
الكثافة العامة: -
الخصوبة العامة: -
معدل النمو: -
وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود: -
أمل الحياة: -
معدل الأمية: -
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية: -

تاريخ الاستقلال: خاضعة للإدارة المغربية، تم إعلان قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية في 27/3/76 وهي عضو في منظمة الوحدة الإفريقية
النظام السياسي: جمهوري ثوري
المساحة: 266 000 كلم²
العملة الرسمية: -
العاصمة: العيون
أهم المدن: الداخلة

المختصات الطبيعية:

تقع الجمهورية العربية الصحراوية غرب الصحراء الإفريقية، تحدها من الشمال المملكة المغربية، ومن الشرق الجزائر وموريتانيا، ومن الجنوب موريتانيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي، وهي بلد صحراوي يتكون من مقاطعتين، هما الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتغطي الصحراء أكثر أراضيها، والشاطئ الساحلي عبارة عن شريط ضيق يجاور المحيط الأطلسي، أما المناطق الداخلية فهي عبارة عن عصابات صحراوية جرداء.

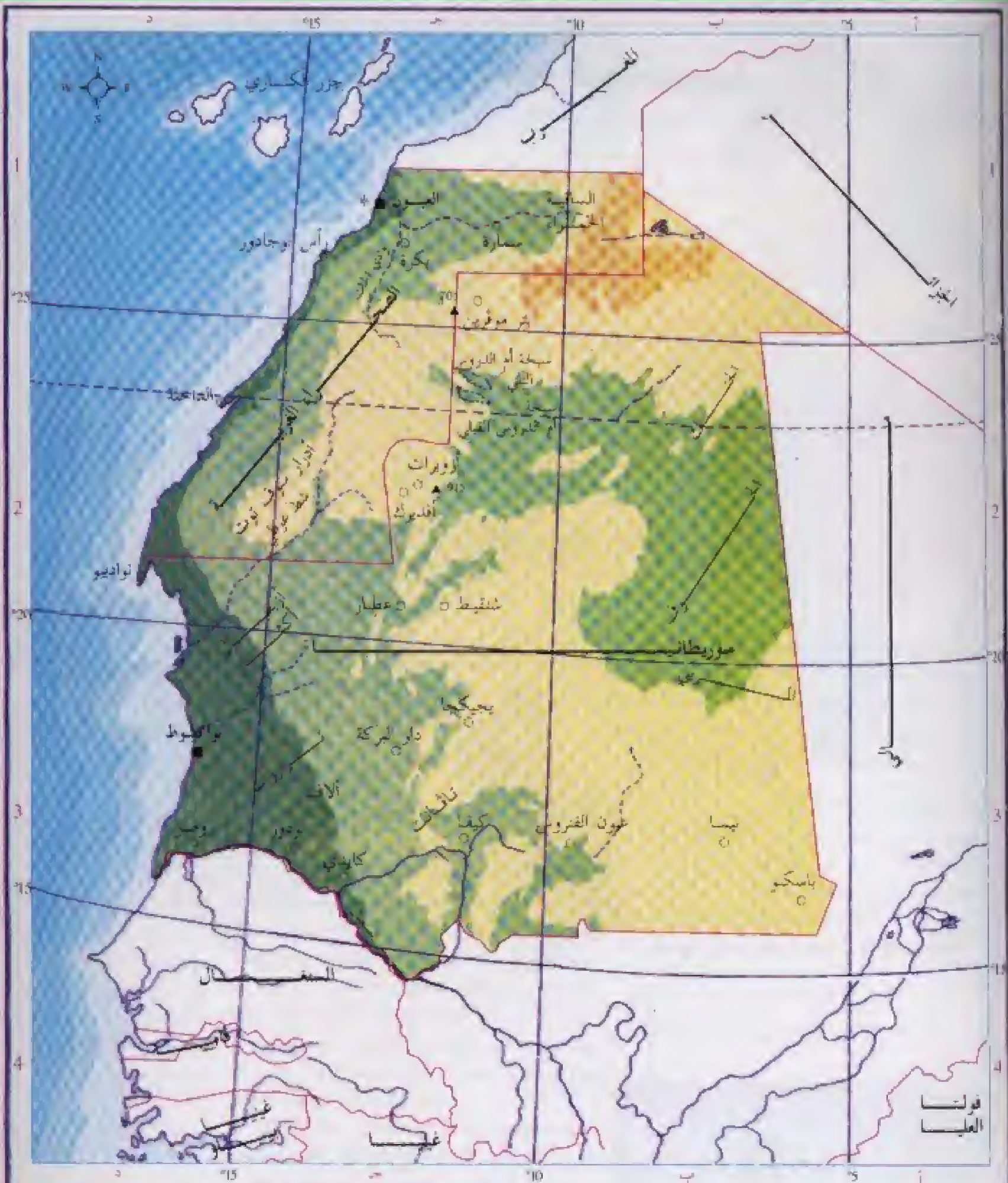
الاقتصاد:

الموارد الاقتصادية:

الزراعة: تقتصر الجمهورية العربية الصحراوية للأراضي الزراعية، ويتوقف الإنتاج الزراعي على بعض الواحات، وتشكّل الثروة الحيوانية مورداً أهم من الثروة الزراعية، حيث تسود تربية الأغنام التي تشكل أهم هذه الثروات إلى جانب الإبل.

تتأثر الجمهورية الصحراوية بشواطئ غنية بالأسماك، ولكنها بسبب ظروف الحرب، غير مستغلة بصورة جيدة، ويمكن في المستقبل أن تلعب دوراً هاماً في اقتصاد البلاد.

الثروات الطبيعية: يمثل الفسفات أهم الثروات الطبيعية، حيث يقدر الاحتياطي منه بحوالي 800 مليون طن، ولها مجمع بوكراغ، أكبر مناجم الفسفات في المنطقة، إضافة إلى خامات معدنية أخرى كالخديد.



موريتانيا والصحراء الغربية
- طبيعياً -

تمت إدارة الشبكة العربية

الجمهورية التونسية



العاصمة: تونس 1722 000 نسمة
أهم المدن: سفاقس 232 000 نسمة
سوسة 140 000 نسمة
القيروان 96 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: جمهوري
المساحة: 163 610 كلم²
العملة الرسمية: الدينار التونسي

الجغرافيا الطبيعية

تقع تونس، شمال القارة الإفريقية، وتشرف بواجهتها الشمالية والشمالية الشرقية على البحر المتوسط، ويحدها من الجنوب الغربي الجماهيرية الليبية، ومن الغرب الجزائر، وتشكل أهم معالمها التضاريسية من ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

- السهول والشلال الساحلية، المتمثلة في المنطقة الشمالية بسهول بنزرت وتونس والمجربة، ولي المنطقة الشرقية سهول منخفضة، أما التلال فهي نهاية السلاسل التلية والأطلسية جبة البحر.

- الجبال: وتشكل نهاية الأطلس الثاني في اقرب الغربي، أهمها جبال الحمير ومقعد.

- الصحراء وهي حوض رسوبي واسع، تنتشر فيه بعض الأحواض للملحقة ذات التصريف الداخلي، أهمها شط الحريد والقبيج.

مناخ تونس يغلب عليه طابع البحر المتوسط في الأجزاء الشمالية، والمناخ القاري في المناطق الوسطى، والمناخ الصحراوي في الجنوب.

السكان

عدد السكان عام 2000، 9 619 000 نسمة
الكثافة العامة: 58,8 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة: 2,6
معدل النمو: 2,5
وفيات الأطفال الرضيع لكل 1000 مولود: 35
أهل الحياة: 66,7 سنة
نسبة التضرر: 16,4%

معدل الأمية: 31,3%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
32% في الزراعة
64% في قطاع المصايد
28% في الصناعة
36% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 2000: 0,703 (الرتبة 101)

الاقتصاد

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:
الناتج المحلي الخام الإجمالي: 19,193 مليار دولار
الناتج المحلي الخام الفردي: 2000 دولارا.

الموارد الاقتصادية:

الزراعة: وتمثل مورداً هاماً في اقتصادات تونس، فهي تشغل حوالي 32% من جملة العاملين، وتضمن 18% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأرض الزراعية لا تمثل سوى 30% من جملة مساحة البلاد، بسبب عدم ملائمة الظروف المناخية والطبيعية، وقلة المياه الجارية والمياه الباطنية، وتركز أحصص الأراضي في المناطق الشمالية والشرقية المحاذية للبحر المتوسط، حيث تنتشر الزراعات الشجرية، وخاصة أشجار الزيتون، والعنب، والفاكهة، وتحتل زراعة الحبوب 21% من جملة الأراضي المزروعة، كما تشكل أشجار الزيتون البائع عندها حوالي 30 مليون شجرة، مورداً اقتصادياً جيداً لتونس، التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد اليونان، في تصدير زيت الزيتون، بقيمة 86 مليون دولار سنوياً.

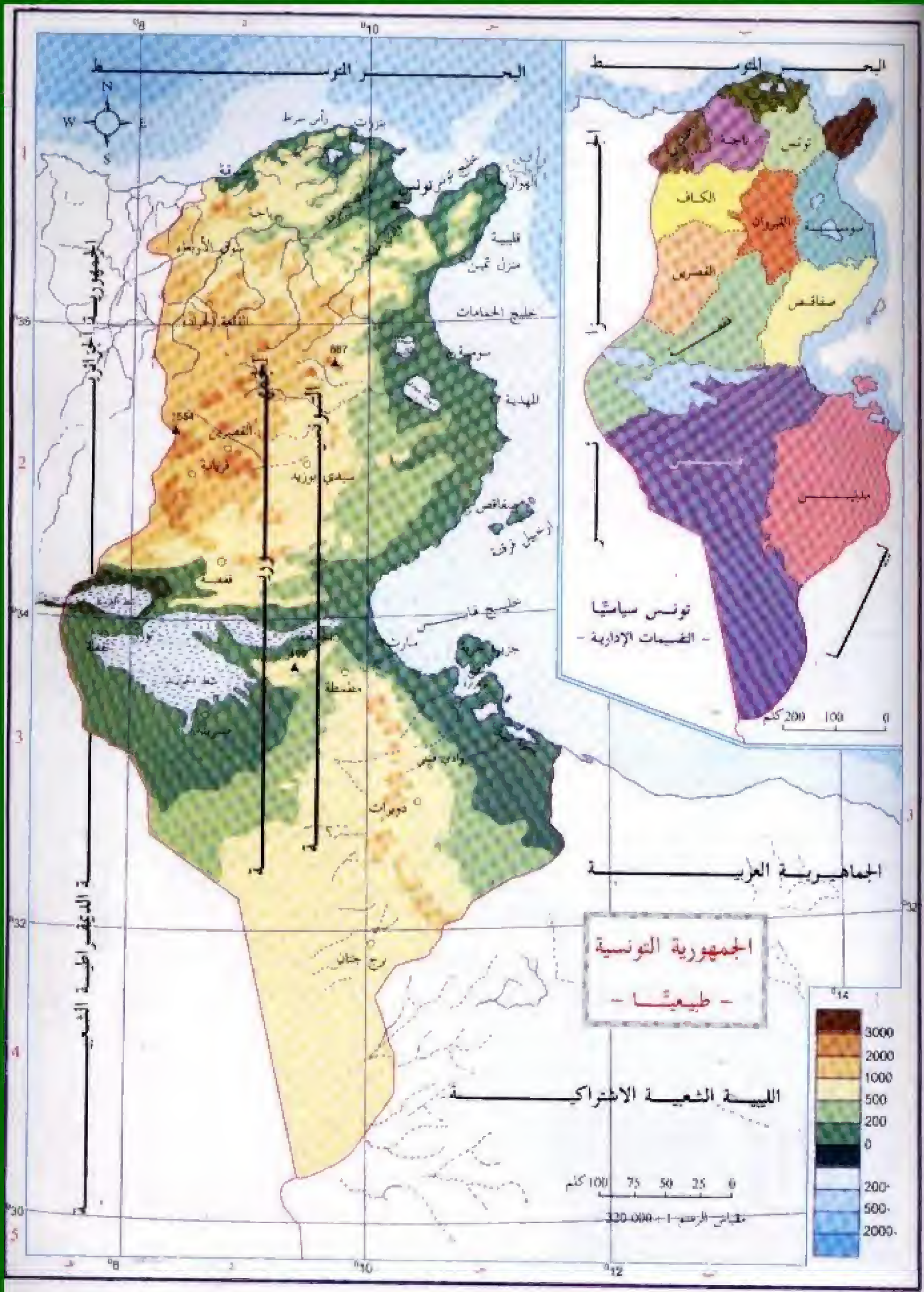
- والإنتاج الزراعي، عموماً محدود، ولا يفي بحاجيات السكان، بسبب عدم تطوير طرق الزراعة بشكل مناسب، وضعف المرونة، والوفرة الحيوانية بسيطة، ولا تتناسب مع إمكانيات البلاد، حيث لا يزيد عددها عن 7 ملايين رأس، منها 5 ملايين رأس من الغنم، تنتشر في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية في الأراضي السهلية.

الصناعة: يشغل هذا القطاع 28% من جملة العاملين في البلاد، ويساهم بحوالي 24% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وأهم المنتجات الصناعية النسيج والمواد الفلاحية الغذائية.

الثروة الباطنية: وهي متعددة أهمها الفوسفات بإنتاج سنوي قدره 6 ملايين طن، حيث تحتل تونس المرتبة السادسة عالمياً في إنتاجه، ثم النفط بحوالي 5,2 ملايين طن سنوياً، والغاز الطبيعي بـ 0,25 مليار متر مكعب سنوياً، حيث تكاد تونس تغطي حاجاتها من هذه المواد، لكن مخزونها محدود، ولم تكتشف لها مصادر جديدة.

التجارة الخارجية: تحتل الصادرات التونسية نحو الخارج حوالي 28% من الناتج الإجمالي فقط. وهي تعتمد على مواد أولية أساسية، معدنية وفلاحية، كخام الفوسفات والخصيبات، في حين تتفوق الواردات، وخاصة من المواد الغذائية والصناعية، مما يجعل الميزان التجاري يعاني من العجز، وهي سمة من سمات الاقتصاد المختلف.





الجمهورية التونسية
- طبيعيًا -



0 25 50 75 100 كلم
مقياس الرسم 1:320,000

الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية

العاصمة، طرابلس 1682 000 نسمة

أهم المدن، بنغازي 446 000 نسمة

مصراتة 350 000 نسمة

سبها 113 000 نسمة

تاريخ الاستقلال، 1951

النظام السياسي، جماهيري

المساحة، 1 759 540 كلم²

العملة الرسمية : الدينار الليبي

الخصائص الطبيعية

تقع الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية في شمال القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، والييجر من الجنوب الغربي، وتشاذ من الجنوب، ومن الغرب الجزائر، ومن شمال الغربي تونس. الجماهيرية الليبية بلد صحراوي، حيث تغطي الصحاري 84% من جملة مساحتها، وهي منطقة انتفال ومرور هام بين المغرب والشرق العربيين، وبين إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء، ويتركز معظم سكانها على الشريط الساحلي.

- السكان

عدد السكان عام 1980، 5 114 000 نسمة

الكثافة العامة، 2.9 نسمة/كلم²

الخصوبة العامة، 3.8

معدل النمو، 3%

وفيات الأطفال الوضع لكل 1 000 مولود، 33.3

أمل الحياة، 75 سنة

نسبة التحضر، 86%

معدل الأمية، 21.9%

توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية،

14% في الزراعة

10% في قطاع المناجم

16% في الصناعة

46% في الخدمات

مؤشر التنمية البشرية 1990، 0.760 (رتبة 72)

الاقتصاد

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

إنتاج إجمالي الخام الإجمالي: غير محدد

إنتاج إجمالي الخام الفردي: 6860 دولارا

- الموارد الاقتصادية:

الزراعة: تعاني الفلاحة الليبية من ظروف طبيعية غير ملائمة للنشاط الزراعي، بسبب المناخ الصحراوي وقلة الموارد المائية، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 8% من جملة مساحة البلاد، من بينها 240 000 هكتار أراضي مروية، وقد أنجزت الجماهيرية مشروع النهر العظيم، الذي ينقل المياه الباطنية من الجنوب نحو المناطق الشمالية، لري حوالي 180 ألف هكتار، وتشغل الفلاحة في ليبيا 14% من جملة العاملين فيها، وتسهم بنحو 3% من الدخل القومي، وأهم المنتجات الزراعية: الشعيرة والقمح، والخضرا، والفواكه، والتمور، والزيتون.

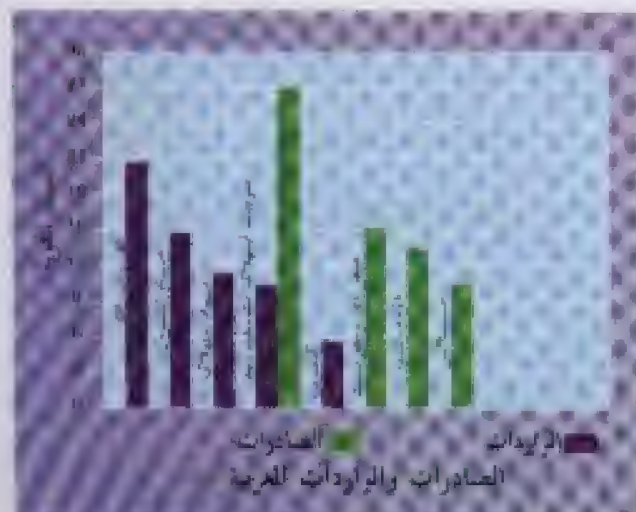
وتحتل تربية المواشي مكانة جيدة في الاقتصاد الزراعي الليبي، حيث يبلغ عدد قطعان الماشية حوالي 6.5 ملايين رأس، منها 5.6 ملايين رأس من الأغنام.

الصناعة: حققت الصناعة الليبية نتائج هامة، بفضل استخدامها

للموارد الباطنية المحلية، خاصة النفط، حيث تشغل 16% من جملة العاملين، ويبلغ إنتاج معامل تكرير البترول 17 مليون طن/سنة، إضافة إلى إنتاج معامل البتروكيماويات في المرسى وبريقة ورأس لانوف، كما تمتاز الصناعة الليبية بإنتاج الإسمنت، ومنتجات التعدين، والمواد الغذائية.

الثروات الباطنية: تشكل الثروات الباطنية أهم المقومات الاقتصادية في ليبيا، حيث تلعب دوراً أساسياً في ازدهار اقتصادها، مقارنة بثقله عند السكان، ويعتبر النفط أهم موارد ليبيا الطبيعية، حيث تحتل به المرتبة 11 عالمياً من حيث الاحتياطي، وكذا بالنسبة للغاز، حيث تحتل به المرتبة الثامنة عالمياً من حيث الاحتياطي.

التجارة الخارجية: يغطي على تجارة ليبيا الخارجية، تصدير النفط الذي يمثل 99% من جملة الصادرات، ويسهم بنحو 72% من الدخل القومي، أما الواردات فتشمل أساساً في المواد الغذائية بأنواعها المختلفة، وكذا التجهيزات، وتعاني الجماهيرية الليبية منذ 1992/3/31 من حصار جوي مفروض عليها من الأمم المتحدة، وهو ما أثر سلباً على مبادلاتها وعلى قدرتها في ميدان الاتصال.



الجمهورية العربية
الليبية الشعبية
الإشتراكية - ليبيا -

- 1 - الجبل الأخضر
- 2 - الفانغ
- 3 - بنغازي
- 4 - مصراته
- 5 - زليطن
- 6 - الخمس
- 7 - نهره
- 8 - طرابلس
- 9 - العزيمية
- 10 - الزاوية
- 11 - بنغازي
- 12 - النقاط الخمس



الوطن العربي سياسيًا وطبيعيًا

- سياسيًا:

وجود قرار لمنظمة الأمم المتحدة، لتطبيق استفتاء يحدد مصير هذا البلد مستقبلاً.

المختصات الطبيعية:

ينقسم الوطن العربي إلى إقليمين تضاريسيين هامين، يمثلان وحدتين بنائيتين هما: القاعدة القديمة الصحراوية الكبرى، والمقر البنيوي الأثني الهلالي.

أولاً - القاعدة القديمة العربية الصحراوية الكبرى: وتغطي أكبر أجزاء الوطن العربي، أي حوالي 12 مليون كلم²، وتمتد على شكل وحدة متكاملة، يقطعها منخطف البحر الأحمر، يسيطر عليها طابع الهضاب والسهول، وتنتشر على أطرافها المرتفعات الجبلية؛ وينقسم هذا الإقليم التضاريسي إلى جزئين رئيسيين هما:

1 - **القاعدة العربية:** وتغطي الجزء الشرقي للقاعدة الأفريقية، يحدها غرباً البحر الأحمر، وشمالاً البحر المتوسط، وجنوباً بحر العرب وخليج عدن، ومن الشرق وشمال الشرق، الجبال الأتوائية التابعة للمقر الأثني الهلالي، ممثلة في جبال طوروس وكرديستان وزاغروس وجبال عمان؛ وتبلغ مساحتها حوالي 3 مليون كلم²، طولها من الجنوب نحو الشمال 3000 كلم، ومن الغرب نحو الشرق 1500 كلم. ومعظم أجزائها تغطي طبقات صخرية رسوبية، تتميز بتنوع تضاريسها التي يمكن تقسيمها إلى:

أ - **الأقاليم الجبلية:** وتغطي الأطراف الهامشية الغربية بمحاذاة البحر الأحمر، والشمال الغربية بجوار ساحل المتوسط، على شكل منطومات جبلية هي:

- **منظومة الكتل القديمة:** تبدأ عند ساحل البحر الأحمر في باب المندب جنوباً، حتى منطقة مكة المكرمة شمالاً، وتمتد على طول 1000 كلم، ويتراوح ارتفاعها بين 2000 و 3000م، ويطلق عليها اسم جبال اليمن وعسير، وتليها جبال الحجاز التي تبدأ عند منخفض مكة المكرمة حتى حدود الأردن، على طول 900 كلم، يتراوح ارتفاعها بين 500 و 2000م، ثم جبال شبه جزيرة سيناء، بين خليجي العقبة والسويس جنوباً، حتى ساحل المتوسط شمالاً، أعلى ارتفاع بها جبل كاترين 2637م، تليها هضبة التيه العالية ذات التكوين الكلسي، بارتفاع متوسط بين 800 و 1000م، وأخيراً في شمال سيناء عند ساحل المتوسط منطقة سهلية منخفضة، غنية بالترسيبات وبالنبات العذبة، وتمثل أغنى مناطق سيناء، وأهم مدنها العريش، وهي الممر البري بين المشرق العربي، ومصر والمغرب العربي.

- **منظومة الجبال الأتوائية الحديثة:** وتنقسم جبال لبنان والأردن وفلسطين، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و 1600م، وتمتد بمحاذاة ساحل البحر المتوسط في سوريا ولبنان، وتراجع إلى الداخل في شرق الأردن وفلسطين؛ وأهم العناصر التضاريسية في هذه المنظومة:

- **الجبال الشمالية السورية:** وهي قليلة الارتفاع بين 1000 و 1200م، وأكبر جزء منها يتكون من جبال العلويين على طول 175 كلم، بين نهر الكبير جنوباً، والحدود التركية شمالاً، وتليها الجبال اللبنانية السورية على طول 200 كلم بين نهري الكبير في الشمال والليطاني في الجنوب؛ وهذه الجبال أكبر جبال بلاد الشام ارتفاعاً، حيث يتراوح ارتفاعها بين 2000 و 2500م، ويصلها منخفض البقاع وهضبة بعلبك، وأعلى ارتفاع بها القربة السوداء 3088م.

- **الجبال الأردنية الفلسطينية والميتوية:** على طرفي البحر الميت وغور الأردن، ومن خليج العقبة حتى أقدم جبل الشيخ شمالاً، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و 2900م، ويغلب على تكوينها صخور غرانيتية.

24 دولة

- عدد الدول:

14 052 204 كلم²

- المساحة:

2 505 813 كلم²

أكبر الدول مساحة السودان:

692 كلم²

أصغر الدول مساحة البحرين:

230 مليون نسمة

- السكان: تقديرات 1991:

68 344 000 نسمة

أكبر الدول عدداً في السكان مصر:

591 000 نسمة

أصغر الدول عدداً في السكان قطر:

9 690 000 نسمة

أهم المدن: القاهرة (مصر):

3 845 000 نسمة

بغداد (العراق):

2 893 000 نسمة

الاسكندرية (مصر):

2 423 694 نسمة

الجزائر (الجزائر):

3 200 000 نسمة

الدار البيضاء (المغرب):

- **الموقع:** يحتل الوطن العربي وسط العالم القديم، بين خطي عرض 38° (شمال العراق) و 4° (شمالاً جنوب السودان)، كما تمتد إلى جنوب خط الاستواء، بحوالي درجتين، وبين خطي طول 60° شرق غريتش (غرب مسقط في عمان) و 17° غرب غريتش (عند موريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي).

ويبلغ أطول امتداد للوطن العربي من الشرق إلى الغرب، حوالي 7000 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب، حوالي 3000 كلم.

وتحيط بالوطن العربي بحار ومحيطات مهمة، لها قيمة استراتيجية حساسة في مبادي الاتصالات والمبادلات التجارية العالمية، وفي انعكاساتها العسكرية والأمنية، حيث يحده المحيط الأطلسي غرباً، والمحيط الهندي، جنوب شبه جزيرة العرب ومواحل الصومال، والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، من سواحل سوريا ولبنان، حتى شمال إفريقيا عند جبل طارق؛ والبحر الأحمر ينقسم الوطن العربي إلى جزء أسبوري وآخر إفريقي؛ هذه المميزات الموقعية القوية، تضفي على الوطن العربي أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية حيوية متميزة، تمتد جذورها إلى العصور القديمة، حيث كان الوطن العربي مهد معظم الحضارات القديمة، وأصبح حديثاً نقطة التقاء وجسراً يصل بين قارات العالم القديم، وبؤرة تتحكم في أهم طرق الاتصالات العالمية، وبأ وبعراً وجوئاً، بين أوروبا وإفريقيا من جهة، وبين أمريكا الشمالية والشرق الأقصى من جهة ثانية، بفضل سيطرته على أهم الممرات البحرية العالمية، كقناة السويس، وباب المندب، وجبل طارق، ومضيق هرمز؛ هذه الخصائص المميزة والبادرة جعلت الوطن العربي منذ القدم محل العديد من الأطماع العالمية.

يحتل الوطن العربي، الصدارة عالمياً من حيث المساحة، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفييتي الذي كان يحتل المرتبة الأولى؛ حيث يغطي 14 052 204 كلم²، 74% منها في إفريقيا، و 26% الباقية في آسيا؛ ويبلغ عدد الدول العربية 24 دولة؛ 12 دولة منها في إفريقيا، و 12 دولة في آسيا؛ وتنوع الأنظمة السياسية للدول العربية، بين الأنظمة الملكية، وعددها 8 دول، والأنظمة الجمهورية وعددها 16 دولة؛ ولا تزال دولتان، هما فلسطين والصحراء الغربية تعانين من مشاكل سياسية، حيث شهدت الأولى، قيام الحكم الوطني الفلسطيني على جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، في قطاع غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، كان آخرها مدينة الخليل، في حين لا تزال الصحراء الغربية محل نزاع على السيادة بين المغرب وجبهة البوليزاريو، مع